

محاضر

أخوند الخان مجلس الشيخ المصري

١٩٢٨







## مجلس الشيوخ

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٨  
بتعديل نص المادة ٧٨ من قانون المرافعات  
الأهلية في المواد المدنية والتجارية

طبع في القاهرة سنة ١٩٣٠

تباع في المكتبة العامة بوزارة المالية . أما المكتبات  
الخاصة بهذه النسخة فترسل رأساً إلى قلم النشر بالمطبعة الأميرية بالقاهرة

الثنى ١٠٠ ملجم



## فهرس

صفحة	
٣ — ١	١ — مذكرة إيضاحية مقدمة من الحكومة ... ..
٢ —	٢ — المرسوم بقانوني الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥ بتعديل نص المادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات الأهل ... ..
٤ — ٣	٣ — أصل نص مادي قانون المرافعات الوارد عليهما التعديل ... ..
٨ — ٥	٤ — تقرير لجنة الحقاينة بمجلس النواب ... ..
١١ — ٩	٥ — « » « » الشيخ ... ..
١٣ — ١٢	٦ — القانون كما صدر <sup>(١)</sup> ... ..
٩٥ — ١٣	مادة ١ ... ..
١٠٠ — ٩٥	مادة ٢ ... ..
١٠١	مادة ٣ ... ..

---

(١) أثبتت التعديلات ثم المناقشات البرلمانية عقب كل مادة عدلت عن أصلها في المشروع  
المقدم من الحكومة أو كانت موضع مناقشة في المجلسين أو أحدهما .





## مذكرة إيضاحية

مقدمة من الحكومة مع المرسوم بقانون

الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥

قد لاحظت وزارة الحقانية أن دعاوى استرداد الأمتعة المحجوزة التي يعمل المدين نفسه على خلقها لمجرد المماطلة كثيرة جدا وإن إجراءات هذه الدعاوى التي ترفع مجاملة للمدين تعوق سير العدالة ويترتب عليها مضاعفة العمل بالمحاكم . وقد أصبح من الضروري أن يضاف على قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية بعض نصوص من شأنها أن تضع حدا لهذه الحالة .

وتحقيقا لهذه الغاية تقترح وزارة الحقانية تعديل المادة ٤٧٨ من قانون المرافعات الأهل على مثال ما عدلت به من قبل المادة ٥٤٢ من قانون المرافعات المخطط بالقانون نمرة ٣٣ سنة ١٩١٣ غير أنها ترى من المفيد أن يشمل هذا التعديل ادخال مبدأين مقررين في المادة المقابلة لها في قانون المرافعات الفرنسي (مادة ٦٠٨) وهما :

أولا — مطالبة رافع دعوى الاسترداد أن يبين على وجه التحديد في عريضة دعواه الأولية التي يستند إليها في الادعاء بالملكية أو أن يثبت في صدر الاعلان صورة مستنده اذا كان لديه مستند .

ثانيا — النص صراحة في القانون على وجوب اتباع القواعد المقررة لاعلان دعوى الاسترداد والا كان العمل لاغيا .

وفائدة بيان أدلة الملكية على وجه التعين في عريضة الدعوى أو اشتغالها على صورة السند عند الاقتضاء ظاهرة جلية . كما أنه قد لوحظ أنه بسبب اغفال عبارة ( والا كان العمل لاغيا ) في المادة ٥٤٢ من القانون المخطط قد ترددت المحاكم المختلطة في معرفة ما اذا كانت عريضة دعوى الاسترداد

التي لا تكون مطابقة للقواعد المقررة بالمادة المذكورة يجب اعتبارها باطلة أم لا فتفاديا من تناقض الآراء في هذا الصدد يحسن أن ينص صراحة على البطلان .

ولقد اقتضى الحال فوق ذلك منعا لكل لبس أن يوضح في التعديل بأن رفع دعوى استرداد ثانية لا يوقف البيع سواء كانت تلك الدعوى جديدة مرفوعة من شخص آخر أو كانت مرفوعة بتجديدا لدعوى سبق شطبها أو الحكم فيها بإبطال المرافعة أو بطلان ورقة الاعلان .

وقد رؤى أيضا أنه لأجل سرعة الفصل في هذه القضايا يحسن عدم تقييدها بإجراءات التحضير كما يحسن أن يكون ميعاد الاستئناف في جميع الاحكام التي تصدر بشأنها خمسة عشر يوما تبتدئ من تاريخ النطق بها وليس من تاريخ اعلانها .

وفوق ذلك فقد دلت التجربة على أن التعديلات التي أدخلت على المادة ٥٤٢ من قانون المرافعات المختلطة بقانون سنة ١٩١٣ لم تكن كافية لمنع دعاوى الاسترداد التي ترفع لمجرد المساطلة ولا يزال عدد المطروح منها أمام المحاكم المختلطة كبيرا جدا لذلك تقترح وزارة الحفانية أن تدخل في اجراءات المحاكم قاعدة موجودة في الشرائع الألمانية والايطالية وسبق العمل بها في القوانين المصرية حيث أدخلت في لائحة اجراءات محاكم الأخطاط . وهذه القاعدة تمنح بأن يطالب المسترد بايداع كفالة تخصص لتسديد غرامة يحكم بها عليه في حالة رفض دعواه وترى الوزارة أن تحديد قيمة الكفالة والغرامة بمثل الرسوم القضائية دون أن تنقص على كل حال عن مائة قرش يجعل هذه الطريقة فعالة وكافية لمنع دعاوى الاسترداد التي ترفع مجاملة للمدين .

وترى الوزارة أيضا وجوب اتباع قاعدة أخرى لمنع هذا النوع من الدعاوى وهذه القاعدة تقضى بمطالبة المدعى بأن يدفع جميع الرسوم القضائية مقدما عند تسليمه ورقة الاعلان لقلم المحضرين وتحقيقا لهذا الغرض يقتضى الحال تعطيل المادتين ١٧ و ١٨ من لائحة رسوم المحاكم الأهلية تعديلا جزئيا .

وبناء على ذلك يتشرف وزير الحفانية بأن يرفع الى مجلس الوزراء :  
... (أولاً) مشروع مرسوم بقانون بتعديل المادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون  
المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية .  
(ثانياً) مشروع مرسوم بقانون بتعديل المادتين ١٧ و ١٨ من لائحة  
الرسوم القضائية للحاكم الأهلية تعديلاً جزئياً .  
و يرجو عند الموافقة عليهما عرضهما على جلالة الملك للتصديق عليهما  
وزير الحفانية  
٢١ يونيو سنة ١٩٢٥  
عبد العزيز فهمي

## مرسوم بقانون

بتعديل نص المادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات الأهل  
في المواد المدنية والتجارية

### نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛  
وبعد الاطلاع على قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية ؛  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية، وبموافقة رأي مجلس الوزراء ؛  
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تعديّل المادتان ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات الأهل  
في المواد المدنية والتجارية على الوجه الآتي :

المادة ٧٨ ٤ — اذا ادعى أحد بالمحكمة ملكية أمتعة المحجوزة وطلب  
استردادها يوقف بيع الأشياء المطلوب ردها الا اذا رأيت محكمة المواد الجزئية  
وهي تحكم بصفة مستعجلة طبقاً للمادة ٢٨ من هذا القانون استعراة التنفيذ  
بشرط ايداع الثمن المتحصل من البيع .

ولا تعلن دعوى الاسترداد الا اذا أودع رافعها مقدما بقلم كاتب المحكمة فضلا عن الرسوم القضائية كفالة مساوية لمثل هذه الرسوم بحيث لا تقل في أى حال من الأحوال عن مائة قرش ديوانى ولا تزيد عن ألفى قرش .  
وتقام تلك الدعوى على الحاجز والمدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين أخيرا ويجب أن تشمل صحيفتها على بيان دقيق لأدلة الملكية أو على صورة مستند التملك ان كان والا كانت باطلة ولا يزول هذا البطلان بحضور الأخصام .

وهى ترفع مباشرة الى المحكمة دون أن تقدم الى قاضى التحضير ويحكم فيها على وجه الاستعجال فى يوم تقديمها بالجلسة ويجوز للمحكمة أن تحكم بالبيع ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها .

واذا رفعت دعوى استرداد سواء كانت تلك الدعوى جديدة أو كان سبق رفعها وحكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة أو بطلان عريضة الدعوى فانها لا توقف البيع الا اذا رأى قاضى المواد الجزئية وهو يحكم بصفة مستعجلة طبقا للمادة ٢٨ ايقاف البيع لأسباب هامة .

الأحكام الصادرة فى دعاوى الاسترداد والتي تصدر من قاضى المواد الجزئية بالاستمرار فى اجراءات البيع أو بايقافه لا تجوز فيها المعارضة من رافع دعوى الاسترداد ولا من المدين المحجوز عليه ويكون ميعاد استئناف هذه الأحكام خمسة عشر يوما كاملة من يوم النطق بها .

المادة ٤٧٩ — اذا حكم برفض دعوى الاسترداد يحكم على رافعها بالتضمينات ان كان لها وجه ويلزم بجميع المصاريف التي ترتبت على دعواه وفضلا عن ذلك فان الكفالة المنوه عنها فى المادة السابقة تصادر على سبيل الغرامة .

مادة ٢ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أصل نص مادتي قانون المرافعات الوارد عليهما تعديل سنة ١٩٢٥

٤٧٨ — اذا ادعى أحد بالمحكمة ملكية الأمتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الأشياء المطلوب ردها وتقام الدعوى بذلك على الحاجز الأول والمدين المحجوز عليه والمدائين الحاجزين أخيرا ويحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة .

٤٧٩ — اذا لم يثبت حق لطالب الاسترداد يحكم عليه بالتضمينات ان كان لها وجه ويحكم عليه في جميع الأحوال بالمصاريف المترتبة على طالب الاسترداد .

### تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب

أحال المجلس على لجنة الحقانية بجلسته ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ المرسوم بقانون الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ بتعديل نص المادتين ٤٧٨ و٤٧٩ من قانون المرافعات الأهلى في المواد المدنية والتجارية لدرسه وتقديم تقرير عنه فنظرت اللجنة في أربع جلسات بتاريخ ١٩ و ٢٣ و ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ و ٣ فبراير الجارى وهى مع الموافقة عليه اجمالا للأسباب التى تضمنتها مذكرته الايضاحية — الا أنه رغبة في أن يكون أدق مبني وأظهر في الغرض معنى وأدنى الى تحقيق الغاية منه — رأت وضع مشروع جديد من الأساس بدلا من الحذف والتعديل في القانون المشار اليه مسترشدة في ذلك بما أتمت عليه أبحاثها في الاقتراحات الآتية :

أولا — اقترح بعض أعضاء اللجنة حذف الكفالة المنوه عنها في الفقرة الثانية من المادة ٤٧٨ ورأى آخرون الاكتفاء بتنقيص مقدارها . واللجنة بأغلبية سبعة أصوات ضد خمسة رفضت قبول الحذف والتعديل .

أما حجة مقترحي الحذف فكانت تنحصر في أن ما رسمته المادة من إجراءات وما وضعته للاسترداد من قيود وفى أولها دفع رسم الدعوى بالكامل كفيل بتحقيق غرض الشارع من صد تيار غالبية ما يكون كيديا من دعاوى

الاسترداد وضامن سرعة الفصل فيها على الوجه الذى يتضاءل معه كل ضرر  
يحتمل أن يصيب الحاجز بقدر الإمكان وأمام ذلك لا محل لفرض الكفالة  
لأنه إذا كان القصد منها زيادة التضييق على المسخرين من قبل المدين فبعد  
تكون أيضا سببا في تعجز المسترد الحسن النية بلا مبرر .  
أما رأى القائل بالتنقيص فقد أراد أن يكون وسطا بين الأمرين فلا  
تفريط ولا إفراط .

وكانت حجة الأغلبية في رفض قبول الحذف والتعديل أن هذا التشريع  
حديث العهد وقد جاء بعد شكاوى عدة من كثرة دعاوى الاسترداد التي دلت  
الاختبار على أن معظمها كيدى ولا شك في أن فرض مثل هذه الكفالة  
رادع قوى ظهر أثره فيما طرأ بعد إعلان القانون .

وقبول الحذف أو التعديل قد يترتب عليه نحو الأثر الطيب الذى أحدثته  
ويؤيد ذلك ويقويه أنه رغم تعديل المادة ٥٤٢ من قانون المرافعات  
المختلط منذ سنة ١٩١٣ ؛ ما يتفق في كثير مع أحكام قانون ٢٩ يونيه  
سنة ١٩٢٥ إلا أن خلو المادة المشار إليها من فرض الكفالة لم يأت بالفائدة  
المقصودة إذ مازالت هذه الدعاوى الكيدية ترفع بكثرة أمام المحاكم المختلطة .  
ثانيا — اقترح بعض الأعضاء فيما يتعلق بالفقرة الثالثة تنقيحها على الوجه  
الذى يكفل تحقيق الأغراض الآتية :

(١) عدم ضرورة اشتغال صحيفة دعوى الاسترداد على بيان دقيق لأدلة  
الملكية على أن يكون هذا البيان واردا على غير سبيل الحصر والاكتفاء بالنص  
على أن يكون البيان للأدلة كافيا ؛

وقد وافقت اللجنة بالأغلبية على جزء من هذا الاقتراح وهو الذى مؤداه  
الاكتفاء بالنص على أن يكون البيان للأدلة كافيا .

أما فيما يتعلق بالجزء الآخر من الاقتراح وهو الخاص باعتبار الأدلة المشار  
إليها غير واردة عن طريق الحصر فقد انقسمت اللجنة فيه الى قسمين متساويين :  
فريق يرى أن لا يكون البيان واردا على سبيل الحصر لأن ذلك قد يؤثر  
في مجرى العدالة إذ قد يحصل أحيانا تحت تأثير السهو أو العجلة اغتفال

الإشارة في صحيفة الدعوى إلى دليل كان وحده كافيا لإثبات الحق ولكن لم يتناهب إليه صاحبه إلا أثناء الاجراءات. أما الفريق الثاني فقد أصر على اعتبار الأدلة الواردة على سبيل الحصر دفعا لما عسى أن يترتب على الرأى المخالف من كثرة رفع الدعوى لأسباب تلقى جزافا فضلا عن أن اغفال هذا الاعتبار مما يجعل النص على البطلان في حالة عدم اشتغال صحيفة الدعوى على بيان كاف للأدلة غير مفهوم ولا معقول طالما كان في وسع المسترد أن يستكمل أدلته بعد رفعها وامام عدم الترجيح للتساوى في الأصوات وطبقا للبادئ المقررة استقر الرأى على اعتبار الأدلة الواردة على سبيل الحصر طبقا للأصل .

(ب) اعفاء المسترد من نسخ صور مستندات التملك في صحيفتها .

هذا الاقتراح قبل بالاجماع لصعوبة تحقيق ما تشترطه الفقرة في هذا الشأن من الوجهة العملية لاحتمال أن تكون المستندات في غير متناول المسترد وقت رفع الدعوى إما لوجودها مودعة في قضية أو في مصرف أو أية جهة أو أن تكون متعددة بحيث يشق عليه نسخها .

(ج) وضع نص الفقرة المذكورة في صيغة تجعل البطلان منصبا بصورة جلية على كل من الحالتين المنصوص عليهما فيها . وقد نال هذا الاقتراح موافقة اجماعية .

(د) الزام المسترد بقيد الدعوى قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل في الاواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية والاحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن مع استمرار البيع بقوة القانون في حالة عدم القيد في الميعاد .

(هـ) الزام المسترد أيضا بإيداع المستندات بقلم كتاب المحكمة وقت القيد . والا جاز الحكم بسقوط الدعوى .

وهذان الاقتراحان قد قبلتهما اللجنة بالاجماع منعا من التلاعب واطهارا للأثر الذى يترتب على عدم القيد في الميعاد ورغبة في أن يقف الحاجز قبل يوم الجلسة على الأدلة التى يعتمد عليها المسترد في دفاعه ليعد عدته لها .

(ثالثا) اقترح بعض الأعضاء جعل المحكمة المختصة محكمة الحاجز لأنه هو الخصم الحقيقي الذى تتأثر حقوقه على الغالب من دعوى الاسترداد واللجنة بالأغلبية رفضت هذا الاقتراح رغبة منها فى عدم الخروج عن قواعد الاختصاص المرسومة فى القانون .

(رابعا) اقترح بعضهم جعل مصادرة الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٤٧٩ جوازية ولكن بعد أخذ ورد استقر رأى بالأغلبية على جعل المصادرة واجبة عند الحكم برفض الدعوى موضوعا وجوازية فى الأحوال الأخرى التى يقضى فيها بعدم الاختصاص أو بطلان صحيفة الدعوى أو اعتبارها كأن لم تكن أو سقوطها تاركة للقاضى تقدير الظروف فى هذه الأحوال بحيث اذا تبين له مثلا أن الدعوى رفعت الى محكمة غير مختصة رغبة فى اكتساب الوقت ليس الا فله أن يحكم بالغرامة أما اذا ظهر أن مسألة الاختصاص كانت محل نظر فله أن يعفيه منها وقس على ذلك فى المسائل الأخرى .

ومن حيث أن هذه الاقتراحات قد وقف عليها سعادة وكيل الحقانية أثناء حضوره باللجنة بجلستى ٣٠ و ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ وقد وافق على معظمها الا أنه رأى ضرورة الحكم بمصادرة الكفالة فى كل الأحوال .

ومن حيث انه بناء على ما ذكر تتقدم اللجنة للجلس بالمشروع المرافق لهذا ومعه نص أصل مادتي قانون المرافعات الوارد عليهما التعديل .

رئيس لجنة الحقانية

٩ فبراير سنة ١٩٢٧

مصطفى النحاس



## تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ صدر مرسوم بقانون بتعديل المادتين ٤٧٨ و٤٧٩ من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لوزارة الحقانية أن الأسباب التي دعت إلى إصدار هذا المرسوم هي كثرة الدعاوى التي ترفع لاسترداد الأمتعة المحجوزة والتي كثيراً ما تكون من عمل المدين نفسه بقصد المساطلة وعرقلة سير العدالة ويترتب عليها زيادة العمل في المحاكم من غير مبرر . فكان من الضروري تعديل بعض نصوص قانون المرافعات الأهل لوضع حد لهذه الحالة خصوصاً بعد أن عدلت المادة ٥٤٢ من قانون المرافعات المختلط بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩١٣ أدخل المرسوم بقانون المذكور التعديلات الآتية على نصوص المادتين ٤٧٨ و٤٧٩ :

أولاً — وجوب اشتغال مريضة الدعوى على بيان دقيق لأدلة الملكية التي يستند إليها رافع دعوى الاسترداد أو أن تستعمل العريضة على صورة مستند الملكية إن كان والا كانت باطلة .

ثانياً — النص على أن رفع دعوى استرداد ثانية لا يوقف البيع .

ثالثاً — عدم تقييد دعوى الاسترداد بإجراءات التحضير .

رابعاً — عدم جواز المعارضة من المسترد وجعل ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً تبتدئ من تاريخ النطق بالحكم لا من تاريخ اعلانه .

خامساً — وجوب دفع جميع الرسوم القضائية مقدماً عند تسليم ورقة الاعلان لقلم المحضرين .

سادساً — وجوب دفع كفالة توازى مثل الرسوم يدفعها رافع الدعوى وتخصص لتسديد غرامة يحكم بها عليه في حالة رفض دعواه .

مرض هذا المرسوم على مجلس النواب فعتل فيه على الوجه الآتي :

أولاً — حذف النص الخاص بدفع كفالة .

ثانياً — استبدال النص القاضى بوجوب اشتغال عريضة الدعوى على «بيان دقيق لأدلة الملكية أو على صورة مستند التملك ان كان والا كانت باطلة» بوجوب اشتغالها «على بيان كاف لأدلة الملكية والا جاز الحكم بطلانها» .

ثالثاً — اضافة نص يقضى بوجوب قيد الدعوى قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة فى المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة فى المواد الكلية على الأقل والا حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن ووجوب ايداع المستندات وقت القيد والا جاز الحكم بسقوط الدعوى .

تناقشت اللجنة فى أصل المرسوم والمشروع الذى وضعه مجلس النواب فرأت بالإجماع ان مجلس النواب كان محققاً فيما أدخله على المرسوم من التعديلات للأسباب الآتية :

أولاً — لا محل لفرض الكفالة لأن باقى الاجراءات والقيود التى توضع كفيل بتحقيق الغرض من منع الدعاوى الكيدية وضامن لسرعة الفصل فى الدعاوى على الوجه الذى يتضائل معه كل ضرر يحتمل أن يصيب الحاضر .

وأما فرض الكفالة فقد يكون سبباً لتعجيز المسترد الحسن النية وعدم تمكنه من حصوله على أمتعته المحجوزة بغير حق .

ثانياً — أن النص على وجوب اشتغال عريضة الدعوى على بيان دقيق لأدلة الملكية ولصورة مستند الملكية قد يؤثر فى مجرى العدالة لأن التعبير بلفظة « دقيق » تعبير مبهم قد يختلف فيه تقدير المحاكم كما أنه قد يحصل أحياناً تحت تأثير السهو أو العجلة اغفال الإشارة الى دليل ربما كان وحده كافياً لاثبات الحق . وكما أن وجوب نسخ صور مستندات التملك فى عريضة الدعوى قد يكون فيه من الحرج أو الصعوبة على المسترد ما يضيع عليه حقه لاحتمال أن تكون المستندات فى غير متناول المسترد وقت رفع الدعوى ■ وكذلك ترى هذه اللجنة الموافقة على ما رآه مجلس النواب من أن عدم اشتغال عريضة الدعوى على البيان الكافى لأدلة الملكية يميز الحكم بطلانها بدلاً من النص على وجوب بطلانها .

ثالثا - فيما يختص بالنص الذي أضافه مجلس النواب بوجوب قيد الدعوى قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة في الأمور الجزئية وثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية ووجوب ايداع المستندات وقت قيد الدعوى لا شك أن هذا النص في محله لأنه مانع من التلاعب فضلا عن أنه يمكن الحاجز من الاطلاع قبل الجلسة على الأدلة التي يعتمد عليها المسترد في دفاعه فيعد لها عدته ولا يضطر لطلب تأجيل القضية للاطلاع على هذه الأوراق .

وقد وضع مجلس النواب مشروع قانون يتضمن هذه التعديلات التي رأى ادخالها على القانون الأصلي واقتصر فيه على تعديل المادة ٤٧٨ دون المادة ٤٧٩ التي لم يبق هناك محل لتعديلها بعد الغاء النص الخاص بالكفالة ونص في آخر المشروع على الغاء المرسوم بقانون الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ بمجرّد العمل بهذا القانون كما نص فيه على عدم سريانه الا على القضايا التي ترفع من تاريخ العمل به وأما القضايا المعلقة فانها تبقى خاضعة لأحكام المرسوم بقانون المذكور الى أن يتم الفصل فيها ويستثنى من ذلك مصادرة الكفالة وهو ما توافق عليه هذه اللجنة .

### لهذه الأسباب

قررت اللجنة بالاجماع الموافقة على مشروع القانون الوارد من مجلس النواب والمبينة صورته بملحق هذا التقرير

رئيس اللجنة

محمود بسيوني

## القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٨<sup>(١)</sup>

بتعديل نص المادة ٤٧٨ من قانون المرافعات الأهلى  
فى المواد المدنية والتجارية

”نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - تعدل المادة ٤٧٨ من قانون المرافعات الأهلى فى المواد  
المدنية والتجارية على الوجه الآتى :

”المادة ٤٧٨ - اذا ادعى أحد بالمحكمة ملكية الأمتعة المحجوزة وطلب  
استردادها يوقف بيع الأشياء المطلوب ردها الا اذا رأت محكمة المواد الجزئية  
وهى تحكم بصفة مستعجلة طبقا للمادة ٢٨ من هذا القانون استمرار التنفيذ  
بشرط ايداع الثمن المتحصل من البيع .

ويجب أن تقام تلك الدعوى على الحاجز والمدين المحجوز عليه والدائنين  
الحاجزين أخيرا والا كانت باطلة ولا يزول هذا البطلان بحضور الخصوم  
ويجب أن تشمل صحيفتها على بيان كاف لأدلة الملكية والا جاز الحكم  
ببطلانها .

وعلى المسترد أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة فى المواد  
الجزئية وبثمان وأربعين ساعة فى المواد الكلية على الأقل والا حكم باعتبار  
الدعوى كأن لم تكن .

ويجب وقت القيد أن يودع ما لديه من مستندات بقلم الكتاب والا جاز  
الحكم بسقوط دعواه .

---

(١) نشر هذا القانون فى العدد السابع والثلاثين من الجريدة الرسمية الصادر فى ٢٦ أبريل

وهي ترفع مباشرة الى المحكمة دون أن تقدم الى محكمة الخط أو الى قاضى التحضير ويحكم فيها على وجه الاستعجال فى يوم تقديمها بالجلسة ويحوز للحكمة أن تأمر بالبيع ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها . وتستمر إجراءات البيع اذا لم تقيد الدعوى فى الميعاد أو اذا حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة .

وإذا رفعت دعوى استرداد ثانية سواء كانت هذه الدعوى جديدة أو كان سبق رفعها ولم تقيد أو كان حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة أو بعدم الاختصاص أو ببطالان عريضة الدعوى أو باعتبارها كأن لم تكن أو بسقوطها فانها لا توقف البيع الا اذا رأى قاضى المواد الجزئية وهو يحكم بصفة مستعجلة طبقاً للمادة ٢٨ إيقاف البيع لأسباب هامة .

والأحكام الصادرة فى دعاوى الاسترداد والتي تصدر من قاضى المواد الجزئية بالاستقرار فى إجراءات البيع لا تجوز فيها المعارضة من رافع دعوى الاسترداد ولا من المدين المحجوز عليه ويكون ميعاد استئناف هذه الأحكام خمسة عشر يوماً كاملة من يوم النطق بها .“

كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ كالاتى :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٤١ من الدستور

وبعد الاطلاع على قانون المرافعات الأهل فى المواد المدنية والتجارية

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تعدل المادتان ٧٨ و ٧٩ من قانون المرافعات الأهل فى المواد المدنية والتجارية على الوجه الآتى :

المادة ٧٨ — اذا ادعى أحد بالمحكمة ملكية الأمتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الأشياء المطلوب ردها الا اذا رأت محكمة المواد الجزئية وهي تحكم بصفة مستعجلة طبقاً للمادة ٢٨ من هذا القانون استمرار التنفيذ بشرط ايداع الثمن المتحصل من البيع .

ولا تعلن دعوى الاسترداد إلا إذا أودع رافعها مقدما بقلم كاتب المحكمة فضلا عن الرسوم القضائية كغرامة مساوية لمثل هذه الرسوم بحيث لا تقل في أى حال من الأحوال عن مائة قرش ديوانى ولا تزيد عن ألفى قرش .

وتقام تلك الدعوى على الحاجز والمدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين أخيرا ويجب أن تستعمل صحيفة على بيان دقيق لأدلة ملكية أو على صورة مستند التملك ان كان والا كانت باطلة ولا يزول هذا البطلان بحضور الخصام .

وهي ترفع مباشرة الى المحكمة دون أن تقدم الى قاضى التحضير ويحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة ويجوز للمحكمة أن تأمر بالبيع ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها .

وإذا رفعت دعوى استرداد ثانية سواء كانت تلك الدعوى جديدة أو كان سبق رفعها وحكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة أو بطلان عريضة الدعوى فانها لا توقف البيع الا اذا رأى قاضى المواد الجزئية وهو يتحكم بصفة مستعجلة طبقا للمادة ٢٨ إيقاف البيع لأسباب هامة .

الأحكام الصادرة في دعاوى الاسترداد والتي تصدر من قاضى المواد الجزئية بالاستمرار في اجراءات البيع أو بإيقافه لا تجوز فيها المعارضة من رافع دعوى الاسترداد ولا من المدين المحجوز عليه ويكون ميعاد استئناف هذه الأحكام خمسة عشر يوما كاملة من يوم النطق بها .

المادة ٧٩ : — اذا حكم برفض دعوى الاسترداد يحكم على رافعها بالتضمينات ان كان لها وجه ويلزم بجميع المضاريف التي ترتبت على دعواه فضلا عن ذلك فان الكفالة المنزه عنها في المادة السابقة تعاد على سبيل الغرامة .

ثم عدلتها لجنة الحقوقية بمجلس النواب لمقتضاها كالآتى :

مجلس نواب الأول ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ — تعدل المادتان ٧٨ و ٧٩ من قانون المرافعات الأهلى في المواد المدنية والتجارية على الوجه الآتى :

المادة ٧٨ : — اذا ادعى أحد بالمحكمة ملكية الأمتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الأشياء المطلوب ردها الا اذا رأت محكمة المواد الجزئية وهي تحكم بصفة مستعجلة طبقا للمادة ٢٨ من هذا القانون استمرار التنفيذ بشرط ايداع الثمن المتحصل من البيع .

ولا تعلن دعوى الاسترداد إلا اذا أودع رافعها مقدما بقلم كاتب المحكمة فضلا عن الرسوم القضائية كغرامة مساوية لمثل هذه الرسوم بحيث لا تقل بأى حال من الأحوال عن مائة قرش ولا تزيد عن ألفى قرش .

ويجب أن تقام تلك الدعوى على الحاجز والمدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين أخيراً وأن تشمل صحيفتهما على بيان كاف لأدلة الملكية والاكانت باطلة ولا يزول هذا البطان بمحضور انحصوم .

وعلى المسترد أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية على الأقل والا حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن .  
ويجب وقت القيد أن يودع ما لديه من مستندات بقلم الكتاب والا جاز الحكم بسقوط دعواه .

وهي ترفع مباشرة الى المحكمة دون أن تقدم الى قاضي التحضير ويحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة ويجوز للحكمة أن تأمر بالبيع ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها .

وتستمر اجراءات البيع اذا لم تقيد الدعوى في الميعاد أو اذا حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة .

وإذا رفعت دعوى استرداد ثانية سواء كانت هذه الدعوى جديدة أو سبق رفعها ولم تقيد أو كان حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة أو بعدم الاختصاص أو ببطان عرضة الدعوى أو باعتبارها كأن لم تكن أو بسقوطها فانها لا توقف البيع الا اذا رأى قاضي المواد الجزئية وهو يتحكم بصفة مستحجلة طبقاً للمادة ٢٨ إيقاف البيع لأسباب هامة .

والأحكام الصادرة في دعوى الاسترداد والتي تصدر من قاضي المواد الجزئية بالاستمرار في اجراءات البيع لا تجوز فيها المعارضة من رافى دعوى الاسترداد ولا من المدين المحجوز عليه ويكون ميعاد استئناف هذه الأحكام خمسة عشر يوماً كاملة من يوم النطق بها .

المادة ٧٩ — اذا حكم برفض دعوى الاسترداد موضوعاً يقضى على رافعها بالتضمينات ان كان لها وجه ويلزم بجميع المصاريف التي ترتبت على دعواه وفضلاً عن ذلك فان الكفالة المقتوة هنا في المادة السابقة تصادر على سبيل الغرامة .

أما في الأحوال الأخرى التي يتحكم فيها بعدم الاختصاص أو ببطان صحيفة الدعوى أو باعتبار للدعوى كأن لم تكن أو بسقوطها فانه يجوز الحكم بالمصادرة .

## ١ — مناقشات مجلس النواب

(١) بجلسة يوم الأربعاء ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٧

اسماعيل حمزة افندى — رأت الأقلية في لجنة الحفائية وكانت مكونة من خمسة أعضاء ضد سبعة أنه لا محل للقيد الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٧٨ هـ وهى :

” لا تمنع دعوى الاسترداد الا اذا اودع راضها مقدما بقلم كتاب المحكمة فضلا عن الرسوم القضائية كفالة مساوية لمثل هذه الرسوم بحيث لا تقل بأى حال من الأحوال عن مائة قرش ولا تزيد عن ألفى قرش “ ووجهة الأقلية في رأيها .....

مصطفى النحاس باشا — أود أن أنه عن حكم اللائحة الداخلية .

الرئيس — لا يصح مقاطعة العضو بعد أن بدأ في كلامه فأرجو أن تحتفظ بهذه الملاحظة الى أن ينتهى .

اسماعيل حمزة افندى — ووجهة الأقلية فيما تراه أن القيود الأخرى الموجودة في مشروع القانون القديم وما جاء في التعديل كافية وكفيلة لوضع حد لفضايا الاسترداد وضامة عدم تعطيل تنفيذ الأحكام . ومثال من هذه القيود أن اشتراط دفع الرسوم كاملة يدعو المسترد الى التفكير في رفع الدعوى قبل الاقدام عليها . ثم ان ما جاء في الفقرة الرابعة من أن ” على المسترد أن يقيد دعواه قبل اجلسة أربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة في المواد الكاية على الأقل والا حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن “ كل هذا احتياط لأن تكون دعاوى الاسترداد جدية . ولا يغيب عن حضراتكم أن هذا القيد جديد ولم يكن له وجود في المرسوم الصادر سنة ١٩٢٥ هـ وترى الأقلية أن في أمثال هذه القيود ما يغنى عما اقترحه اللجنة من ايداع الكفالة التى قد تكون مانعا أوسببا لتعجيز المحققين في رفع دعاوى الاسترداد سيما اذا كانوا فقراء . ولا يخفى على حضراتكم أن كثيرا من رافى دعاوى الاسترداد يكونون على حق في دعواهم لأن الدائن الذى يقوم بتوقيع الجزاء يلجئ عادة عن الأشياء التى يوقع عليها الجزاء فقد يكون متاع الزوجة من ضمن ما يقع في دائرة الجزاء وهو ملك لها . فاذا رضت دعوى بالاسترداد كانت على حق وربما كانت الكفالة الماتعة في مشروع اللجنة حائلا دون رفع هذه الدعوى من قبل الزوجة وأن المبدأ المعمول به باجماع المحاكم أن متاع الزوجة ملك لها فهى غالبا محقة في دعواها استرداد هذا المتاع ففرض الكفالة عليها تمييز لا مسوغ له .

نعم ان كثيرا من دعاوى الاسترداد يرفع للكيد ولكن كثيرا من الاجراءات التنفيذية تكون كيدية لذلك ويجب في التشريع أن تراعى حقوق جميع الأطراف . وقد كانت الأقلية تفهم لو أن هذه الكفالة تخصص للتضمنينات التى يرجع بها الدائن على المسترد ، أما أنت تصادر هذه الكفالة الى جانب الحكومة فهذا ما ليس الى فهمه سبيل .



أما إذا كانت هذه الكفالة تدفع لتقليل قضايا الاسترداد فيضيه أن دعوى التزوير والانكار يحكم فيها بغرامة إذا حكم برفضها أو بعدم صحة الانكار ومع ذلك فإن هذه الغرامات لم تقلل عدد القضايا التي ترفع بالتزوير والانكار .

واشترط القانون غرامة في قضايا الالتباس ومع ذلك فهي قليلة . يتضح من ذلك أن الغرامة في حد ذاتها لا تقلل قضايا الالتباس بل قلتها ترجع الى القيود القانونية التي أوجدها الشارع وإلى التضييق في أوجه الالتباس وعلى ذلك فلا نرى محلا لوجود هذا القيد وخصوصا لاضافة الكفالة الى خزانة الحفائية في حالة الحكم برفض الاسترداد .

وقد ناقشنا وزارة الحفائية في حكمة ايداع الكفالة فكان جوابها أن ذلك يدعوا الى نقص قضايا الاسترداد . قلنا اذا كان لا بد من كفالة فلتكن على سبيل الضمان للدائن ، فلم توافق الوزارة على ذلك أيضا ، وكانت جهتها أن من يمكنه دفع رسم الدعوى يمكنه دفع الكفالة بدون أن تكون اعنائه له أو تعميها عن رفع القضية فأقرح عدم دفع الكفالة الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٧٨ و كنفاء بالقيد الأخرى التي يتضمنها مشروع القانون . ولعل كلمة خاصة بالمادة ٧٩ و أحفظ لنفسي الحق في الكلام فيها .

مصطفى النحاس باشا — أردت بينا كان الأستاذ اسماعيل حمزه يتكلم أن ألفت النظر الى حكم في اللائحة الداخلية نصت عليه المادة ٨٠ منها وهو :

”المداولة الأولى تجري ببحث ومناقشة موضوع المشروعات والاقتراحات اجمالا ثم يؤخذ الرأي في الانتقال الى مناقشة موادها على وجه التفصيل فاذا تقرر ذلك شرع المجلس في الحال في مناقشة المشروعات والاقتراحات مادة فمادة أصلا وتعدى الى الخ“ .

فالعبارات التي أبدأها حضرة العضو المحترم اسماعيل حمزه خاصة بمناقشة المواد كان يجب ابدائها بعد انتهاء المجلس من نظر موضوع المشروع اجمالا والانتقال الى مناقشته مادة فمادة .

اسماعيل سليمان حمزه افندي — اذا كان سعادة مصطفى النحاس باشا يقصد بما قاله أنه لا يحق لي ابداء ما قلته الا عند مناقشة مشروع القانون مادة فمادة فاني مستعد للكلام مرة أخرى عند ما يحين وقت مناقشة المواد .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الانتقال الى مناقشة مواد مشروع القانون تفصيلا ؟  
( موافقة عامة ) .

الرئيس — اذن ننقل الى مناقشة المواد مادة فمادة والكلمة الآن لحضرة المقرر .

عبد الخالق عطيه افندي ( المقرر ) — بصرف النظر عن رأي الشخصي في هذه المسألة — لأن اللجنة تعرض على حضراتكم جميع الآراء بغير تحيز — فان الآراء قد انقسمت في مسألة الكفالة المشار اليها الى ثلاثة أقسام : فيرى الفريق الأول ... ..

الرئيس — كيف يكون المقرر من الأقلية ؟

المقرر — انى أعبر عن رأى اللجنة لا عن رأى الشخصى .

الرئيس — يجب أن يكون المقرر من الأغلبية حتى يستطيع أن يرد على الآلية .

مصطفى النحاس باشا — لقد انقسمت آراء أعضاء اللجنة فى مشروع القانون المعروض على المجلس الآن لدرجة أن أصبح فى كل نقطة أغلبية وأكثرية وقد انتخب اللجنة حضرة الأستاذ عبد الخالق عطيه مقررا لها لأن آراءه فى مشروع القانون بصفة عامة تعبر عن رأى اللجنة الذى عرضته على المجلس .

الرئيس — يحسن أن يكون المقرر فى مسألة الكفالة أحد حضرات أعضاء اللجنة الذين يؤيدون ضرورة فرض الكفالة حتى يستطيع الرد على الآراء المخالفة لذلك .

محمد صبرى أبو علم افتدى — فى رسمى أن أرد على الاعتراضات التى أبدأها - حضرة الزميل الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة لأنى من رأى الغالبية فى هذه القطة .

لم تكن هذه الكفالة منصوحا عليها فى المادتين ٧٨ و ٧٩ من قانون المراتعات الأهلى ولكن لما كثرت دعاوى الاسترداد ووصلت الى حد غير معقول رأى المشتغلون بالقانون وجوب وضع حد اوقف تيارها . ولما ظهر أن ذالية هذه الداوى لم ترفع فى الواقع ونفس الأمر الا من باب المكيدة حتى اتخذاها المدين الماسطل وسيلة لعرقلة التنفيذ ومنع الدائن من الحصول على حقه . لما ظهر ذلك رأى أن يكون العلاج المقترح متفقا مع التيار الذى اندفع فيه رايه دعاوى الاسترداد لا سيما أنه ثبت بالاختبار أن الحكم بالمصاريف يفضله المسترد الذى يحكم برفض دعواه لم يكن فى حد ذاته مانعا من رفع دعوى الاسترداد الصورية . ولا يمكن أن يعترض على ذلك بأن فى الحكم بالتمريض على المسترد الصورى علاجا لحسنه الحال ، لأن الحكم بالتمريض قد يكون عديم الجدوى فى أكثر الأوقات اذ رافع دعوى الاسترداد — أو بعبارة أصح المسخر لرفضها — يكون طالبا معدما لا يملك شيئا . لذلك كله رأيت اللجنة أن ضرورة اشتراط دفع كفالة توازى مثل الرسوم فى محله .

يقول حضرة الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة افتدى ان فى هذا ارهاقا لمن يريد رفع دعوى استرداد جدية والرد على ذلك أن المبلغ المشار اليه إنما يدفع على سبيل الأمانة فان كان المسترد محقا فى دعواه وأقره القضاء على ذلك استعاد الكفالة التى دفعها واتى لم ينص على وجوب دفعها فى مشروع القانون الحالى الا لتلك "فكر المسترد قبل الاقدام على رفع دعواه . ومتى لاحظنا أن التشريع الجديد ينص على ضرورة الفصل بسرعة فى دعاوى الاسترداد ظهر جليا أنه لا ضرر من دفع الكفالة لأن المسترد سيحصل عليها ثانية بعد مدة قليلة .

يقولون ان بعض الدائنين قد يجبرون على مقولات الزوجة فكيف تكلف بدفع كفالة اذا أرادت استرداد مقولاتها مع أن القضاء أجمع على أن الجهاز ملك للزوجة الا اذا قام الدليل على عكس ذلك ؟ والرد على هذا أنه سواء أكانت المستردة زوجة أم غير زوجة وكانت على -حق فى دعواها فلا ضرر من قيامها بدفع الكفالة لأنها ليست مبالغاً كبيراً ولا تريد على مثل الرسوم ولا

يمكن أن تزيد عن عشرين جنيا في أى حال من الأحوال . أما اذا كانت الزوجة فقيرة فلها أن تلجأ الى لجنة المعافاة حتى اذا رأت هذه اللجنة أن دعواها محتملة الكسب أعفتها من دفع الكفالة .

واذا لاحظنا أن أقصى مبلغ يدفع رسما لأية دعوى هو سبعة عشر جنيا وأن أكبر كفالة يشترط التشريع الجديدها هي عشرين جنيا كان المطلوب دفعه من المسترد في أكبر الدعاوى قيمة مبلغ ٣٧ جنيا وهو ليس بكثير على شخص يريد المحافظة على مقولاته ويرى أنه محق في دعواه والذين يستكثرون هذا المبلغ انما يستكثرونه لأنهم يضعون أنفسهم موضع المسترد المحق في دعواه . ولكن العمل دل على أن غالبية دطوى الاسترداد كيدية والتشريع إنما يوضع لغالبية الأحوال لا لأقلية أى أنه اذا كنا نراعى في وضع هذه المادة الضرر الذى قد يحمق بأقلية ضئيلة فاننا اذا لم نشتراط دفع الكفالة لنظم العدد الأكثر وثقنا بذلك نصحى حقوق الغالبية في سبيل المحافظة على حقوق الأقلية وهذا ما لم يقل به أحد لاسميا أن في طيات كل تشريع بعض الضرر لأن العدالة نسبية على الدوام ولا يمكن أن يوجد في هذا العالم عدل مطلق .

وقد فاتنى أن أذكر بمناسبة الجزء على مقولات الزوجة أن الدائن الحاجز الذى يقدم على ذلك مع طلبة بأن الأحكام قضت بأن الجهاز ملك للزوجة لا يضر الا نفسه لأنه يعطل تنفيذ الحكم الصادر لمصلحته ويؤخر مرعد الحصول على دينه .

هذا وقد تبين من مناقشة حضرة مندوب وزارة الحفانية أن اشتراط دفع الكفالة أوقف تيار دطوى الاسترداد وأنه لم فصل الى وزارة الحفانية أية شكوى من استنكار مبلغ الكفالة أو من أنها كانت سببا في عدم رفع أية دعوى استرداد جديدة .

لهذه الأسباب كلها رأت غالبية اللجنة ضرورة اشتراط دفع هذه الكفالة لاسميا أن القانونين الألمان والاطالى ينصان على مثل ذلك .

محمد يوسف بك — أضيف الى ما قاله حضرة الأستاذ اسماعيل سليمان حزه أفندى أنه اذا كانت هناك دطوى استرداد صورية فهناك أيضا دطوى استرداد جديدة ترفع من أشخاص ذوى حقوق قد يكون بعضهم فقراء وقد نص القانون على إعفاء مثل هؤلاء من دفع الرسوم واشتراط دفع الكفالة مرق لهم وقد يكون معجزا ومانعا لهم من الحصول على حقهم باسترداد مقولاتهم التى حجزها من غير حق لاسميا أن التشريع الجديد لم يبين الطريقة التى يجب على هؤلاء الفقراء اتباعها في رفع دطوى الاسترداد .

يقع كثيرا أن يحجز صاحب الأراضى الزراعية على مستأجره وقد يكون من بين المحجوز طيه ماشية مملوكة لأحد العمال وقد تكون هذه الماشية كل ثروته فكيف يستطيع مثل هذا المسكين الذى لا يملك قوت يومه دفع الكفالة فضلا عن رسم دعوى الاسترداد كاملا ؟

يقول حضرة الأستاذ محمد صبرى أبو علم أفندى أنه تبين من مناقشة حضرة مندوب وزارة الحفانية أن رفع دطوى الاسترداد قل بعد وضع القيود المتقدمة ولكن ما أدرانا أن سبب هذه العقلة

يرجع في الواقع ونفس الأمر الى ثقل هذه القيود وسد باب العدالة في وجوه المستردّين الفقراء لا سيما أن ما وقعت عليه من اشتغال بالهاماة دل على أن كثيرين من الذين هجز على مقولاتهم بغير حق لم يستطيعوا دفع الرسوم والكفالة واضطروا الى الاتفاق مع الدائنين وخسروا بذلك شيئا من حقوقهم مختارين أهون الشرين .

ان في التشريع الجديد قيودا كثيرة وقد قبلناها فيها :

١ — أنه يعطى قاضى الأمور المستعجلة الحق في الحكم باستمرار البيع ولم يكن له هذا الحق معقضى القانون القديم .

٢ — أنه ينص على أنه يجب على المسترد أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية على الأقل والا حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن .

٣ — أنه يقضى برفع الدعوى مباشرة الى المحكمة دون تقديمها الى قاضى التحضير ويقضى أيضا بالحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها .

٤ — أنه يعطى القاضى الحق في أن يحكم بالبيع اذا رفضت دعوى الاسترداد من غير انتظار لما يحكم فيه الاستئناف وفي هذا منتهى الشدة لأن المحكمة الاستئنافية قد تحكم بأحقية المسترد للمقولات المهجوز عليها .

٥ — أنه يقضى باستمرار البيع اذا حكم بشطب القضية أو بإبطال المرافعة فيها .

٦ — أنه يقضى بعدم قبول أية دعوى استرداد ثانية . ويفهم من اطلاق اللفظ أن الدعوى الثانية اذا رفعها شخص آخر وكان هو صاحب المقولات المهجوز عليها لا تقبل منه وفي ذلك ما فيه من الظلم البين .

هذه كلها قيود شديدة وقد قبلناها لتقطع الطريق على المدين الماطل وأرى أن فيها الكفاية اللازمة لايقاف تيار دعوى الاسترداد الصورية بدون الاحتياج الى اشتراط دفع الكفالة ولذلك أطلب حذف الفقرة التى تنص على وجوب دفعها .

رأى اسكندر افندى — لدى حل وسط وهو أن يكون مقدار الكفالة عشرة جنيهات اذ يجب أن نسلم بقبول مبدأ الكفالة نظرا لما نراه من كثرة دعاوى الاسترداد ولكن يجب ألا يرهق المسترد كما قال حضرة الأستاذ محمد يوسف بك اذ الكثير من المستردّين فقراء لا تسمع حالتهم المالية بدفع كفالة كبيرة خصوصا أن تلك الكفالة معدة للصادرة بمقتضى المادة ٧٩ من قانون المرافعات ولا يجوز أن يسوى بين حالة المسترد الذى يرفع دعواه بغير حق وبين من يطعن بالتزوير فترفض دعواه ويحكم عليه بالمرأمة المنصوص عليها وهى العشرين جنيها لذلك أرى أن يكفى بجعل الكفالة عشرة جنيهات .

ابراهيم الهلباوى بك — رأى عدم تقرير مبدأ الكفالة كلية اذ الواقع أن قانون المرافعات قد ترك الباب مفتوحا على مصراعيه للمستردن من سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٩٢٥ أى مدة اثنتين وأربعين سنة ففتت دعاوى الاسترداد الباطلة وطلعت على الدعاوى الخلق . ولما أريد علاج هذه الحالة فى سنة ١٩٢٥ ضيقت الدائرة على المستردن تضييقا لا مبرر له ولم يراع التوسط فى الأمر . كان المستأنف بحسب قانون المرافعات القديم يدفع ريع الرسم ولا يقيد دعواه فأصلح المشرع الحالة بأن ألزم المستأنف بتقييد دعواه فى مدة معينة وأن يدفع فى أنائها باقى الزم فاقطعت محاولات المستأنفين كلية وإنى أرى أن حالة التشريع فى دعوى الاسترداد تشبه حالة إعطاء دواء لمرضى بمقدار هـ جرعات فلما رأى أن الدواء لم ينجح لنقص فى المقدار استبدل بجرعة مقدارها ألف وخمسمائة جرام ، كان المسترد يدفع ريع الرسم بمقتضى القانون القديم ثم يترك الدعوى بدون قيد فيضطر الدائن لقبدها ودفع باقى الزم من ماله . فرؤى فى المشروع الجديد دراهم هذه الأحوال أن يلزم المسترد بدفع الزم كله فوراً وأرى أن هذا العلاج مجد لأنه أن لم يقض على ٩٠ فى المائة من الدعاوى الباطلة فإنه سيقضى على سبعين فى المائة منها على الأقل . وقد قالت وزارة الحفانية أن دعاوى الاسترداد قد نقصت وأنا أقول بأن دعاوى الاسترداد قد نقصت وأنا أقول بأن دعاوى الاسترداد الباطلة ستمضى بعد مريان القانون الجديد محو تاما . ولقد كانت دعاوى الاسترداد تنفد البيع حتماً لحول للقاضى بمضى المشروع الجديد أن يأمر بالبيع اذا قضت بذلك ظروف الدعوى كما أن المارضة فى الأحكام النهائية الخاصة بدعاوى الاسترداد قد بحيت وتلك الاصلاحات كافية للعلاج ولا ضرورة أن نحاول الطفرة وخلق الساء والأرض فى يوم واحد . تقول أقلية اللجنة يا حضرات السادة ان مبدأ الكفالة قد أخذ عن القانون الايطالى والقانون البلجيكي ولكن يجب مراعاة عاداتنا وطرائق معيشتنا فالروكية شائعة عندنا اذ يعيش الأخ مع أخيه والابن مع أبيه فاذا ما هجر على المدين الذى يعيش تلك العيشة هجر فى الوقت نفسه على مال من يعيش معه وقد يكون المحجوز على ماله ظلما رجلا فقيرا لا يمكنه دفع الزم فيضيق عليه حقه وماله وقد يرد على ذلك بأن الفقير أن يلجأ لجنة المعافاة ولكننا نعلم جيها أن لجنة المعافاة يصعب الوصول الى قرار منها وقد يضيع الحق على طالبة لعل الزم لا سيما اذا لوحظ أن مشروع القانون الجديد لا ينفذ البيع الا اذا رقت بالفعل دعوى الاسترداد ودفع توأ رسمها كاملا وقد يحصل بيع ما هجر عليه من مال الفقير بحكموسه وعزته قبل أن تقر لجنة المعافاة طلبه وتمغبه من دفع الزم . ان قبول الكفالة المراد تقريرها نكبة على الفقير وتخريب للثبوت .

لا يجب التسرع فى التشريع ولا أخذ الأمور بالشدة المتناهية بل يجب التدرج فى الأمر وانتظار نتائج التجربة سنة أو سنتين . نحن نعلم أن الدائن يحجز على الأموال بدعوى أنها ملك لمدينه ولا يسأل عن الدليل على تلك الملكية مع أن الحيازة دليل على الملكية . يتفق الدائن مع المحضر والمرشد فيوقع الحجز على ممتلكات ليست ملك لمدينه فيذهب الى غيط غير المدين ويحجز على المزروعات بغير حق . والنتيجة أنه لا يجب أن يتوخى المشرع سوء الظن بالمستردن فيضيق عليهم الخناق ويحرمهم الكأس حتى أشماله بل يجب التدرج فى العلاج فاذا جاءنا وزير الحفانية بعد زمن

وشكا من بقاء كثرة دعاوى الاسترداد كان للتشديد مسوغ وأنه تغير للدالة ألا يظلم برىء من أن يفلت من العقاب عشرات الظالمين .

لذلك أخالف كل المخالفة مبدأ الكفالة وأرى عدم تقريرها مهما كانت .  
(تصفيق) .

سلامه ميخائيل بك — أرى الأخذ بمبدأ الكفالة لأن أهم اعتراض على قبوله هو أن في توقيع الجز على الفقير الذى لا يملك قبة الكفالة تضيقا لحقه وهذه الآراء نظرية أكثر منها عملية لأن الفقير لا يملك فى الواقع ما يحجز عليه .

صوت : ومن يحجز على عزته أو جاموسه ؟

سلامه ميخائيل بك — هذا نادر والنادر لا يحكم له فى التشريع الذى يوضع للسائل عامة بلا استثناء ... ..

الرئيس — وما حكم الفقير الذى لا يملك الا ما حجز عليه ؟

سلامه ميخائيل بك — قلت أن هذا نادر الحدوث . وقد ورد فى تقرير اللجنة ما يؤيد الأخذ بمبدأ الكفالة اذ جاء فيه ما نصه :

” وقبول الحذف أو التعديل قد يترتب عليه نحو الأثر الطيب الذى أحدثته ويؤيد ذلك برقريه أنه رغم تعديل المادة ٥٤٢ من قانون المرافعات المخطط منذ سنة ١٩١٣ بما يتفق فى كثير من أحكام قانون ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥ فإن خلل المادة المشار إليها من فرض الكفالة لم يأت بالفائدة المقصودة اذ مازالت هذه الدعاوى الكيدية ترفع بكثرة أمام المحاكم المخاطلة“ وذلك يدل على الحاجة الماسة لتعيين الكفالة خصوصا ولم تقدم شكاوى من رابعى دعاوى الاسترداد .

الرئيس — وهل تنتظر الشكاوى من الفقراء ؟

سلامه ميخائيل بك — وما الذى يمنعهم من الشكوى ؟ ان الشكاوى من كثرة دعاوى الاسترداد تعترف بها الأقلية والأكثرية .

أحمد الصاوى افتدى — أريد الادلاء بحمل وسط اذ لكل من الأقلية والأكثرية نظرية يؤيدها أدلة صحيحة والحق هو أن يضاف الى القانون ما يجعل للقاضى السلطة أن يقرر دفع ضمعى الرسم على دعاوى الاسترداد عند نظره للسندات التى يقدمها المسترد عند ما يتبين منها أن رافع الدعوى متغنى ... ..

الرئيس — أريد أن يدفع الفقير الذى حجز على ملكه ضمعى الرسم وأرى له بذلك .

أحمد الصاوى انشد — اذا رأى القاضى فى عريضة الدعوى أنه شكلها والمستندات المقتضية فيها ... .. (هتاف) .

الرئيس — أتمنى أن تحصل الموافقة أمام القاضي حتى يتبين ما تريده ويفرض الرجم  
الواجب ؟

أحمد الصاوي أفندي — يشترط مشروع القانون أن يقدم المسترد مستنداته فإذا وجد  
القاضي الحق ظاهراً فلا يتشدد في تقدير الرسوم وإذا وجد المسترد متعنتاً فله أن يقرر دفع ضمني  
الرسوم . وأقرب لذلك مثلاً قضاء المعافاة إذ تعرض على القاضي أولاً فإذا ما آانس كسبها فرد  
المعافاة والارضى طأها فلم لا يسافر دعاوى الاسترداد على تلك التوبة ؟

مصطفى محمود الشوريجي أفندي — بصفتي عضواً في لجنة الحفائية ومن بين الأقاليم في هذا  
المفروع أرى أن ينظر إلى المسترد بعين العطف لأنه إذا ضيق عليه ضاع حقه وماله وهذا هو الظلم  
بعينه مع أن كل ما يظلم منه الدائن هو تأخير الوصول إلى حقه لأن نتيجة الجزم مكفولة بقوة  
القانون الجنائي لذلك أصر على التمسك برأى الأقاليم .

الرئيس — أعلن أن المسألة قد ظهرت جليلة من جهة الكفالة فيصح أخذ الرأي عليها وأرى  
أن الأفضل أن نأخذ الرأي على المبدأ وأما الصيغ فتوضع بعد ذلك بطريقة خاصة . ويمكنني  
تقسيم الآراء إلى ثلاثة أقسام :

وجوب الكفالة .

حذف الكفالة .

تعديل الكفالة .

ولنبداً بأخذ الرأي على التعديل .

أبراهيم الحلبي بك — يحسن أخذ الرأي على حذف الكفالة أولاً لأن من يطلبونه  
لا يمكنهم إعطاء الرأي على التعديل .

أحمد رمزي بك — ألفت النظر لما تقتضيه اللائحة الداخلية في المادة ٨٠ ونصها :

”المدارة الأولى تجرى بمبحث ومناقشة موضوعات المشروعات والاقتراحات أجمالاً ثم يأخذ  
الرأي في الانتقال إلى مناقشة موادها على وجه التفصيل فإذا تقرر ذلك شرع المجلس في الحال  
في مناقشة المشروعات والاقتراحات مادة فمادة أصلاً وتعديلاً ثم يؤخذ الرأي في إجراء الإدارة  
الثانية فإذا تقرر حدها جلمة بمبدأ لا يقل عن ثلاثة أيام ولا فيعيد ذلك رفضاً للشروع  
أو الاقتراح“ .

الرئيس — نحن ننظر في المبادئ أولاً ثم يبدأ بحصر المناقشة . والآت نأخذ الرأي على  
حذف الكفالة فالذي من رآه الأخذ بمبدأ حذف الكفالة يقف .

أصوات : أكثرية .

أصوات : أقلية .

الرئيس — من ير الأخذ بمبدأ إبقاء الكفالة يقف .

أصوات : أقلية .

أصوات : أكثرية .

الرئيس — أرى أن تؤخذ الآراء بطريقة المناقشة بالاسم من قبل الرئيس .

( وهنا قام حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس من منصة الرئاسة وتولاه حضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا ) .

الرئيس — اجابة العضو " بالقبول " معناها قبول مبدأ الكفالة " وبالرفض "

عدم الكفالة اطلاقا . أخذت الآراء بطريق المناقشة بالاسم فكانت النتيجة أن تقرر رفض الكفالة بأغلبية ٨٥ صوتا ضد ٨٤ صوتا .

الرئيس — تقرر رفض الكفالة بأغلبية ٨٥ صوتا ضد ٨٤ صوتا .

ورفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والدقيقة السابعة عشرة مساء .

أعيدت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين برئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا .

قال إبراهيم افندي — تقرر الفقرة الأولى من المادة ٧٨ ٤ أن دعوى الاسترداد توقف البيع الا اذا طلب الحاجز من قاضي المواد الجزئية استمرار التنفيذ . ناذافرض أن دعوى الاسترداد كانت مرفوعة أمام المحكمة الكلية فني هذه الحالة ... ..

عبد الخالق عطية افندي ( المقرر ) — يرفع طلب الاستمرار بالتنفيذ الى قاضي المواد الجزئية .  
قال إبراهيم افندي — ألا يصح أن يرفع هذا الطلب الى قاضي الموضوع كما هو الحاصل في دعوى الحراسة ؟

المقرر — صحيح انه لا مانع من رفع الدعوى التبعية الى قاضي الموضوع اذا كانت الدعوى الأصلية مرفوعة أمام المحكمة الكلية . ولكن المشاهد أن هذه الدعاوى المستعجلة اذا رُفعت أمام المحكمة الكلية تستغرق على كل حال وقتا أكثر مما تستغرقه أمام قاضي الأمور المستعجلة . ولذلك احتياط الشارع ننص على رنمها أمام هذا القاضي لأنه أقرب مثلا وأوسع حكما ولأن المسألة في الواقع تتعلق بالتنفيذ والتنفيذ في دائرته .

قال إبراهيم افندي — ألا يصح أن ينص على أن تحكم المحكمة الكلية بطريق الاستعجال في "أودة المشورة" ؟

الرئيس — الواقع أن النص الحالي أمهل ، فان الفكرة هي وقف البيع الا اذا رأى القاضي استمرار التنفيذ وهذا القانون قد وضع لمصلحة الدائن وهذه المصلحة تقتضي الامراع الشديد وانما يكون ذلك بخوفيل الفصل في الأمر لقاضي المواد الجزئية .



على إبراهيم أفندى — أرى أنه يمكن الوصول الى هذا الغرض بجعل المسألة من اختصاص المحكمة الكلية في أودة المشورة خصوصا أنها هي التي تنظر في موضوع القضية وهي أقدر على تقدير ظروفها .

المقرر — الجواب على هذا الاعتراض أنه اذا رضت دعوى الاسترداد أمام المحكمة الكلية فالى أن تقيد بمضى وقت طويل . ولذلك نقولك الشارع الالتجاء الى القاضي الجزئى قبل قيد الدعوى الأصلية أمام محكمة الموضوع .

محمد مغازى البروقى أفندى — اذا رضت دعوى الاسترداد أمام المحكمة الكلية فهل يجوز أن يلجأ الى هذه المحكمة لطلب استمرار التنفيذ ؟

المقرر — لا أرى حرجا في الالتجاء الى قاضى الموضوع لطلب استمرار التنفيذ وذلك لاعتبار التبعية .

محمد مغازى البروقى أفندى — اذا كانت المحكمة الموضوعية مختصة بالاذن ببيع الأشياء المحجوز عليها كما هو مستفاد من نص الفقرة السادسة فعنى هذا أنه يجوز للحاجز أن يلجأ الى محكمة الموضوع ويطلب منها التصريح ببيع الأشياء المحجوز عليها .

المقرر — لا أرى مانعا من ذلك .

أحمد رمزى بك — ان الذى يتضرر عادة من البيع هو المدين أو المسترد صاحب الأشياء المحجوزة وكل الاحتياطات المتخذة هي ضد المدين . وعلى ذلك لأرى مانعا من بقاء المادة على حالتها ، لأنه غير منظور أن يكون البيع بأمر من المحكمة من طرف الدائن في أحوال كثيرة وهناك أشياء تعطب بسرعة كالسك والفواكه فاذا ألزمت الدائن صاحب الشأن بأن يرفع طلبه لمحكمة الموضوع وكانت هي محكمة كلية فان الأمر يستلزم مضى ثمانية أيام قبل أن يرضى الطلب على المحكمة . فاذا تكون حالة الأشياء المحجوزة في هذه الفترة ؟ لذلك أرى إبقاء هذه الفقرة على حالتها .

الرئيس — هل توافقون اذن على إبقاء الفقرة الأولى كما هي ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر — الآن أتولى على حضراتكم الفقرة الثالثة ونصها :

”ويجب أن تمام تلك الدعوى على الحاجز والمدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين أخيرا . وأن تشمل صيغتها على بيان كاف لأدلة الملكية والا كانت باطلة ولا يزول هذا البطالان بحضور اتلصوم“ .

هذه الفقرة أدخلت عليها تعديلات كثيرة وثارت حولها مناقشات جمة . فالتعديل الأول هو في الصيغة وذلك أنه أريد أن تكون الفقرة واضحة لأن الفقرة القديمة كان نصها كما بأت :

”وتقام تلك الدعوى على الحاجز والمدين المحجوز عليهما والدائنين الحاجزين أخيراً ويجب أن تشمل مصيبتها على بيان دقيق لأدلة الملكية أو على صورة مستند التملك أن كان والا كانت باطلة ولا يزول هذا البطان بحضور الأصحاب“ .

فقامت في المحاكم اختلافات متعددة ، اذ قيل ان عبارة المادة من حيث عدم شمول نقطة الوجوب للشرط الأول منها وهو : ”تقام تلك الدعوى على الحاجز والمدين المحجوز عليهما والدائنين الحاجزين أخيراً“ قد يفهم منه انه اذا لم ترفع الدعوى بتلك الصورة فلا يشملها البطان بخلاف الشرط الأخير الذي نص فيه على الوجوب . فأردنا حسم هذا الخلاف بصوغ الفقرة في الصيغة المعروضة على حضراتكم الآن معنا لكل لبس . وذلك بأن جعلنا الوجوب شاملاً لكل مشتملات للفقرة .

أما التعديل الثاني فينطبق بما توجهه المادة الأصلية من احتمال صحيفة الدعوى على ”بيان دقيق“ لأدلة الملكية فرؤى أن عبارة ”بيان دقيق“ فيها خطر وتسبب عنها أيضاً اختلافات كثيرة في المحاكم . والواقع أنه يحق للمرء أن يسأل : ما مدى كلمة دقيق ؟ ان اذا رفضت دعوى وقلت : اني أملك الشيء المحجوز به قد تاريخه كذا . فقد يرى القاضي أن هذا بيان غير دقيق ، وأنه كان يجب على أن يبين هل كان المقدم عرفياً أو رسمياً مسجلاً أو غير مسجل ؟ وأن يبين أيضاً اسم البائع . فكلما دقيق مدلولها واسع ولذلك أردنا أن نستبدلها بكلمة ”كاف“ معنا اللاتباس . قد يقال أن لفظة كاف هي أيضاً محل نزاع . والجواب على ذلك أنه لوحظ أن قضايا الاسترداد التي تنال بكثرة على المحاكم بقصد تعطيل تنفيذ الأحكام لا يتحرى أصحابها مطلقاً إعطاء بيان بأسباب تملكهم بل يقتصر على القول بأنهم ملاك أو ملاك بمقتضى أو بشهادة شهود . فهذه البيانات غامضة ولا يمكن أن تكون كافية إنما اذا قال المسترد انه مالك بمقتضى تاريخه كذا أو أنه حائز للشيء المسترد مع العلم بأنه متقول . فالفهم أن هذا البيان كاف لاقتناع القاضي بأن الدعوى جدية . ولذا اكتفت اللجنة بهذا التعديل ، ولو أن اللجنة تركت المسألة ولم توجب إعطاء البيان الكافي فقد يسرف الناس في دعاوى الاسترداد ما داموا غير مكافئين بإدلاء الأدلة . فتوسطا في الأمر واجتناباً للتراخي من جهة والتشدد من جهة أخرى اكتفينا بأن اشترطنا بيانا كافيا . هذا هو رأى اللجنة .

بقيت مسألة ثالثة وهي أنه قيل ان أصل القانون يقضى بأن يكون بيان الأدلة على سبيل الحصر . وقد انشطرت اللجنة في هذه المسألة شطرين متساويين وعلقتا للقواعد العامة رأت اللجنة أن تبقى الأمر على ما كان عليه أي أن يكون البيان على حريق للحصر مناهم أنه ليس هنالك مرجع . ولكن بصفتي مقرر اللجنة أبسط لحضراتكم كلا الرأيين .

أن هذا النص مأخوذ من المادة ٦٠٨ من القانون الفرنسي وهي توجب على رافع دعوى الاسترداد أن يوجهها ضد المدين والحاجز والا كانت باطلة وتوجب أيضاً على المسترد أن يبين أدلته على حريضة الدعوى . ولكن هل يشترط أن يكون هذا البيان على سبيل الحصر أو أن القانون

الفرسي إنما أراد غرضاً واحداً وهو تنظيم دعاوى الاسترداد ؟ القضاء في فرنسا يجري على قاعدة عدم اعتبار البيان مشروطاً على سبيل الحصر . وأنه يجوز للسرد أن يستكمل أدلته أثناء نظر الدعوى . وهذا رأى ستة أعضاء من اللجنة وهو رأى وجيه لأنه قد يحصل كثيراً أن المسترد لا يكلل أمره إلى محام بل يرفع الدعوى بنفسه وقد يفوته ذكر دليله . أو إذا فرض أنه وكل محامياً فقد ينسى المحامي دليلاً أنضى به إليه موكله . وقد يحصل أيضاً أثناء المناقشة والحوار أمام المحكمة ما ينير للنقص الطريق فيذكره بديل كان قد فاته . فلذا رأى فريق أن لا يكون البيان على سبيل الحصر . أما الفريق الآخر فيقول إذا كان البيان غير مشروط على سبيل الحصر فكيف ترفقون بين ذلك وبين ما نصت عليه المادة من وضع عقوبة لعدم بيان الأدلة ؟ وهم يقولون أيضاً إذا كان البيان غير مطلوب على سبيل الحصر وكان في وسع المسترد أن يأتي بأدلة جديدة أثناء نظر القضية أمام المحكمة . فما معنى ترتيب حكم البطلان على عريضة الدعوى إذا جاءت غير مستوفاة لبيان الأدلة ؟ لماذا تضيّقون أسما وتوجّهون البطلان مادمت تسمحون للسرد بأن يستوفى أمام المحكمة ما فاتته من عريضة الدعوى ؟ هذه أيضاً حجة لها وزنها وقيمتها .

على أيوب أفندي — لى استعلام بسيط أرجو أن أجاب عنه وذلك أنه غير مفهوم من النص الذي تعرضه علينا اللجنة هل المقصود هو أن يكون البيان على طريق الحصر أو على غير طريق الحصر ؟

المقرر — ان المعنى الذي قصده اللجنة هو الحصر وليلاحظ حضرة العضواننا بازاء تعديل قانون قائم وهو المرسوم الذي أحيل على اللجنة ، وقد جاء في المذكرة الإيضاحية الخاصة به أنها جزءا من الأدلة هو البطلان ، وقد قلت أن في اللجنة رأيين : رأى بأنه لا بد من بيان الأدلة وما دامت هناك ضرورة فيجب أن تكون هناك مؤاخذه على عدم بيانها وهو البطلان ... على السيد أيوب أفندي — لقد فهمنا رأى اللجنة وعلينا أنها منقسمة الى قسمين متساويين ولكن النص المعروض علينا لا يفصح عن المعنى الذي تريده اللجنة .

المقرر — المعنى الذي تريده اللجنة هو الحصر .

الرئيس — ان وجوب بيان الأدلة وترتيب البطلان على عدم بيانها معناه الحصر .

على السيد أيوب أفندي — ان قانون المرافعات أوجب بيان الاستئناف في صحيفة الدعوى ومع ذلك فإن هذا الإيجاب لا يمنع مطلقاً من أن يستند المستأنف بعد ذلك على أسباب جديدة . المقرر — لقد بحثت اللجنة الاعتراض الذي أبداه حضرة العضو المحترم وكان فريق من أعضائها يرى عدم الحصر ومن ضمن حججه أنه لو رفع استئناف لكان من الجائز للاستأنف أن يأتي بعد المرافعة بأدلة غير التي أوردتها في صحيفة الاستئناف فإذا حظّر على المسترد أن يأتي بأدلة غير الميعة في صحيفة الدعوى كان ذلك معاملة فاحشة للمدّعى .

أحمد رمزي بك — ان العبارة الواردة في صيغة الفقرة المعروضة الآن لا تنطبق على المعنى المراد فان القول بوجود اشتغال صحيفة الدعوى على بيان كاف للأدلة لا يفيد الحصر . بل المقصود منه أن يفهم القاضى أن الأدلة المقدمة اليه كافية وأنه يجوز للسرد أن يقدم غيرها ونحن بين أمرين : اما أن تمدد اللمة اللفظ ، واما أن تصمدل عن المعنى . وعندى أن عبارة "بيان كاف" لا تفيد الحصر وإنما تفيد البيان المقنع بصحة الدعوى مؤثما وهذا لا يمنع من تقديم أدلة جديدة وأنا من القائلين بعدم الحصر .

اسماعيل سليمان حمزه أفندى — لى الشرف بأنى من القائلين بأن هذا النص لا يقصد به الحصر مطلقا . فالحصر عقبة في سبيل العدالة . وليان ذلك أفرض أنه عند نظر الدعوى رأت المحكمة تكليف المسترد تقديم ورقة أشير اليها في رد الدائن على أقواله . فهل يكون من العدل منع المسترد من تقديمها ؟ وهل لا يكون ذلك تعجيزا في سبيل الوصول الى العدالة ؟ وقد قال حضرة العضو المحترم رمزي بك ان نص المادة لا يفيد الحصر بل يكفى أن يكون البيان مقنعا . ولست أنهم أن يحظر على المسترد تقديم ما يزيد القاضى اقتناعا . فأرجو أن يقرر المجلس أن هذا النص لا يقصد بهما ولا يمتناه الحصر .

الرئيس — تحديدا لموضوع المناقشة أقول أن أصل المادة كان يقضى بأن يكون بيان الأدلة في هريرة الدعوى دقيقا والا كانت باطلة . ومعنى ذلك أنه كان يشترط في البيان أن يكون على سبيل الحصر . فلما عرضت المسألة على اللجنة بحثت أولا في كون البيان "دقيقا" أو "كافيا" . فانقسمت الآراء على هذه المسألة وتقرر أن يكون البيان كافيا . وكان من ضمن الاعتراضات على الاكتفاء بجعله كافيا أنه لا يتفق مع إرادة الحصر ولا مع حكم البطلان . والواقع أن البيان الكافي متروكة حدوده للقاضى ، فلا معنى للحصر ولا للبطلان ، والترتيب المنطقى الطيعى هو أن يت أولا في كون البيان كافيا أو دقيقا قبل البت في أنه على سبيل الحصر أولا ؟ فان قلتم أن البيان يكون دقيقا ، فهذا يفيد الحصر وان قلتم أنه يكون كافيا فلا يفيد الحصر . فالمسألة الأولى هي هل يكفى أن يكون البيان كافيا أو يشترط أن يكون دقيقا ؟

محمد يوسف بك — كل القضايا التي ترفع أمام المحاكم ترفع بصحيفة دعوى على طريقة معتادة سواء أكان موضوع الدعوى بمائة ندان أم بمجسين ندانا فان لها حدودا مخصوصة في أول باب من قانون المرافعات والعمل جار الى الآن على هذا النمط .

هذا الجزء من الفقرة الثالثة الذى يقول "وأن" تمل بصحيفتها على بيان كاف لأدلة الملكية والا كانت باطلة" فيه شدة لا محل لها وارهاق للناس وما هو الفرق بين دعوى الاسترداد والدعوى الأخرى في كيفية تحرير صحيفة الدعوى . اننى لا أرى فرقا قارى وجوب حذف هذا الجزء كلية اكتفاء بالقواعد العامة المتبعة في تحرير صحف الدعوى وبذلك نخلص من الاختلافات التى تنتج من الحصر أو عدم الحصر أو من الدقة وعدمها وان مارسته المادة من اجراءات وما وضعته من قيود كفيل بتحقيق غرض الشارع .

راغب اسكندر افندى — أعلن أنه يجب التفريق في الحكم بين الحالة الأولى والحالة الثانية من هذه الفقرة لأن الحالة الأولى تقول "ويجب أن تقام تلك الدعوى على الحاجز والمدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين أخيراً" فان لم ترفع الدعوى على هؤلاء تكون الصحيفة باطلة .

أما عن الحالة الثانية التي توجب أن تكون صحيفة الدعوى مشتملة على بيان كاف لأدلة الملكية فالعالة تقضى بتركها لتقدير القاضي فاذا وجد أن صحيفة الدعوى لا تشتمل على بيان كاف لأدلة الملكية فيمكنه أن يحكم بطلان صحيفة الدعوى وأما اذا وجدها شاملة للبيان الكافي فله أن يحكم بصحة صحيفة الدعوى وهذا لا يمنع المسترد من أن يقدم أدلة جديدة أثناء المرافعة في الدعوى وهذا يناقض الادراك الذي يخفى منه عند تطبيق هذه الفقرة ولقد قدمت اقتراحاً برأى هذا .

عمر عرافندى — أخذ المشرع المصرى نص هذه الفقرة عن المادة ٦٠٨ من قانون المرافعات الفرنسى التى ورد بها أن صحيفة الدعوى يجب أن تشتمل على بيان أدلة الملكية والا كانت باطلة ورغم وجود هذا النص فان المحاكم الفرنسية وجدته قاسياً فأهملته وقررت أنه ليس من المهم على المسترد ذكر بيان كاف لأدلة الملكية في صحيفة الدعوى بل يكفى بسردها أثناء المرافعة اذا نازع الحاجز في صحة هذه الأدلة وأنه وان كانت بلغة الحلقية قد قررت حذف النص الأصل الذى يوجب اشتمال صحيفة الدعوى على بيان دقيق لأدلة الملكية أو على صورة مستند التملك لأنها وجدت أن هذا النص قد يكون مثار خلاف شديد في المحاكم فان النص الجديد اذا أخذنا به يكون أيضاً من أسباب الخلاف لأن البيان الذى تراه إحدى المحاكم كافيها قد لا تراه محكمة أخرى كذلك ، يؤيد ذلك أنه عندما عدل المشرع المخطط قانون المرافعات في سنة ١٩١٣ كان أمامه نص القانون الفرنسى ومع ذلك فقد تعمد عدم الأخذ به ولم يوجب على المسترد ذكر أى بيان واكتفى بالقيود المتبعة ، وحيث أن المحكمة في تعديل المادة ٤٧٨ من قانون المرافعات الأهلى هي لضمان حقوق الحاجز، وحيث أن الحاجز لا يستفيد من هذا القيد فضلاً عن أنه يوجد خلافاً بين المحاكم لذلك لا أرى معنى لأن نحثم اشتمال صحيفة الدعوى على بيان كاف لأدلة الملكية . وإذا كان هناك فائدة من هذا القيد فهى احاطة الحاجز بالأدلة التى يستند عليها المسترد حتى يتمكن من دفعها .

لاحظوا حضراتكم أن اللجنة أضافت نصاً جديداً فأوجبت على المسترد أن يودع مستنداته عند قيد القضية وهذا النص سيكون الحاجز من الاطلاع على ما يستند عليه المسترد . لذلك أرى حذف هذه الفقرة كلها والاكتفاء بالقيود الموجودة بالقانون المخطط .

على نجيب افندى — أرى أنه يجب التفريق بين أسباب الملكية القانونية وبين أدلة الملكية . في الواقع باحضرات الزملاء أن حرمان الشخص من تقديم دليل على ملكيته فيه تسف شديد وأعلن أنه يجب على كل مسترد أن يبين على الأقل في صحيفة دعواه سبب الملكية القانونية لأنه لا يعقل أن المسترد لا يعلم سبب الملكية التى قد تكون آيلة اليه من طريق الارث أو الوصية

أو الشراء أو غير ذلك من أسباب الملكية الواردة على سبيل الحصر في القانون المدني . وإذا لم يذكر المسترد ذلك السبب في صحيفة الدعوى فيجب اعتبارها باطلة . وأما في حالة بيان الأدلة فيكتب بالنص الذي وضعت لهجة وهو أن تشمل صحيفة الدعوى على بيان كاف للأدلة الملكية والاكانت باطلة . أما اعتراض زميلي المحترم الأستاذ اسماعيل حمزه فوجهه اذ كيف يحرم شخص من تقديم دليل جده أثناء المرافعة ولكني أرى ألا يعنى المسترد من أن يبين في صحيفة دعواه سبب ملكيته مع بيان كاف للأدلة والاكانت باطلة .

محمود صبري أفندي — عندما وضع المشرع المواد الخاصة بدعوى الاسترداد وجد أن أغلب الدعاوى كيدية لذلك أحاطها بهذه القيود وأهمها الكفالة التي قرر المجلس الآن حذفها . وبناء عليه أخالف الرأي القائل بحذف ما رآته اللجنة من ضرورة النص على هذا البيان . ويفهم من تعديل اللجنة أن بيان الأدلة ليس على سبيل الحصر والنتيجة المنطقية لذلك أن يكون للقاضي عند عدم احتمال الرخصة على "البيان الكافي" جواز الحكم بالبطالان لا وجوب ذلك كما هو وارد بالمادة . أما النص على عبارة "بيان كاف" والقول بأن هذا البيان يكون على سبيل الحصر فلا يتفقان خصوصا أن الفقرة الخاصة تنص على وجوب ايداع المستندات وذلك معناه أن يكون البيان على سبيل الحصر . لذلك أخالف أولا من يقول بحذف هذه الفقرة بناتا كذلك أخالف حضرة الأستاذ محمد يوسف بك في رأيه الذي يقضي بأن دعوى الاسترداد هي كالدعوى الأخرى لأن لها حالة خاصة وقيود خاصة وفي أغلب الأحيان تكون كيدية لذلك يجب إحاطتها بقيود شديدة . وثانيا أن النص على بيان كاف لا يتفق مع النتيجة التي أدلى بها حضرة المقرر لذلك أرى بقاء عبارة "بيان كاف" مع النص على جواز البطلان لا وجوبه .

سلامة ميخائيل بك — أرى أن الرأي القائل بعدم ذكر المدعى لأدلة الملكية في صحيفة الدعوى مناف لروح التشريع الذي نحن بصددده لأننا هنا نشرع لحماية الدائنين من المرافيل الكيدية التي يقيمها المدين في طريقهم فأقل ما يجوز بالخاطر تأييد هذا التشريع أن يتأكد القاضي بأن الدعوى جدية فإذا لم نحتم على المسترد ذكر الأدلة بصحيفة الدعوى كان من السهل على المدينين رفع الدعاوى الكيدية . فالتشريع الذي نحن بصددده الآن يقتضي إلزام المدعى بأن يبين الأدلة الكافية في صحيفة دعواه ليفهم القاضي أنها جدية لا كيدية هذا من حيث وجوب ذكر الأدلة . أما عن مسألة الحصر فأرى أن العبارتين "بيان دقيق" و "بيان كاف" لا تمنعان المدعى مطلقا من أن يمسك بأدلة جديدة بعد رفع دعواه لأن ذلك يكون منافيا لسير العدالة من جهة ومن جهة أخرى فإن القانون إذا أراد الحصر نص عليه صراحة كما هو الحال في دعوى الائتماس اذ يقتضي القانون صراحة بأنه لا يجوز ذكر أدلة جديدة بعد تقديم صحيفة دعوى الائتماس وكذلك في التقاض ولكن اذا أطلق القانون هذا القيد دون أن يحدده وجب أن يفهم منها دائما أنها لم ترد على سبيل الحصر ومنها لهذا اللبس أرى أن يذكر في نفس المادة صراحة أن هذه الأدلة ليست على سبيل الحصر حتى لا يضطر المدعى للرجوع الى المناقشة التي دارت بالمجلس لحرمة غرض الشارع . فسر

بعض حضرات الزملاء النص بأنه لا يفيد الحصر والبعض الآخر بأنه يفيد ذلك الحال بالنسبة للقضاة فيفسره بعض بالحصر وبعض بعدم الحصر فنما لتناقض الأحكام أقترح أن يضاف إلى الفقرة الثالثة من المادة العبارة الآتية : "ولا يمنع ذكر بيان أدلة الملكية في عريضة الدعوى التحسك بأدلة أخرى غير التي ذكرت بالعريضة" .

المقرر — ليس المهم في كل قضية الحصول على مجرد الحكم بحسب وإنما من أهم الأمور هو التمهيد لهذا الحكم حتى يفند ومن المسلم به أن هذا القانون لم يوضع إلا لمعالجة حالة شاذة . فالذي يقول بضرورة الحذف يجب أن يبين لنا الحكمة من ذلك . هل يقبل أحدكم أن يقدم مسترد صحيفة دعوى بدون ذكر أسباب يعتمد عليها ؟ إن هذا غير معقول بل يجب على من ياجأ إلى عرقلة حكم واجب الاحترام أن يبين في صحيفة دعواه ما يبرر عمله والا إذا أطلقنا المسترد من كل قيد لرجعنا إلى الفوضى التي نشكو منها ، لذلك أرى إبقاء النص على حاله ، أما فيما يتعلق بالحصر وعده وما قاله حضرة زميلي الأستاذ عمر عمر بأن القانون الفرنسي لم يعالج بهذه المسألة فليسمح لي بأن أقول إن حضرة قد فهم خطأ . فهناك فرق كبير بين الحصر وعده وبين ضرورة بيان الأدلة وعدها فانهم في فرنسا يحنثون على المسترد بيان أدلته وعقوبة عدم البيان بالعلان ولكنهم لا يوجبون أن يكون البيان على سبيل الحصر . أما ما يقوله بعض حضرات الزملاء من أن النص الحالي لا يفيد بجلاء أن بيان الأدلة غير وارد على سبيل الحصر فأقول إن مناقشتنا الآن تكفي لأن يستمد منها القاضي تفسيره للقانون .

الرئيس — لدينا جملة اقتراحات ترمي إلى تعديل الفقرة الثالثة من المادة . الاقتراح الأول مقدم من حضرة عمر عمر أفندي وهذا نصه : [أقترح أن يبدل نص الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ كالاتي : "ويجب أن تقام تلك الدعوى على الحاجز والمدين المحجوز والدائنين الحاجزين أخيرا والا كانت باطلة" ] .

الرئيس — الموافق على هذا الاقتراح يقف .  
(وقف عضو واحد) .

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح . وبما أن الاقتراح الثاني المقدم من حضرة محمد يوسف بك بنفس هذا المعنى فلا حاجة لأخذ الرأي عليه .

والاقتراح الثالث مقدم من حضرة راغب اسكندر أفندي وهذا نصه : [أقترح تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من المشروع بالآتي : "ويجب أن تقام تلك الدعوى على الحاجز والمدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين أخيرا والا كانت باطلة ولا يزول هذا البطلان بحضور الخصوم . ويجب أن تشتمل صحيفتها على بيان كاف لأدلة الملكية وإلا جاز الحكم ببطلانه" ] .

المقرر — إن النص على الوجوب ثم الجواز في الاقتراح يجعل الصيغة القانونية غير صحيحة .

الرئيس — الصيغة القانونية صحيحة والفرق الوحيد بين هذا الاقتراح وبين ما رأيته اللجنة هو جعل الحكم بالبطلان جوازا لا وجوبا .

محمد صبرى أبو علم أفندى — لم تدر مناقشة في اعتبار البطلان وجوبيا أو جوازيا .  
الرئيس — دارت مناقشة في هذا الموضوع . المخالف لاقترح حضرة راضب اسكندر أفندى  
يقف .

(وقف أقلية)

الرئيس — إذن تقرر قبول هذا الاقتراح . بناء على ذلك لاجابة الى أخذ رأى على اقتراح  
حضرة سلامه ميخائيل بك .  
أحمد رمزى بك — اننى أحفظ لنصى حق الكلام على نقطة أخرى في نفس هذه الفقرة .

### (ب) بمجلسة الخميس ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧

أحمد رمزى بك — عندى ملاحظات أريد ابداءها عن الفقرتين الثانية والثالثة : نصت  
الفقرة الثانية على أن لا تملن دعوى الاسترداد الا اذا أودع راضها مقدما بقلم كتاب المحكمة  
فضلا عن الرسوم القضائية كفالة الخ ، ومع أننا قد قررنا الاستثناء عن الكفالة فان دفع الرسوم  
كاملة لا يزال شرطا واجبا ، ولذلك لا أرى وجها لحذف هذه الفقرة بأكملها ، بل أرى وجوب  
بقائها بعد تعديلها بالكيفية الآتية :

”ولا تملن دعوى الاسترداد الا اذا دفع راضها مقدما بجميع الرسوم القضائية“ ، ولا  
ينفى عن وجوب بقائها بهذه الصيغة ما ورد بعد ذلك من النص على إلزام المسترد بقيد الدعوى قبل  
المجلسة ، لأن القيد لا يفيد حتما دفع جميع الرسوم عند رفع الدعوى .

عبد الخالق عليه أفندى (المقرر) — انى أخالف حضرة رمزى بك فيما ذهب اليه وأرى  
من الواجب رفع الفقرة بمحذافيرها ، وذلك لأنه صدر في وقت صدور هذا المرسوم بقانون  
المطلوب تعديله الآن مرسوم آخر معدل للأنحة الرسوم القضائية يكلف المسترد بدفع رسوم دعوى  
الاسترداد كاملة عند رفعها ، وهذا يكفى فيما يختص بوجوب دفع جميع الرسوم . أما الفقرة التى  
نحن بصدها فقد كان إيرادها في الواقع للنص على الكفالة التى تقرر حذفها بالأس .

الرئيس — اذن هل توافقون حضراتكم على حذف الفقرة كلها ؟  
(موافقة عامة) .

أحمد رمزى بك — حفظت لنصى بالأس من الكلام عن الفقرة الثالثة . وأقول الآن  
ان هذه الفقرة لم تبين المحكمة التى ترفع أمامها دعوى الاسترداد ، والذي يحصل أن المسترد  
كثيرا ما يرفعون دعواهم في جهات تبعد عن محل إقامة الحاجب ، وقد لوحظ أن دعاوى استرداد  
عن مقسولات محجوزة بالقاهرة رفضت بالسويس أو دشنا ، فأقترح أن تضاف بعد كلمة  
”والدائنين الحاجبين أخيرا“ عبارة ”أمام المحكمة المقیم في دائرتها الحاجبان كان واحدا أو  
الحاجبان الأول ان كانوا أكثر من واحد“ حتى لا يتمكن المسترد من الكيد للحاجب الدائن ، لا سيما  
أن المقصود من هذا القانون هو منع المكيدة وعرقلة التنفيذ .



المقرر — أرى أن هذا البحث سابق لأوانه لأن هذه المسألة سيأتي الكلام عليها عند ما نصل إلى الفقرة التي نصها : "وهي ترفع مباشرة إلى المحكمة دون أن تقدم إلى قاضي التحضير الخ". والواقع أن اللجنة قد بحثت هذه النقطة بالذات وأشارت إليها في تقريرها . ولكننا لم نصل بعد إليها .

الرئيس — ألاحظ لحضرة العضو المحترم رمزي بك أنه يتكلم عن الاختصاص ، وسيجيء الكلام عليه فيما بعد .

أحمد رمزي بك — أن الفقرة التي أشار إليها حضرة المقرر هي خاصة بكيفية السير في الدعوى أمام المحكمة ، ولكننا لا تبين ماهي هذه المحكمة ، وأرى أن موضع النص على هذا البيان إنما يكون هنا في الفقرة الثالثة التي تتكلم عن كيفية رفع الدعوى ، فالسياق بطبيعة يستدعي بيان المحكمة التي ترفع أمامها .

أما طريقة الاجراءات التي تتناولها الفقرة المشار إليها في كلام حضرة المقرر فهي أمر .

المقرر — الواقع أن اللجنة عند ما وصلت إلى الفقرة التي نصها : "وهي ترفع مباشرة إلى المحكمة دون أن تقدم لقاضي التحضير" تناولت بالبحث موضوع تعيين المحكمة التي ترفع إليها الدعوى واستقر البحث على رأى سيجيء الكلام عليه ، لحضرة الزميل المحترم رمزي بك يتجمل الحوادث ، وأرى أن الواجب يقضى بأن تفسر المناقشة حسب الترتيب الطبيعي طبقاً لما جاء في تقرير اللجنة ، ومع ذلك فأني مستعد منذ الآن للتوضيح في هذا الموضوع إذا شاء المجلس .

الرئيس — الموافق على ما يراه حضرة رمزي بك من المناقشة في الحال في مسألة الاختصاص يقف .

(وقفت أقلية) . .

المقرر — الآن أتولى على حضراتكم نص الفقرة الرابعة وهو : "وعلى المسترد أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية على الأقل والا حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن" .

ويجب وقت القيد أن يودع ما لديه من مستندات بقسم الكتاب والا جاز الحكم بسقوط دعواه " هذه الفقرة لم تكن موجودة في المرسوم المطلوب تعديله إنما وضعتها اللجنة للأسباب الآتية : كان يوجد في الفقرة الثالثة من المرسوم نص يلزم المسترد بنسخ صور مستندات التملك في صحيفة الدعوى والا كانت باطلة . فقلنا أن في هذا التكليف مشقة للمسترد الذي يفاجأ بمجرد اذ يحتتمل أن تكون المستندات كثيرة أو بعيدة عن متناوله ولذا رأينا من العدل أن نرفع عن كاهله هذا العبء ، فقال أحد أعضاء اللجنة أن غرض الشارع من هذا الإلزام إنما هو تمكين الحاجز المتضرر من الاسترداد من أن يكون على بيته من دفاع المسترد حتى لا يطول أجل الدعوى ، فقلنا لا بأس من التوفيق بين العدالة وبين مصلحة الحاجز أن نحذف هذا النص الذي يلزم المسترد

بسخ مستندات التأييد في صحيفة دعواه . وأما رأينا في الوقت عيه أنه ينبغي لمعالجة المسألة وخشية من التطويل وتحقيقا لما قصد اليه القانون من سرعة الفصل في الدعوى أن نلزم المسترد بمجملته أشياء :

( أولا ) بأن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية على الأقل والاحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن .

والذي دعانا الى ذلك ان الذي كان يحصل بالفعل أن المسترد كان يكتفى بدفع ريع المصروفات كوسيلة لإيقاف البيع ثم يترك الدعوى . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان قانون المرافعات الأهل ليس فيه أى الزام لرافع الدعوى بأن يقيد دعواه في أى ميعاد بخلاف قانون المرافعات المختلط ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فكان يحصل أمام المحاكم الأهلية أن المسترد لا يقيد دعواه الا في صباح يوم الجلسة . وقد يتفق عندئذ أن يكون الحاجز قد حضر قبل ذلك وانصرف اعتمادا على أن المسترد لم يقيد دعواه ، وقد يحصل اذ ذلك أن يفوز المسترد بحكم غيابي . وإذا فرض أن القاضي التفت الى الأمر فانه يأمر بتأجيل القضية لاعلان الحاجز فيكسب المسترد بذلك مهلة كذلك كان يحصل أن المسترد قد يظفر الى آخر لحظة من اليوم السابق لموعده الجلسة ثم يقيد دعواه في هذه اللحظة الأخيرة بعد أن يكون الحاجز قد وثق من أن الدعوى لم تقيد فلا يحضر في اليوم التالي اعتمادا على ذلك خصوصا اذا كان مقبلا في غير البلد الذي به المحكمة . فتفاديا من هذه القوضى وراحة للدائن الحاجز من الوقوع في أمثال هذه الحيرة رأينا ازام المسترد بقيد الدعوى في المواعيد الآتية بآياتها .

( ثانيا ) قلنا اننا عافينا المسترد من نسخ مستندات التأييد في صحيفة الدعوى ولكننا لاحفلنا أن الدعوى ذات صيغة مستعجلة فينبغي سرعة الفصل فيها والاحتياط لعدم تأجيلها بفعل المسترد فألزمناه من أجل ذلك بأن يودع وقت القيد ما لديه من المستندات بقلم الكاتب حتى تناسح الفرصة للدائن الحاجز للاطلاع عليها قبل موعده الجلسة لكي يستعد ويحضر رده على دفاع المسترد ، فاذا طالب التأجيل أو أهمل في الاطلاع بعد ايداع المستندات فيكون هو المتسبب في التسويف ولا حق له في الضرر من التأجيل .

راغب اسكندر افندي — انى على العموم أوافق اللجنة على الفكرة التي بسطها حضرة المقرر ، ولكنى لأدري ما هي الحكمة فيما تضمنه تعديلا من كثرة أحكام البطلان مع امكان ملائمة ذلك . ان كل المشقة كانت تنحصر في أن المسترد كلن يكتمى بدفع ريع الرسم ثم يترك الدعوى وشأنها ، ولكننا قد ضمننا الآن بالتعديل الذي تم في لائحة الرسوم القضائية دفع الرسم كاملا عند اعلان صحيفة الدعوى ، والذي أراه أن هذه الصحيفة تصبح بمجرد دفع الرسوم ملكا لقلم الكاتب فعليه أن يحيلها على قلم المحضرين لكي يملئها لدى الشأف ثم يردها الى قلم الكاتب فييدها هذا القلم من تلقاء نفسه ، وهذا اجراء اداري يكيفينا بذاته تكاليف المسترد أن يقيد دعواه في المواعيد المنصوص عليها وهو بلا نزاع أمر سهل بسيط ، ولذا قدمت تعديلا بمقتضاها يكون قلم الكاتب نفسه هو الملزم بقيد الدعوى .

( هنا حضر حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وتولى رئاسة الجلسة ) .

هذا التعديل يستدعى تعديلا آخر في الفقرة التالية فيما يخص كيفية ايداع المستندات ووقت ايداعها ، ولحق انى لا ارى أية فائدة في أن يكون ايداع المستندات وقت قيد الدعوى في المواد الجزئية ، أعنى قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة ، لأنه اذا كان الأمر كذلك لمكان في استعانة المسترد أن ينتظر الى وقت الظاهر في اليوم السابق لموعده الجلسة ثم يقوم بإيداع المستندات في آخر لحظة ، وفي هذه الحالة لا يكون لهذا الإيداع أية فائدة عملية . لأن الحاجز لن يستطيع الاطلاع عليها ولا تكون قد فعلنا بذلك شيئا لتحقيق سير القضية بطريق مستعجلة ، فتلافيا لهذا المخذور أقترح وجوب ايداع المستندات في جميع الدعاوى سواء كانت في المواد الجزئية أو المواد الكلية قبل موعد الجلسة بثمان وأربعين ساعة ، وبذلك نكون قد أعطينا الوقت الكافي للحاجز والمسترد وأيضا للمحكمة لامكان الفصل في الدعوى بطريقة مبجلة .

وأظن أننا لو فعلنا ذلك لمنعنا كثيرا من التلاعب وتلفادينا كثرة أحكام البطلان وتعقيد الاجراءات .

المقرر — يريد حضرة زميل المحترم الاستاذ راغب اسكندر باقتراحه أن يلزم قلم الكتاب البحث عن اعلان دعوى الاسترداد والقيام بقيدتها . فهذا القول اذا كان من السهل أن يقوله كل قائل فن الصعب تحقيقه لأن أعمال باشكاتب المحكمة كثيرة ومتنوعة اذ يقوم بأعمال ادارية هامة وكذلك يراقب الخزانة وزيادة على ذلك فان كل كاتب من كتاب المحكمة له عمل خاص ، فكيف يمكن تكليف الباشكاتب بأن يسعى لقلم المحضرين ليعلم ما اذا كان قد قام قلم الكتاب بهذه العملية أم لا ؟ ان الأخذ بهذه الطريقة يعرض قلم الكتاب لمسئولية خطيرة من الوجهة العملية . والمفهوم أن من يرفع الدعوى ملزم بأن يقوم بقيدتها لأنه بما رأى أن يعدل عن السير فيها أو أن يصالح خصومه ، فتكليف قلم الكتاب بمسائل اجراءات لم يسع اليها صاحب الدعوى تكليف في غير محله .

كيف يجب علينا حضرة الزميل المحترم أننا ربنا على عدم القيد في الميعاد المحدد جزء مع أنه موجود في القانون في مواضع كثيرة : ففي قيد الاستئناف اذا لم يقيد المستأنف دعواه قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة لا يقبل استئنافه وقد كان من نتيجة هذا الجزء أن استقامت المعاملات وكذلك الحال في الطعن بالتردير والمناقضات في التوزيع . فالجبة لم تقرر هذه الأحكام الا لمحكمة مسترشدة بنصوص القانون .

الرئيس — ان هذه المسائل فنية والجرى على طريقة بحثها في الجلسة العلنية على هذه الصورة يؤدي الى مناقشات كثيرة تشعب فيها الآراء وتأخذ منا وقتا طويلا ، وقد تكون القرارات التي تصدر فيها عرضة للخطأ ، فهل من طريقة أخرى تسهل علينا العمل ؟

المقرر — أرى أنه بعد أن تقدم كل لجنة تقريرها وقبل قيام المقرر بشرح وجهة نظرها في القانون المروض يصبح ان كل عضو يبحث للجنة برأيه فتبحثه وتكون فيه رأيا ناضجا وتعرضه بعد ذلك على المجلس .

مصطفى النحاس باشا — أرى تسبباً للعمل أن نسترشد باللائحة الداخلية فالمادة ٨٢ تقول : "يجب تقديم كل تعديل بالكتابة الى رئاسة المجلس" والمادة ٨٣ تقول : "ما يقدم من التعديلات في الجلسة أثناء المداولة الأولى يحال حتماً الى اللجنة التي فحصت المشروع أو الاقتراح كطلب ذلك مقررها" والمادة ٨٤ تقول : يحيل الرئيس كل تعديل يقدم له قبل الجلسة المحددة للمداولة الأولى أو الثانية الى اللجنة المختصة .

أما التعديلات التي قدمت أثناء المداولة الثانية فللمجلس بعد سماع ايضاحات مقدمها وأقوال مقرر اللجنة عنها أن يحيلها على اللجنة أو أن يرفض النظر فيها " .

فاسترشاداً بهذه المواد يمكن لأى عضو بعد الاطلاع على تقرير اللجنة أن يبعث بالملاحظات أو التعديلات التي يريد ادخالها الى رئاسة المجلس وهي تحيلها الى اللجنة واللجنة تجيبها وتقدم تقريراً وأياً ترد فيه على كل منها بالموافقة أو بالرفض ، وهذا يمكن عمله قبل المداولة الأولى . فإذا استحسنتم حضراتكم رأي هذا فإنه قد يؤدي الى تقليل المناقشات في الجلسة .

الرئيس — هذه الموضوعات كما قلت دقيقة وفنية وطرحها على المجلس بالكيفية التي نسير عليها الآن يعرضنا للوقوع في الخطأ . وأعلن أن هذه الطريقة ربما كانت مانعة من ذلك فضلاً عن أن فيها اختصاراً للوقت .

المقرر — أقترح إعادة التقرير الى اللجنة لمدة أسبوع ولحضرات الأعضاء أن يقدموا اليها ملاحظاتهم عليه لدرجتها .

الرئيس — حقاً ان المناقشة في الجوانب وتبادل الآراء في هذه وسببها يؤدي بنا للوصول الى نتيجة مرضية في بحث القوانين .

مصطفى النحاس باشا — نحة للفكرة التي أبديتها أرى أنه يحسن باللجنة عند ما تنظر الملاحظة التي يقدمها أحد حضرات الأعضاء أن تستدعيه وتناقشه .

ابراهيم الحلباري بك — ان ذلك لن يمنع حضرات الأعضاء من إعادة مناقشة القانون عند عرضه على المجلس .

الرئيس — أن تبادل الآراء في اللجنة يؤدي غالباً الى الانفعال .

ابراهيم الحلباري بك — اذا ما انتهت اللجنة من تقريرها فقد انتهت مأمراتها واذا ألزمناها باتباع هذه الطريقة فكأننا نلزمها بأن تقوم بعملين الأول عملها مع نفسها وتقديم تقريرها ، والثاني دعوة الأعضاء لمناقشتهم في الملاحظات التي يبنونها اليها وتقديم تقرير آخر عن ذلك ، وفي هذا تكرار للعمل وتمطيل له . وعلى كل حال أرى أن نستمر في مناقشة هذا القانون حتى ننتهي منه قبل اتباع الطريقة المقترحة .

راغب اسكندر أفندي — أرى أن مواد اللائحة الداخلية في حاجة الى تعديل حتى يمكن أن نعرف طريقة ناجحة لبحث مثل هذه القوانين .

ابراهيم الهلباوى بك — أريد أن أبدى بعض ملاحظات على الفقرة الخامسة :

ان هذه الفقرة تنص على تكليف المسترد بأن يقيد دعواه وأن يودع ما لديه من المستندات ، وأرى أن هذا تكليف مرهق جدا وصعب التطبيق لأن القانون الذى نعدله الآن اشترط أن يبين المسترد أدلة الملكية أو مستنداتها ان كانت لديه ، وبذلك فرض حائثين الأولى اذا لم يكن لدى الشخص دليل على ملكيته الا الحيازة أو وضع اليد مثلا وليس لديه بطبيعة الحال مستندات مكتوبة فان المادة اكتفت بأن يبين المسترد أدلة الملكية ، الثانية اذا كانت عنده مستندات مكتوبة فعليه ايداع صورها ، ولقد أغفلت اللجنة النص على الحالة الأولى .

وأريد أن أعرف كيف يكون الحكم اذا وجد شخص يملك بالحيازة أو وضع اليد فقط ولا يمكنه الاتبات الا بشهادة الشهود . كيف نحتم عليه تقديم مستنداته وليس عنده من المستندات شئ ؟ فاذا كانت عبارة "أن يودع ما لديه من مستندات" تتناول هذه الحالة أيضا وجب أن يوضح ذلك بجلاء معنا للشك والابهام .

الرئيس — ان عبارة "ايداع المستندات" يفهم منها المستندات القابلة للايداع .

ابراهيم الهلباوى بك — أريد عبارة صريحة تزيل هذا الشك من الفقرة . أما عن الحالة الثانية المتعلقة بالزام المسترد بأن يودع مستنداته وقت قيد الدعوى . فاذا تقول اللجنة في شخص لديه خمسة مستندات ولم يتيسر له الا ايداع اثنين منها ؟ هل يسقط حقه في تقديم الثلاثة المستندات الباقية قبل التعلق بالحكم أم لا ؟ هذا ما أريد معرفته .

المقرر — أردل ما ذكره حضرة زميلي المحترم الهلباوى بك فيما يتعلق بالحالة الأولى ، فأقول انه من المفهوم بداهة أن المسترد لا يلزم بايداع مستنداته الا اذا كانت قابلة للايداع . فاذا لم تكن قابلة له فلا محل لزامه . أما عن الحالة الثانية فاني ألقت نظر حضرة الى أن الحكم بسقوط الدعوى جوازى للقاضى والحكمة في ذلك ظاهرة ، اذ يجوز أن لا يتمكن المسترد من ايداع بعض مستنداته لوجودها في ماف قضية أخرى أو وُدع مستندا ثم ظهوره بعد القيد مستند آخر ، فترك ذلك لتقدير القاضى الذى يحكم في الدعوى بما يراه .

ابراهيم الهلباوى بك — لو أن القانون في أحوال كثيرة يجعل للقاضى الحق في الحكم بسقوط الدعوى أو عدم سقوطها فالواجب طينا أن لا تنوسع في سلطة القاضى لأنه مهما كان عادلا فهو في حاجة الى قانون يرشده . فترك الخيار له بأن يحكم بالسقوط أو عدمه يجب أن يكون استثنائيا ولا يجوز التوسع فيه . لذلك أقترح أن تضاف على هذه الفقرة "ان ذلك لا يمنع من قبول مستندات أخرى يقدمها قبل الحكم" .

المقرر — خولت اللجنة القاضى حق تقدير الظروف ، فاذا تبين له أن للمسترد عددا مقبولا في عدم ايداع مستنداته جاز له أن يقبل منه المستند الذى يقدمه .

ابراهيم الهلباوى بك — ان اللجنة جعلت وقت القيد ميادا لايداع المستندات كما هو الحال في القرض ، فكيف يجوز للقاضى أن يقبل مستندات بعد ذلك ؟

على السيد أيوب أفندي — يحيل الى أن الفقرة الرابعة التي تلزم المسترد بتقيد دعواه في ميعاد معين مقصود بها حالة قد لا تقع أبدا . فهي تفترض أن المسترد فاته أن يقيد دعواه في الميعاد القانوني ثم قبلها بعد ذلك . عندئذ يحكم القاضي بسقوط الدعوى . لنفرض حالة أخرى ، وهي أن المسترد لم يقيد دعواه أصلا فطعا لن يحكم فيها القاضي ويمكن للمسترد حينئذ أن يسترجع ثلاثة أرباع الرسم الذي دفعه بمقتضى لائحة الرسوم .

وطيه يكون من لم يقيد دعواه في مركز أفضل كثيرا من قيدها بعد الميعاد .

لذلك أرى الموافقة على التعديل الذي أبداه حضرة زميلي المحترم راضب اسكندر أفندي .

يوسف أحمد الجندی أفندي — لم يرد حضرة المقرر فيما يتعلق بالفقرة الخامسة ردا مقنعا ، فهناك حالتان تنص عليهما هذه الفقرة : الأولى وجوبية وهي ايداع المستندات وقت التقيد ، والثانية جوازية وهي أنه يجوز للقاضي (إذا لم يودع المسترد مستنداته) الحكم بسقوط الدعوى .

الرئيس — لدينا مسألتان الأولى خاصة بقيد الدعوى ، والثانية خاصة بإيداع المستندات ، فيحسن أن نقهى من كل مسألة على حدة .

يوسف أحمد الجندی أفندي — ان ملاحظتي التي أريد ابداءها تتعلق بموضوع ايداع المستندات ، ولذلك أرجو كلامي .

المقرر — ان المسترد قد يرفع الدعوى ولا يقيدها أصلا ، وبهذه المناسبة ألفت نظرا حضرة زميلي المحترم على السيد أيوب أفندي الى أنه طبقا للائحة الرسوم الجديدة لا يحق للمسترد أن يسترجع ثلاثة أرباع الرسم اذا لم يقيد دعواه .

والمسألة التي أردنا أن نعالجها بالذات ليست مصلحه المسترد انما أردنا منع التلاعب الذي قد يلجأ اليه المسترد بأن يقيد دعواه في صبيحة يوم الخلعه فيأني الحاجز ويبحث عن القضية في الزول فلا يجدها واذ ذاك ينصرف فلانا منه بأن القضية لم تقيد ، وفي هذا الوقت يمكن المسترد من أن يحصل على حكم غيابي يعطل الاجراءات ويوقف البيع وقد يحصل أيضا أن الحاجز يتردد على قلم الكتاب ليتبين ما اذا كانت القضية قيدت فلا يجدها قد قيدت الى ظور اليوم السابق للجلسة فيظن أنها لم تقيد ويهمل الحضور وبذلك يستفيد المسترد من استصدار حكم غيابي أو من أن يمنعه القاضي أجلا للاعلان تحقيقا لتعطيل البيع دائما ، لذلك أردنا بوجوب القيد في ميعاد معين أن تمنع حيرة الحاجز وأن يحول دون تلاعب المسترد خصوصا أن القانون الأهل لم ينص في المرافعات على ميعاد معين للقيد والفرض أن تكون هذه الحالة ككالم الاستئناف الذي لم يقيد في ميعاد وبشتر كان لم يكن .

أما تكليف قلم كتاب المحكمة بقيد القضايا فيكون من قبيل الاجراءات الشاذة التي لم يلجأ اليها قبل الآن لأن فيه تحميل هذا القلم مسئوليات خطيرة وقد يكون عبأ على خزانه الدولة .

الرئيس — أظن أن حضرات الأعضاء قد تتوزوا في هذا الموضوع وكنت أردت اخذ الآراء ولكنني أخشى أن العدد غير قانوني .

مصطفى النحاس باشا — أن المناقشات التي حصلت في هذا الموضوع صحيحة على كل حال ولا يعتبر العدد غير قانوني الا حين أخذ الرأي واذا سمح دولة الرئيس قلت انه ليس من دواعي لأن يكون العدد قانونيا في القراءة الأولى لأن المقول عليه هو أخذ الرأي بعد المداولة الثانية ، وما المداولة الأولى في الحقيقة الا تهديد للمداولة الثانية .

الرئيس — الأوفق ارجاء أخذ الرأي الى الجلسة القادمة ، فهل توافقون حضراتكم على أن تكون في يوم السبت ؟

الأستاذ ريسا واصف — أظن أنه لا يمكننا أخذ الرأي على ذلك لأن العدد غير قانوني .

الرئيس — اذن يؤجل أخذ الرأي الى الجلسة القادمة التي ستكون في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين المقبل ، وسيكون جدول أعمالها الأسئلة وما تبقى من جدول أعمال جلسة اليوم .

### (ج) بـجـلـسـة الـاثـنـين ٢٨ فـبـرـاـيـر سـنـة ١٩٢٧

الرئيس — لقد اتينا في الجلسة الماضية من المناقشة في الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٧٨ ولم يبق الا أخذ الآراء طيبها فالخالف للنص المقدم من اللجنة عن الفقرة الرابعة يقف .

(لم يقف احد) .

الرئيس — اذن الموافقة عامة وهذا دليل على أن المناقشات التي دارت حولها في الجلسة الماضية لم تكن عن اقتناع ولا عن تصميم على رأى معين .

أما المناقشة في الفقرة الخامسة فقد دارت حول وجوب ايداع المستندات كلها أو بعضها ، وهل تقبل المستندات قبل تحديد الجلسة ؟

يوسف أحمد الجندى افندى — لى سؤال : ”هل تقبل مستندات من المسترد بعد قيد الدعوى“ ؟

الرئيس — يجوز للقاضى أن يقبل ما يوجد من المستندات بعد قيد الدعوى كاله ألا يقبلها والمسألة موكولة لتقدير القاضى .

يوسف أحمد الجندى افندى — النص أوجب الايداع على المسترد ايجابا أما الذى ترك لتقدير القاضى فهو الحكم بالبطالان .

الرئيس — اذا كان القاضى لا يحكم ببطالان الدعوى فما معنى عدم قبوله المستندات ؟

يوسف أحمد الجندى افندى — ذلك لأن المادة تنص على أنه يجب أن تقدم المستندات عند القيد ومعنى ذلك أنه اذا وجدت مستندات بعد ذلك وجب على القاضى أن يرفضها .

الرئيس — اذا كان يجوز للقاضى ألا يسقط الدعوى فلماذا ينتظر منه ألا يقبل المستندات ؟

ابراهيم الطباوى بك — هذا ما يحدث فى القضايا كل يوم ، اذ يأمر القاضى بتقديم المستندات فى ظرف اسبوع أو أربع وعشرين ساعة فاذا لم تقدم اليه أسقط الدعوى .

الرئيس — ان نص المشروع قد رتب على عدم الايداع جواز الحكم بسقوط الدعوى . فللقاضى أن لا يحكم بالسقوط اذا رأى مبرراً لعدم ايداع المستندات ، فاذا كان القاضى لا يرى الحكم بسقوط الدعوى فليس من المعقول ألا يقبل المستندات .

المقرر — ان السبب الذى حدا بالهيئة الى تقرير هذا الحكم هو الزام المسترد بأن يقدم مستنداته عند القيد والا جاز أن يحكم بسقوط دعواه ، وما وضع هذا القانون بالذات لمنع دعاوى الاسترداد الكيدية . وقد ورد فى القانون الأصل نص يلزم المسترد بنسخ صور مستنداته فى عريضة الدعوى والا كانت الدعوى باطلة . فرأت الهيئة فى هذا الأمر صعوبة وازهاقا للمسترد فألغته . ولما كان هذا القانون موضوعا لفرض معين وهو ضمان الاسراع فى الفصل فى مثل هذه الدعاوى ، وبما أنه منصوص فى القانون على أن هذه الدعاوى تقدر الى القاضى مباشرة دون أن تمر بقاضى التحضير ؛ رأينا أننا ما دمنا قد رفعنا من المسترد ما قد يقع عليه من الحيف فلا أقل من أن نمنع أيضا تحاييله على تأجيل الدعوى . لأننا اذا أعفينا من تقديم مستنداته قبل الجلسة لآتحد من ذلك وسيلة الى طلب تأجيل النظر فى الدعوى حتى يقدم المستندات المشار اليها . وفى هذا عرقلة لسير الدعوى وتضييع الوقت . ولذلك رأت الهيئة ازام المسترد بأن يودع مستنداته فى قلم كتاب المحكمة يوم القيد حتى لا يسطل الدعوى . على أنه اذا وجدت ظروف قهرية كأن كانت تلك المستندات مودعة فى قضية أخرى أو فى بنك من البنوك فيمكن للسرد أن يبين تلك الظروف للقاضى فاذا رآها جديرة بالاعتبار أجاب طلب التأجيل والاحكم بسقوط الدعوى .

الرئيس — نؤخذ الآراء على الفقرة الخامسة كما وضعتها الهيئة ، فالخالف ل رأى الهيئة يقف . (وقفت ألبية) .

الرئيس — قرر المجلس الموافقة على الفقرة الخامسة .

المقرر — تلا الفقرة السادسة من المادة الأولى ونصها : "وهى ترفع مباشرة الى المحكمة دون أن تقدم الى قاضى التحضير ويحكم فيها على وجه الاستعجال فى يوم تقديمها بالجلسة ويجوز للحكمة أن تأمر بالبيع ولو مع حصول الاستئناف مع أخذه الكفالة أو بدون أخذها " .

هذه الفقرة لم تدخل الهيئة تمديلا بشأنها . ولكن الأستاذ يوسف الجندى لفت نظرنا الى مسألة جديرة بالنظر وهى أن القضايا الجزئية تحال أولا على محكمة الخط للصالح فاذا لم يحصل الصلح تعاد الى المحكمة الجزئية للفصل فيها . ودعاوى الاسترداد يسرى عليها هذا المبدأ فتلانها هذه الحالة فى النظام الجديد أترح أن ينص على أن قضايا الاسترداد ترفع مباشرة الى المحكمة الجزئية دون أن تمر على محكمة الخط .

الرئيس — لقد نص القانون على أنها ترفع مباشرة الى المحكمة الجزئية فلا داعى لنص جديد .



المقرر — قد يتبادر الى الذهن أنه يقصد من عبارة ”مباشرة الى المحكمة دون أن تقدم الى قاضى التحضير“ القضايا الكلية فيحسن النص لزيادة الايضاح على أن القضايا الجزئية لا تحال على محكمة الخط .

مصطفى النحاس باشا — انى أوافق على اضافة نص بهذا المعنى وأقترح أن يكون هكذا ”وهى ترفع مباشرة الى المحكمة دون أن تقدم الى محكمة الخط أو الى قاضى التحضير“ .

على ابراهيم افندى — هل فى هذه الحالة اذا قدمت القضية الى محكمة الخط أو الى قاضى التحضير يجوز للقاضى أن يحكم بعدم الاختصاص لأنها رفعت أمام محكمة غير مختصة .

المقرر — ان تقديم القضية للمجلسه عمل ادارى بحث . فكل الكتاب فى المحاكم الجزئية هو الذى يحدد الجلسة التى تنظر فيها القضية ، أما فى المحاكم الكلية فقاضى التحضير هو الذى يحدد الجلسة فاذا ما عرضت عليه قضايا الاسترداد حدد لها جلسة للرافعة مباشرة .

عمر عمر افندى — يقضى التعديل الذى اقترحه سمادة مصطفى النحاس باشا بأن دعاوى الاسترداد تقدم مباشرة الى القاضى الجزئى دون أن تقدم الى محكمة الخط . على أنه يلاحظ أن من دعاوى الاسترداد ما تدخل فى اختصاص محاكم الأخطاط للفصل فيها ، فإلى رأى فى مثل هذه الدعاوى ؟

الرئيس — لا تنافى بين النص المقترح وبين اختصاص محاكم الأخطاط فى الفصل فى بعض قضايا الاسترداد .

أحمد رمزى بك — لوحظ بعد صدور قانون سنة ١٩٢٥ أن المستردين يطالبون على هرقة البيع فيجوزون القضية التى يزيد النصاب فيها عن اختصاص محكمة الخط الى ما دون هذا النصاب فقد يحصل أن يحجز على جاموسة فيتقدم بجملة أشخاص بدعوى أن لكل منهم حصه فيها ويرفع كل منهم دعوى بمحضته أمام محكمة الخط هرباً من المحكمة الجزئية . فالاعتراض الذى ذكره حضرة زميل عمر عمر افندى يوقفتنا فى هذا الملهود .

الرئيس — ان القانون المنظور الآن خاص بالدعاوى التى ترفع أمام المحاكم الكلية أو الجزئية لمنع التطويل فى الاجراءات ولم يقصد به التدخل فى اختصاص محاكم الأخطاط .

أحمد رمزى بك — قد يحصل أحياناً أن شخصاً يحجز بمقتضى حكم من المحاكم الأهلية ترفع دعوى الاسترداد ضده أمام محكمة الخط .

المقرر — ان قانون محاكم الأخطاط فيما يتعلق بالمسترد أقسى من هذا القانون اذ يوجب على المسترد بقبول دعواه وإيقاف البيع أن يقدم كفيلاً مقتنراً أو أن يودع فى خزانه المحكمة قيمة الشيء المرفوع عنه الاسترداد مع المصاريف القضائية ، فهذا القانون كفيل بنفسه لمنع الدعاوى الكيدية .

أحمد رمزى بك — يحصل كثيراً أن يتبرع أشخاص بتقديم كفلاء للمستردين ، فاذا أجزم لها كم الأخطاط حق الفصل فى دعاوى الاسترداد لوقفنا منقول القانون .

عمر عرافندى — لقد نص فى هذه الفقرة على أن يحكم فى الدعوى على وجه الاستعجال فى يوم تقديمها بالجلسة . ويفهم من هذا أنه يتعمم الفصل فى الدعوى فى أول جلسة وفى أضرار على هذا التحتم أذ قد يحصل فى بعض الأحيان أن يرى الحاجز من مصلحته أن تؤجل القضية ليقدّم مستندات ضد المقدمة من المسترد . كما يجوز أن تكون الأوراق فى قضية ما من الكثرة بحيث يضطر القاضى لحجزها للحكم لمدة أسبوع أو اثنين أو لدراسها والاحاطة بما فيها . لذلك أرى أن تحذف عبارة ”فى يوم تقديمها بالجلسة“ ويكتفى بعبارة ”ويحكم فيها على وجه الاستعجال“ .

أحمد عصمت أفندى — جاء فى آخر هذه الفقرة ”مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها“ فما هى هذه الكفالة ومن تؤخذ ؟

المقرر — هذه الكفالة تؤخذ من الحاجز لأنه صاحب المصلحة فى الاسترداد .

أحمد عصمت أفندى — إذا دفع الحاجز الكفالة وبيعت الأشياء المحجوز عليها فن الذى يستولى على الثمن .....

المقرر — هذه مسألة تركت لتقدير القاضى فله أن يقرر استمرار البيع ويستولى الحاجز على الثمن مع عدم انتظار حكم الاستئناف أو يقرر عدم البيع انتظاراً لذلك الحكم .

أحمد عصمت أفندى — أرى فى حالة البيع ايداع الثمن فى الخزنة بدلاً من أن يودع الحاجز الكفالة واستلام الثمن .

أبراهيم الهلباوى بك — ان الكفالة ليست ثمناً للأشياء المبيعة فقد توجد أشياء ثمينة تقدر قيمتها عند المحجوز عليه بالآلاف الجنيهات بينما تباع بالتمترات فالكفالة ان هى الا ضمان للحجوز عليه عن الضرر الذى قد يلحق به اذا كسب دعواه فى الاستئناف بعد أن بيعت الأشياء المحجوز عليها . ولذلك رأى أنه يجب عليه أن يقدم كفيلًا .

الرئيس — نأخذ رأى الآن على الفقرة السادسة من تقرير اللجنة مع التعديل الذى أدخل عليها . فالخالف لذلك يقف .  
(لم يقف أحد) .

فوافق المجلس بالإجماع على الفقرة السادسة مع التعديل وهذا نصها : ”وهى ترفع مباشرة الى المحكمة دون أن تقدّم الى محكمة انعط أو الى قاضى التحضير ويحكم فيها على وجه الاستعجال فى يوم تقديمها بالجلسة ويجوز للحكمة أن تأمر بالبيع ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها“ .

المقرر — تلا الفقرة السابعة وهذا نصها :

”وتستمر اجراءات البيع اذا لم تقيد الدعوى فى المباد أو اذا حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة“ .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه الفقرة ؟  
( موافقة عامة ) .

المقرر — تلا الفقرة الثامنة وهذا نصها :

” واذا رفعت دعوى استرداد ثانية سواء كانت هذه الدعوى جديدة أو كان سبق رفعها ولم تقيد أركان حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة أو بعدم الاختصاص أو بإعلان عريضة الدعوى أو باعتبارها كأن لم تكن أو بسقوطها فانها لا توقف البيع الا اذا رأى قاضي المواد الجزئية وهو يحكم بصفة مستعجلة طبقاً للمادة ٢٨ إيقاف البيع لأسباب هامة “ .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة عامة ) .

المقرر — تلا الفقرة التاسعة وهذا نصها :

” والأحكام الصادرة في دعاوى الاسترداد والتي تصدر من قاضي المواد الجزئية بالاستمرار في إجراءات البيع لا يجوز فيها المعارضة من رافع دعوى الاسترداد ولا من المدين المهجوز عليه ويكون ميّعاد استئناف هذه الأحكام خمسة عشر يوماً كاملة من يوم التعلق بها “ .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه الفقرة ؟  
( موافقة عامة ) .

المقرر — ان المادة ٧٩ ع أصبحت لا لزوم لها بعد أن قرر المجلس حذف الكفاية مصطفى النحاس باشا — في هذه المادة تضيّعات .

المقرر — ان التضيّعات واردة في القانون الأصل .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إلغاء المادة ٧٩ ع ؟  
( موافقة عامة ) .

#### ( د ) بـجـلـسـة الـاـثـنـيـن ٧ مـارـس سنة ١٩٢٧

عبد الخالق عطية أفندي ( المقرر ) — تستبدل اللجنة بمبارة ” مشروع القانون الخاص بتعديل المادتين ٧٨ ع و ٧٩ ع من قانون المرافعات الأهلي في المواد المدنية والتجارية “  
العبارة الآتية :

” مشروع قانون بتعديل المادة ٧٨ ع من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية “ .

ثم تلا حضرة المقرر نص المادة الأولى .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أحمد عصمت افندى — الفقرة الثانية من المادة ٤٧٨ في المشروع القديم الذى قدّمته لجنة الحفانية كانت تنص على مسألة الكفالة وعلى مسألة دفع كامل الرسوم . وعند ما تناقش المجلس في هذه الفقرة قامت معارضة بشأن الكفالة . أما مسألة دفع الرسوم كاملة مقدّما فلم يتعرض لها أحد ، بل كان وجود هذا القيد من ضمن الأسباب التى استند اليها الذين قالوا بحذف الكفالة ، ولكننى ألاحظ أنه في النص المعروض على حضراتكم الآن قد حذفت الفقرة المذكورة بأكملها بما في ذلك القيد الخاص بدفع الرسوم .

المقرر — قلنا فيما يتعلق بالرسوم ان اللائحة الخاصة بها قد عدلت تعديلا يفي عن النص الذى حذف .

محمد يوسف بك — أقترح أن يضاف على آخر الفقرة الأولى من المادة ٤٧٨ العبارة الآتية " يكون الإيداع في خزانة المحكمة " .

المقرر — حذف ما يعلم جائز والمعلوم أن الإيداع لا يكون الا في خزانة المحكمة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على نص المادة الأولى من مشروع القانون ؟

( موافقة عامة ) .

## ٢ — مناقشات مجلس الشيوخ

(١) بجلسة الثلاثاء ٣١ يناير سنة ١٩٢٨

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — أتلوعلى حضراتكم الفقرة الآتية من المادة وهى :  
” وعلى المسترد أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة فى المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة فى المواد الكلية على الأقل . وإلا حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن “ وعندى وقفه فى تفهم هذه الفقرة لأن المنصوص فيها والمفهوم منها هو أن القاضى يحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يقيدها المسترد ولست أدرى كيف يحكم القاضى فى دعوى لم تقيد ولم تعرض عليه فى رول المحكمة . فهل الفرض أن يحكم بذلك إذا جددت الدعوى والافس هو المقصود من هذا النص ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — المقصود هو القضايا التى تقيد فى جدول المحكمة ولكن فى غير المواعيد القانونية .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — أريد أن أسمع إيضاح سعادة المقرر .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — الأصل أن القضايا تقيد بجدول المحكمة قبل الجلسة المحددة لنظرها ويجرى هذا عادة قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة وقد يحصل تجاوز فى هذا وتقيد القضية فى نفس يوم الجلسة — كما أنه يحصل الاتقيد مطلقا — وقد نص فى هذا المشروع على وجوب حصول قيد القضية قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة فى المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة فى المواد الكلية على الأقل فإذا ما قيد الطالب دعواه الكلية قبل الجلسة بأقل من ثمان وأربعين ساعة أو القضية الجزئية قبل الجلسة بأقل من أربع وعشرين ساعة فإن القاضى لا يحكم فى موضوعها بل يحكم باعتبارها كأن لم تكن .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — وماذا يكون الحال إذا لم يقيد الطالب دعواه ؟

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — إذن يكون أمر الدعوى قد انتهى .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — ان مجرد رفع الدعوى يعطل اجراءات البيع .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — أتلوعلى حضراتكم الفقرة الآتية من المادة وهى ” وإذا رفعت دعوى استرداد ثانية سواء كانت هذه الدعوى جديدة أو كان سبق رفعها ولم تقيد أو كان حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة أو بعدم الاختصاص أو بإعلان عريضة الدعوى أو باعتبارها كأن لم تكن أو بسقوطها فانها لا توقف البيع “ هذا هو النص الخاص بالدعوى التى لم تقيد وظاهر فيه أنها لا توقف البيع الا اذا وأى القاضى .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — ما هي الاجراءات التي يمكن أن يتخذها المرفوع ضده دعوى الاسترداد اذا رفعها الطالب ولم يقيدها ولم ترفع ثانية ؟

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — تعتبر الدعوى اذا لم تقيد غير موجودة فعلا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — المعروف أن مجرد رفع الدعوى يوقف البيع .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — لا يوقف البيع بموجب رفع الدعوى بل تستمر اجراءاته كما نص في الفقرة الآتية "وتستمر اجراءات البيع اذا لم تقيد الدعوى في الميعاد أو اذا حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة" ، فن باب أولى أن تستمر الاجراءات اذا لم تقيد الدعوى مطلقا .

حضرة محمود أبو النصر بك — أزيد على كلام سعادة المقرر أنه يجوز للدعى عليه وقد وصل اليه اعلان الدعوى قبل ميعاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة أن يقيدها ليصل الى استصدار حكم باختيار الدعوى كأن لم تكن .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — قبل تعديل المادة ٤٧٨ مرافعات كانت للدعى عليه فائدة من قيد الدعوى بنفسه اذا لم يقيدها رافعها ولكن بعد التعديل لا توجد للدعى عليه فائدة من قيدها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نص في الفقرة الثانية على أنه "يجب أن تقام الدعوى على الحاجز والمدين المحجوز طيه والدائنين الحاجزين أخيرا والا كانت باطلة ولا يزول هذا البطلان بحضور الخصوم" ، وأرى أنه لا معنى لهذا التعريف مطلقا ولا فائدة منه .

لا شك أن دعوى الاسترداد كما ذكر في تقرير اللجنة هي من القضايا التي كثرت مشاكلها وظهر أنها تعرقل سير العدالة وكثيرا ما يقصد بها الماطلة ولكننا لا ننسى أن منها قضايا مبنية على حقوق ثابتة وقد يحدث بعد صدور هذا التعديل أن كثيرين من الدائنين الذين بيدهم أحكام يتهمون فرصة نقل القيود التي أحيطت بها دعوى الاسترداد من ضرورة دفع الرسم بأكمله وبين أدلة الملكية في صحيفة الدعوى وادعاء المستندات بقلم الكتاب الى غير ذلك — يعمدون الى التنفيذ على مقولات ملوك لا أشخاص خلاف مذهبهم وهم حالمون بأن مدينهم لا يملك شيئا ارتكبا على الصعوبات العديدة التي قد تعوق صاحب المقولات المحجوزة عن رفع الدعوى خصوصا اذا كان من فقراء الفلاحين والمخسر ملازم بتوقيع الجزمى أرشده مندوب الحاجز وقد يضع حق هذا الفلاح البائس الذي لا علاقة له بالدائن ولا صلة بينه وبين المدين ولا ذنب له الا أن الدائن قصد ذلك ولا يوجد نص قانوني يحول بين الدائن وبين خروجه هذا . فاذا كنت دائما لشخص بموجب حكم فيمكنني أن ادعى بغير حق أن الأمتعة أو الحاصلات الموجودة عند زيد من الناس هي ملك للمدين فأوقع الجز عاليا وقد تكون لفلاح فقير يعجز عن رفع الدعوى لعدم قدرته على دفع الرسوم والقيام بتنفيذ جميع الشروط التي يتطلبها القانون .

ومع ذلك إذا صح أن يقبل شرط دفع الرسوم بأكملها وإعلان الدائن الحاجز فانه لا معنى لأن يشترط أيضا إعلان المدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين أخيرا وذلك لأنه قد يجوز أن المسترد لا يعلم أسماء الدائنين الحاجزين أخيرا . مثال ذلك أنه إذا توقع حجز على مقولات شخص باعتبارها ملكا لمدين الحاجز فيمكن للمحجوز عليه بنبر حق أن يعرف اسم الحاجز واسم المدين . ولكن من أين له أن يعرف أسماء الدائنين الحاجزين أخيرا ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — كيف ذلك ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لو أن الطالب منها عن إعلان الدائنين الحاجزين أخيرا أو المدين المحجوز عليه لأي سبب كان يكون من تولى رفع الدعوى غير ملم بالاجراءات مثل كاتب عمومي فهل إذا حضر المدين ولو لم يعلن يتهم الحكم بالبطان ؟ أعلن أن هذا النص القاضي بالبطان لا نظير له في شرائع أخرى والواقع أن وجود المدين المحجوز عليه في الدعوى أمر لا ضرورة له لأنه ليس الخصم الحقيقي بل أن الخصم في الواقع إنما هو الدائن الحاجز الذي أوقع المحجز ظلما وعدوانا واعتقادي أن وجود المدين المحجوز عليه في الدعوى إنما هو أمر شكل محض .

افترضوا أن دائنا لشخص أوقع حجرا على مقولات منزلة مملوكة لزوجة المدين ويدها قاعة تثبت ذلك فهل من الدل أن يقضى ببطان دعواها لمجرد أن تكون قد مهت عن إعلان زوجها رغم أن ذلك الزوج حضر في يوم الجلسة ؟

أعلن أن هذا غير جائز ولا مقبول وأرى أن في مثل هذا الحكم ظلما وتقصا لا مبرر له بل لا نظير له في قانون من القوانين . أزيلوا أداة النفي من العبارة الواردة في المادة " ولا يزيل هذا البطان بحضور الخصوم " .

هل لمجرد أن يسهو المسترد عن إعلان المدين المحجوز عليه أو الدائنين الحاجزين أخيرا يقال له بأنه تهمد هذا لتعطيل الدعوى فإذا ما أزيلت تلك العلة بأن حضرا أمام محكمة الشخص الذي سمى عن إعلانته ، هل من الدل أن يتهم على القاضي الحكم ببطان الدعوى رغم زوال السبب والقاعدة القانونية أن الحضور يزيل البطان ؟ وهل توافقون على تدريع كهذا ؟

لذلك أرجو أن يحذف من نص المادة العبارة الآتية : " ولا يزيل هذا البطان بحضور الخصوم " . ولا يترتب على حذف هذه العبارة ضرر ما لأن المسأل الذي ضرب به لكم سابقا لا يخرج الأمر فيه عن كون الزوجة المستردة التي مهت عن إعلان زوجها دعت إلى الحضور معها يوم الجلسة لحضر فلا فإذا اذن يحكم حتما ببطان الدعوى ؟

ولقد كان الأمر فيما سبق بسيطا في مثل هذه الحالة إذ كان في الوسع أن يطالب من المحكمة التأجيل لإعلان من لم يسبق إعلانهم في الدعوى ولكن بما أن الفصل في هذه القضا يجرى بصقة مستعجلة في يوم الجلسة بموجب القانون الجديد فلا يتيسر طلب التأجيل لاستكمال إعلان الخصوم

ويقيم على القاضي الحكم مباشرة بالبطان . ولذلك أرى أن حذف النص الذى ذكرته لحضراتكم موافق للعدل ولا ضرر منه .

أما النقطة الثانية التى أريد الكلام عنها .....

سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — أرجو أرجاء التكلم عن هذه النقطة الآن حتى أريد على النقطة الأولى التى تكلمت عنها .

تعلون حضراتكم أن هذا القانون وضع لمنع الدعاوى الكيدية التى ترفع من المدنيين المحاطين ومن يشتركون معهم لمنع الدائنين من الحصول على حقوقهم المحكوم لهم بها ولذلك وضع هذا النص عمدا وهو يتفق مع فكرة الشارع تماما .

ربما كان النص فى ظاهره — كما يقول حضرة الأستاذ — فيه بعض الحرج ولكن الواقع يدل على أن ليس فى ذلك من حرج لأن المسترد يعرف من هو المدين ومن هم الدائنون الخارجون لأن الحجز لم يوقع على الأمتعة التى يدعى ملكيتها الا بإعلان يشمل اسم المدين وأسماء الدائنين الخارجين فما الحرج فى النص على بطان الدعوى اذا أهمل المسترد إعلان أحد هؤلاء ولا يمكن أن يحمل إعلان أحدهم الا اذا كان متعمدا الماطلة والتسويف . أما القول بأن عدم إعلان أحد هؤلاء قد يكون من قبيل السهو أو النسيان أو عدم علم المسترد باسم الخارج فهذا ما لا يمكن تصوره .

هذا من جهة ومن الجهة الأخرى فإن النص ضرورى لمنع الدعاوى الكيدية فإن العمل قد دل على أن المدين الذى يريد التخلص من الدين يكلف أحد أقاربه أو زوجه برفع دعوى استرداد فإذا لم يكن هذا النص موجودا ترفع الزوجة الدعوى ولا تعلن زوجها المدين مهوا كما يقول الأستاذ أو عمدا وهو الواقع لأن نسيان الزوج غير معقول ، فيحضر فى الجلسة حتى لا يحكم ببطلان عرضة الدعوى ويطلب قبوله خصما فى الدعوى ولا بد أن يقبله القاضي لأنه هو المدين عند ذلك يصبح خصما ويطلب التأجيل لأنه لم يعلن ولم يستمد ولا بد للقاضى أن يجيبه الى طلبه ويؤجل الدعوى .

وقد يحصل أن يحضر فى الجلسة التالية أحد الخارجين الآخرين الذين لم يعلنوا بصحيفة الدعوى ويطلب قبوله خصما لأن له مصالحة ثم يطلب التأجيل هو أيضا بدوره للاستعداد فيضطر القاضي لاجابة طلبه وهكذا ، فإذا ما ألقى هذا النص كما يريد حضرة الأستاذ أمكن تأجيل الدعوى مرة بعد أخرى وهذا ما يراود تفاديه بهذا القانون ولذلك نص فيه على أن الدعوى اذا لم ترفع على المدين والدائنين الخارجين أخيرا تكون باطلة .

لى كلمة أخيرة خاصة بما قاله حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر عن إعلان الدائنين الذين يوقعون بجرا آخر بعد رفع دعوى الاسترداد ، فردا على ذلك أقول ان القانون لا يحتم على رافع دعوى الاسترداد الا إعلان الدائنين الذين أوقعا الحجز قبل رفع الدعوى ولا يعقل أن يحتم القانون إعلان شخص لم يوقع الحجز بعد ولم يظهر له أثر فى الخصومة وإنما المقصود عبارة



”الدائنين الحاجزين أخيراً“ هم الدائنون الذين يوقعون الجز بعد توقيع الجز الأول وقبل رفع دعوى الاسترداد وليس في ذلك أى حرج على رافع دعوى الاسترداد ولا تكليف له بما فوق طاقته .

لهذا أقول ان النص في محله وضرورى لمنع الدعاوى الكيدية والمحاولة في سير الدعاوى .

سعادة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحفانية) — ان القاضى لا يقبل مدعى عليه بأى من الطريق بل لا بد أن يكون قد أعلن حتى يقال أن الدعوى رفعت عليه أما اذا حضر من تلقاء نفسه فلا يمكن للقاضى أن يقبله . والدعوى لأجل أن تقيد كدعوى يجب أن تعلن عريضتها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ما خربت مثلاً بفسيان الزوجة اعلان زوجها الا للقياس عليه . أقول اذا رفعت زوجة دعوى استرداد ونسبت اعلان زوجها المدين لها هو الضرر الذى يعود على الحاجز؟ لم يبين لى سعادة المقرر ما هو هذا الضرر مع العلم بأن الحاجز قد يكون غير محقق واذا أردتم أن تميزوا أن يكون حكمكم صحيحاً يمكنكم أن تطلبوا من وزارة الحفانية احصاء عن المدة التى نفذ فيها هذا المرسوم بين عدد الأحكام التى صدرت بالغاء جعوزات توقعت بغير حق حتى تتأكدوا أنها كثيرة . فنفرض اننى أقيم فى مصر ولى أملاك فى جهة من الجهات فأوقع شخص جعزاً على محصولاتى ولما جاءنى الاعلان طلبت من محام رفع دعوى استرداد ولكن قبل تسليم الاعلان قلم المحضرين توقع جعز آخر ولم أعلم به الا بعد تسليم الاعلان الدعوى فإكان فى استطاعتى وأنا مقيم فى مصر أن أعلن الحاجز أخيراً أيضاً . هذا مثل من أمثلة كثيرة .

يقول سعادة المقرر ان المدين اذا لم أعلنه وحضر فى الجلسة قد يطلب التأجيل وانى لا أنهم كيف يطلب المدين التأجيل . الذى نعلمه من العمل منذ انشاء المحاكم لأن المدين لا يهتم بالحضور فى الدعوى لأنه غالباً يكون متواطئاً مع رافع الدعوى ومن صالحه أن يحكم للسرد ولا صالح له فى الحضور ولا فى طلب التأجيل لأن غرضه هو الفرار من بيع منقولاته وتسيديد الدين فلا يعقل أن يطلب التأجيل . هذا الكلام نظرى محض لأن حضور المدين دائماً يكون شكلياً فقط وليس له طلبات ما .

أنظروا الى دعوى استحقاق العقار فمثلاً اذا حصلت على حكم ببيع ملكية عقار وتكبدت مصاريف باهظة — خصوصاً بعد قانون التسجيل الأخير — وراعى المواعيد وتقدمت الدعوى لقاضى البيع لحدد يوماً للبيع ثم حضر شخص وادعى ملكية العقار المزوع لملكيتى وطلب إيقاف البيع فهل فى القانون نص على أن المدين فى هذه الحالة لو لم يعلن وحضر فى الجلسة تكون الدعوى باطلة؟ لا . مع أن دعوى استحقاق العقار أكثر أهمية من دعوى استرداد المنقولات .

اذا كان الغرض هو المحافظة على حقوق الحاجز وسرعة الفصل فى الدعوى فلا يصح أن نقول أن حضور الخصوم لا يزيل البطلان .

يقول سعادة وكيل وزارة الحفانية أن القاضى لا يمكنه أن يقبل فى الدعوى شخصاً لم يعلن مع أن المعلوم أنه يجوز قبول شخص لم يعلن تقصم ثالث فى الدعوى .

أنظروا مثلاً فى استئناف الجنع فانه ان كان هناك متهمان ولم تعلن النيابة الا واحدا منهما بتاريخ المظلة وحضر المتهم الثانى الذى لم يعلن فان المحكمة تنظر فى الاستئناف المرفوع منه ولا تمنع من نظره بحجة عدم اعلانه .

لهذه الأسباب أقول ألا ضرر مطلقاً من النص على أن حضور الخصوم يزىل بطلان الدعوى .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — ليس هناك أكثر مما قبل فى هذا الموضوع سوى كلمة أريد أن أرد بها على مقاله حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر من أن المدين لا مصلحة له فى الحضور فى دعوى الاسترداد . أقول على العكس أن المدين له كل المصلحة فى الحضور ليثبت أن المتقولات المحجوز عليها مملوكة له حتى بذلك يسدد دينه ... ..

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لم يحصل مطلقاً أن حضر المدين فى دعوى استرداد .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — المدين لا يحضر اذا كانت الدعوى كيدية لأنه فى هذه الحالة يكون متواطئاً مع رافعهما حتى لا يتابع متقولاته ولذلك وضع التعديل ، أما اذا كانت الدعوى غير كيدية وكان المدين شريكاً فانه يحضر فى الدعوى ليثبت أن المحجوز عليه ملكه حتى يباع ويسدد دينه ، لذلك يجب اعلانه والمعلوم أن اعلان المحجوز عليه اعم المدين وقد ادر الدين وأن الحكم نهائى وغير ذلك فاهمال اعلان المدين لا يمكن أن يقول الا بأن الدعوى كيدية وأن رافعهما غير محق فى دعواه .

لهذه الأسباب أرى أن النص فى محله ويجب اقراره كما هو .

الرئيس — تقدم اقتراح من ستة من حضرات الأعضاء بأهـ ال باب المناقشة .

### نص الاقتراح

”نقترح إقفال باب المناقشة“ .

محمد عبد اللطيف ، الدكتور محمد حاتم ، بيومى مذكور ، حافظ حسين عابدين ، متولى عمر مجازى ، ابراهيم فرج أبو الجدايل .

معالي محمد شفيق باشا — لى كلمة فى الفقر الثالثة من المادة الأولى .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — لم تصل اليها بعد والكلام الذى حصل هو عن الفقرة الثانية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاقتراح المقدم بإقفال باب المناقشة فى هذه الفقرة ؟

معالي محمد شفيق باشا — أعلن أنه لا محل لأفعال باب المناقشة الآن لأنه لم يتكلم في هذا الموضوع غير حضرة زميلنا المحترم الشيخ حسن عبد القادر .

حضرة لويس أختوخ فانوس افندى — أعارض في أفعال باب المناقشة لأنها خاصة بمناوئيس الأهالى فى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية فإذا لم يفحص لخصا دقيقا من جميع وجوهه مجت مناهب كثيرة .

لم يتكلم فى هذا الموضوع غير حضرة الشيخ حسن عبد القادر ويريد معالى محمد شفيق باشا أن يبدى ملاحظاته ونحن جميعا نقدر أقوال معاليه حتى قدرها لهذا أرى الاستمرار فى المناقشة والسماح لمعاليه بأبداء رأيه .

الرئيس — هل المجلس يوافق على استمرار المناقشة أو أوقاها ؟  
أصوات : الاستمرار .

معالى محمد شفيق باشا — جاء فى الفقرة الثالثة من المادة الأولى ما يأتى ...

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — قلت لمعاليك أننا نتكلم فى الفقرة الثانية .

معالى محمد شفيق باشا — جاء فى الفقرة الثانية من المادة الأولى العبارة الآتية :

”ويجب أن تمام تلك الدعوى على الحاجز والمدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين أخيرا والا كانت باطلة الخ .“

فنفرض أننى فلاح ومقيم فى زراعتى واتفقت مع أحد المحامين ليرفع لى دعوى الاسترداد ويبقى وبينه مسافة شاسعة فرفع حضرته الدعوى وقصد القضية اليوم مثلا فى الساعة الأولى أو الثانية بعد الظهر ثم بعد ذلك وقبل الساعة السادسة من هذا اليوم — الذى هو آخر يوم لقيد الدعوى — وصانى إعلان بحجز جديد فى هذه الحالة لا يمكنى إعلان الحاجزين لأنى أمام استحالة مادية فإذا تكون الحال ؟ أرجو من سعادة المقرر أن يبين لى ذلك .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — هل يريد معالى محمد شفيق باشا أن يقول أنه بعد رفع الدعوى جاءه حجز جديد ؟

معالى محمد شفيق باشا — قلت أنى قيدت دعوى اليوم وأدبت ما تنقضى به الفقرة الثانية من المادة الأولى ولكن بعد أفعال المحكمة وصل لى إعلان حجز جديد فكيف يمكن فى هذه الحالة إعلان الحاجزين ؟

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — كل حجز يحصل بعد قيد الدعوى لا يعتبر صاحبه من الدائنين الحاجزين أخيرا الواجب إعلانهم .

معالى محمد شفيق باشا — هل يعتبر هذا طبقا لأحكام القانون العام ؟

سعادة محمد صقوت باشا (مقرر اللجنة) — يعتبر على حسب القانون العام وطبقا لهذه المادة والمعدل والعدل .

حضرة محمود أبو النصر بك — كنت أعلن أن المسألة استوفت حقها من البحث بعد ذلك البيان المستفيض الذي تقدم به سعادة المقرر ولكن بما أنه تقرر الاستمرار في المناقشة فاني أرى أن العبارة التي وردت في الفقرة الثانية من المادة الأولى هي: "ولا يزول هذا البطلان بحضور الخصوم" وضمت عن قصد ولأسباب هامة جدا بحيث أنها اذا حذفت لم يأت القانون بالعرض الذي وضع من أجله .

روح القانون هي أن يضرب على أيدي أولئك المتلاعبين بالأحكام .

انكم اذا تركتم هذه العبارة تركتم أبواب الاحتيال مفتوحة على مصاريمها لأنه ما من محجوز على ماله يجهل اسم الحاجز مطلقا لأن الجوز وقع على ما تحت يده ويجرد توقيعه فانه لاشك يعلم به نأذا ما ترك المسترد ذلك الحاجز أو الدائن أو المدين دون اعلانه تيممة ذلك على نفسه لأن من يعتمد ترك المدين أو الحاجزين فائما يقصد بذلك ترك الباب مفتوحا للاحتيال .

سمعت حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر يقول بأنه قد يحجز على سيدة تجهل هذا القانون الذي يوجب عليها اعلان الدائن والمدين غير أن الجهل بالقانون ليس من المسائل التي تقضى في التشريع والمفروض دائما هو العلم بالقانون .

من ذلك ترون حضراتكم أن العبارة التي أعترض عليها هي من العبارات التي يجب سحبا النص عليها في القانون ولذلك أرى إبقاء المادة كما هي .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ألفت فإحضراتكم الى أنه يوجد نص في قانون المرافعات عن "الخصم الثالث" أعني أنني اذا توأطأت مع آخر وأجرت له أطبانا موجودة تحت يد مالكها وجرت عليه بقصد النكابة به ثم رفعت دعوى أطالب بالانجبار وتسليم العين فعند ذلك يحق للمالك أن يدخل في الدعوى بصفة خصم ثالث ليقول أن هذه الأطباني المرفوعة مملوكة له فاذا حضر للقاضي من غير اعلان وطالب قبوله خصما ثالثا فهل يصح مع ذلك اعتبار الدعوى باطلة ولا يزول هذا البطلان بحضور هذا الخصم وهو المالك للأطبان وصاحب الشأن فيها ؟

من يقول بذلك ؟

أضرب لحضراتكم مثلا آخر افترضوا أن شخصا رفع دعوى استرداد وترك المدين عمدا ثم بعد ذلك علم المدين بالخصية فحضر وطالب قبوله خصما ثالثا فهل يصح اعتبار الدعوى باطلة أيضا في هذه الحالة ؟

ثم افترضوا أنني صاحب شأن في دعوى وتركتي المسترد بغير اعلان أو اعطاني في أسوان وكنت أقيم في مصر ففصل اذا حضرت للقاضي وطالبت منه قبولي في الدعوى يقول لا أقبلك وأحكم ببطلانها .

من يقول بذلك ؟ ألا يصح أن يترك هذا التقدير للقاضي فإذا ما رأى تلاعبا حكم بالبطالان ؟

أرونى حضراتكم قانونا من القوانين الموجودة في فرنسا أو إنجلترا أو أمريكا فيه نصوص تشبه النص المعروض على حضرتكم ؟

ليس هذا القانون كقانون التجار بالمخدرات الذي قصد به الضرب على أيدي المتجرين بها وإنما هو قانون إذا ما أقررتهم كما هو فانه قد يترتب عليه أن يظلم به أناس كثيرون والواجب قبل اقرار هذه المادة أن نرجع الى وزارة الحفانية ونطلب منها بياننا بالقضايا التي حكم فيها في سنة ١٩٢٧ لصالح المستردين لتبينوا منه كم كانوا على حق في رفع دعاوىهم .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — لي كلمة أرد بها على حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر فيما يتعلق بمسألة الخصم الثالث . فهذه المسألة مسلم بها وقانونية ومنعت هنا عمدا .

سعادة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحفانية) — مسألة الخصم الثالث لم تمنع في هذا القانون .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — قد يكون ذلك فيما مائل ما ذكره حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر ولكن في الأحوال التي يكون فيها المسترد على غير الحق ورفع الدعوى وأهمل اعلان أحد الدائنين عمدا فظاهر أن الدائن لا يصيبه ضرر ومتى كان من المسلم به أن المسترد لا حق له فلا يمكن أن يقال انه أهمل فأضاع حقا .

ان المفروض في هذا القانون هو التواطؤ . كررنا هذا مرارا ولم يتعرض حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر في رده الى شيء منه . قلنا ان المقصود هو ابعاد الدعوى الكيدية الناشئة عن التواطؤ بين المسترد وبين المدين وبين من يسمونهم بالحاجزين أخيرا .

ان المراد من التشريع هو ابعاد هذا التواطؤ فقط وهذا لا يتأتى الا بوجود هذا النص . ولا حرج على رافع الاسترداد من اتباع هذا النص لأن في مقدوره ومتناوله يده أن يقوم بما يفرضه نصوص القانون .

والمفهوم أن امتناعه عن اعلان الحاجز أو المدين يدل على رغبة خاصة وهي التواطؤ والتعويل وعدم الوصول الى الفصل في الدعوى فالضرر اذا وجد لا يلحق الدائن ولا المدين وإنما يعود على المسترد المهمل المتواطئ والقانون وضع لمثل هذا الشخص .

سعادة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحفانية) — أضيف على ذلك أن الخصم الثالث يدخل مدعيا في الدعوى فالنص المعروض على حضراتكم لا يمنع من دخوله ولكنه يعين الأشخاص الذين ترفع عليهم الدعوى .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — بصمة مدعى عليهم .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى — أزيد حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر لأنى لا أرى مجالا للمحك باعتبار الدعوى كأن لم تكن مع حضور الخصوم . يجب أنه كما ينظر على هذا القانون مصلحة الحاجزين أن ينظر فى مصلحة المستردين ليشمل الانصاف الطرفين ولا يبعد أن يكون المسترد على حق ألا تعسف معه .

حضرة محمود بسيونى أفندى — يقترح حضرة الأستاذ المحترم الشيخ حسن عبد القادر استبدال عبارة “ولا يزول هذا البطلان بحضور الخصوم” بعبارة “يزول هذا البطلان بحضور الخصوم” .

ما الذى يقصده حضرة من زوال البطلان بحضور الخصوم ؟ هل يقصد أنه اذا رفعت الدعوى على أشخاص أعلن بعضهم دون البعض الآخر وحضر من لم يعلنوا تعتبر الدعوى قائمة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نعم .

حضرة محمود بسيونى أفندى — لنفرض ان مستردا رفع دعوى ، وكان عليه أن يعلن فيها الحاجز والمدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين أخيرا طبقا لنص هذه الفقرة ، ولكنه لم يعلن المدين المحجوز عليه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ومع ذلك حضر فى الدعوى .

حضرة محمود بسيونى أفندى — أقول أن هذا الشخص يعتبر غير داخل فى الخصومة لأنه اذا حذف من الاعلان أحد من ذكرت أسماءهم فى تلك الفقرة فهو خارج عن الخصومة ولا يصح قبوله فيها بمجرد حضوره واعتبار نفسه مدعى عليه فيها . وفى الواقع أن هذه العبارة زائدة لأنه لا يمكن اعتبار شخص حاضرا فى الدعوى اذا لم يكن سبق اعلانه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — اذن تكون عبارة المادة سقيمة .

حضرة محمود بسيونى أفندى — نعم انها من قبيل تحصيل الحاصل لأن القاعدة القانونية أن طريق اعتباره خصما فى الدعوى هو الاعلان الذى يرسل اليه على يد محضر ولذلك تكون عبارة “ولا يزول هذا البطلان الخ .” جاءت تقريرا لتلك القاعدة وكان يمكن الاستثناء عن هذه العبارة اكتفاء بهذه القاعدة . وعلى ذلك لا أبى وجهها لقبول اقتراح حضرة العضو المحترم .

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا لم أفهم شيئا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — سأرد على حضرة بسيونى أفندى وقد تفهم من ردى .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — تعددت المناقشة خمس أو ست مرات من عضو واحد فى موضوع واحد . وهذا كثير بل كثير جدا . ولقد طلبنا اقفال باب المناقشة فلم يقفل ولو أن المناقشة دارت بين عدة خطباء لعلنا ولكن الذى يطلب الكلمة هو نفس المتكلم وهذا ما لا يميزه الملائحة ويؤدى الى السأم والضجر .

الرئيس — أودج حضرة الشيخ حسن عبدالقادر أن يقدم اقتراحه كتابة حتى تأخذ الرأي .  
على الاقتراح وهذا نصه :

”أقترح حذف كلمة «لا» الموجودة في قوله : «ولا يزول

هذا البطلان بحضور الخصوم» حيث تكون المادة هكذا :

«ويزول البطلان بحضور الخصوم»“

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(وقف عشرة أعضاء) (خمسة) .

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(وقف سبعة أعضاء) .

الرئيس — اذن المجلس يقرر رفض هذا الاقتراح وبقاء الفقرة على أصلها .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر — لي ملاحظة على الفقرة الرابعة من هذه المادة وهي :

”وعل المسترد أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية على الأقل والا حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن“ .

ويختص اعتراضى على هذه الفقرة في أنها لا تترك للقاضى الحرية التامة في جواز الحكم باعتبار الدعوى كأنها لم تكن من عدمه اذ من الجائز ألا يقيد المسترد دعواه في الميعاد المذكور لأجدار مشروعة كالمرض ، ونفضلا عن ذلك فان المحضر قد يتأخر في كثير من الأحيان عن اعلان الخصوم فلا يسلم أصل الاعلان الى المسترد الا في وقت متأخر لا يتبدن معه المسترد من قيده الدعوى في الميعاد المقرر في هذه الفقرة وبذلك يحكم القاضى باعتبار دعواه كأن لم تكن .

وقد يقال ان له الحق في هذه الحالة في مقاضاة وزارة الحفانية ومطالبة بالتعويض ولكنه قد يكون نقيرا لا يملك رسم الدعوى ولهذا أقترح تعديل هذه الفقرة هكذا :

”وعل المسترد أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية على الأقل والاجاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن“ .

وأقصد بذلك أن يترك للقاضى الحرية في تقدير الأسباب التي دعت الى قيد المسترد دعواه بعد الميعاد المحدد .

ومع ذلك فان مجلس النواب أجرى مثل هذا التعديل في الفقرة الثالثة من هذه المادة بخصوص البيانات التي يجب أن تستعمل عليها عريضة الدعوى فبعد أن كان المرسوم يحتم على القاضى أن يحكم ببطلانها اذا قدمت أحد هذه البيانات عليه مجلس النواب بأن ترك للقاضى هذا الحق من طريق الجواز .

أما إذا كان من رأى المجلس أن يرفض التعديل الذى أقترحه فأرى في هذه الحالة أنه لادامى لتكليف المسترد بقيد دعواه على أن يقوم المحضر بقيدها بعد إعلانها ما دام أن كل رسومها مدأوة من قبل .

سعادة عبد الرحمن رضا باشا ( وكيل وزارة الحفانية ) — مسألة قيد القضايا قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة مسألة جرى العمل بها من زمن قديم وقلم الكتاب لا يمكنه أن يقيد الدعاوى الا قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة وحضرة العضو المحترم يعرف ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — حتى في قضايا الاسترداد ؟

سعادة عبد الرحمن رضا باشا ( وكيل وزارة الحفانية ) — في كل القضايا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — قد يتصادف في القضايا العادية أن يتأخر المحضر عن الاعلان بحيث لا يرد أصله لقلم المحضرين الا في صباح يوم الجلسة ولكن القاضى اعتاد أن يصرح رافع الدعوى في هذه الحالة بقيدها واذا كان هذا هو المتبع في جميع القضايا فما الدامى الى وضع نص خاص بقضايا الاسترداد ؟

سعادة عبد الرحمن رضا باشا ( وكيل وزارة الحفانية ) — الدامى لوضعه هو منع قضايا الاستردا الكيدية التى ترفع بقصد حرقلة الاحكام .

سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — ولأن القانون في غير قضايا الاسترداد لم ينص على البطلان ، وهذا النص لم يكن موجودا في أصل المرسوم بقانون الذى أصدرته الحكومة وكان موجودا بدلا عنه مسألة الكفالة وهى أن يدفع رافع الدعوى مثل الرسوم كفالة فأرى مجلس النواب أن في هذا حرجا على صاحب الدعوى اذا كان محقا فيها وربما منته هذه الكفالة من رفع دعواه ووصوله الى حقه فرفع هذا الحرج وأحاط القانون بضمانات لا تكلف رافع الدعوى ما كانت الكفالة تكلفه . حصلت في مجلس النواب مناقشة تقرب من هذه وبعد هناك من قال بتكليف قلم الكتاب أو قلم المحضرين بقيد الدعوى من غير أن يكون لرافعها دخل في القيد وظهر من المناقشة تعذر قبول هذا رأى لأنه ليس من مأمورية أعلام الكتاب والمحضرين قيد الدعاوى فضلا عن أنه يصعب عليهم القيام بهذه المأمورية لأن بعض الدعاوى يعان بواسطة محضرى محاكم غير التى ترفع اليها كما تعملون حضراتكم وخصوصا المحامين منكم .

ان النص المطروح يمتشى مع روح القانون ونصوصه .

روح القانون هى منع الدعاوى الكيدية وقد يؤدى عدم تحديد وقت لقيدها الى الوقت الذى يرى المشروع الى دفعه لأنه بضم القواعد المتبعة التى أشار اليها سعادة وكيل وزارة الحفانية والتى تقضى بقيد الدعوى قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة قد لا تقيد دعوى الاسترداد الا بعد هذا الميعاد . هذا لأن المحاكم تتساهل في ذلك كما تعملون حضراتكم فقد تقبل قيد الدعاوى في نفس يوم الجلسة وحتى بعد افتتاحها فلو حذف هذا النص وسارت دعاوى الاسترداد على القواعد



الخاصة بالدعوى العادية لكانت النتيجة أنه بعد أن يحضر المدعى عليه وهو الدائن الحاجز الى المحكمة ينصرف لما لا يجد قضيته مقيدة وبعد هذا يحضر المسترد الذي كان مربطاً لخصمه و يطلب قيده والحكم فيها في غيبة المدعى عليه وهذا الطالب جائز . وكل من باشر القضاء يعرف أن هناك تلاعباً كبيراً من هذا القليل ولهذا أراد مجلس النواب ، ووافقه لجنة الحقانية في مجلس الشيوخ ، أن يمنع الكيد من هذه الناحية أيضاً حتى لا يكون في القانون مخرج لمثل هذا التلاعب هذه هي المحكمة من وضع النص .

قلنا ان هذا النص يتشى مع باقي نصوص المشروع ، فقد نصت الفقرة التالية على أن يحكم في دعوى الاسترداد على وجه الاستعجال في يوم تقديمها لمجلس . فهذا النص لا يتأتى غالباً العمل به الا مع اقرار النص الذي تناقش فيه لأنه في النص على وجوب قيد الدعوى قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة وأربعين ساعة تمكين للمدعى عليه وهو الدائن الحاجز من الاطلاع قبل الجلسة على مستندات خصمه فيأتى الى الجلسة مستعداً للدفاع غير محتاج الى طلب التأجيل وتمكين للقاضي من إصدار حكمه في يوم الجلسة نفسه . أما اذا ترك قيد الدعوى على الحالة الحاضرة فقد لا يقيد المسترد دعواه الا في آخر لحظة ولا يتمكن خصمه من الاطلاع على المستندات فيضطر لطلب التأجيل وهذا ما يريد المشروع أن يمحاه . فالحكمة ظاهرة . انا لا زيرد تكليف رافع الدعوى بمصاريف تزيد عن مصاريف القضاء الأخرى بل زيرد تكليف المسترد بقيد دعواه قبل الجلسة بوقت كاف حتى يمكن الاصل فيها بسرعة فاذا كان رافع الدعوى مجتهداً في دعواه فهذا النص في مصاحته وان كان لا يقصد منها الا التسوية للتكليف بخصمه فليس هذا من المصلحة ولما تقرره عليه .

معالي محمد شفيق باشا — لم أسمع شيئاً عن النص على جواز الحكم بالبطالان لأن أقوال سعادة المقرر كلها دارت حول حذف النص .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — لو نص على أن يكون القيد في زمن معين فلا معنى لأن يترك للقاضي حق قبول الدعوى التي تقيده بعد هذا الميعاد . فاذا قيدت قضيتان في يوم الجلسة فلماذا يباح للقاضي أن يقبل احدهما ويرفض قبول الأخرى . لماذا هذا التفاوت ؟

معالي محمد شفيق باشا — وماذا يكون الحال اذا تبين أن الدعوى غير كيدية ؟

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — لا يستطيع القاضي أن يتبين ان كانت الدعوى كيدية أو غير كيدية الا اذا نظر موضوعها ومتى نظر الموضوع لا يستطيع أن يقضي بعدم قبول الدعوى الا اذا أجزأنا له أن يفصل في الشكل بعد نظر الموضوع وهذا ما لا يسلم به أحد .

سعادة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحقانية) — ألفت نظر حضراتكم الى مسألة طرأت على فكري بعد أن سمعت مناقشة حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهي أن الفقرة الثالثة من المادة ٤٧٨ من المرسوم بقانون نص على ألا تملن دعوى الاسترداد إلا اذا أودع رافعها مقدماً بقلم كتاب المحكمة فضلاً عن الرسوم القضائية كغرامة مساوية لمثل هذه الرسوم ومع أن

مجلس النواب كان ضد الكفالة وحدها فقد حذفت الفقرة ظمًا التي تدخل فيها الرسوم وأصبحت المادة خالية من النص على ايداع الرسوم . ولا ندري ان كان مجلس النواب يقصد حذف الفقرة كلها بما في ذلك الرسوم أو أن الحذف قاصر على الكفالة . لهذا أرجو تأجيل المناقشة في هذه المادة حتى ينظر في هذه المسألة .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — أوافق على التأجيل .  
حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي — المشروع دقيق وأرى تأجيل المناقشة الى جلسة أخرى .

الرئيس — لم يأت دورك بعد فقد طلب الكلام كثيرون من قبلك .  
حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي — لقد طلبت الكلمة أولاً فأرجو أن تلاحظ السكتريرية البرلمانية الترتيب ... ..

الرئيس — لناخذ الرأي أولاً على طلب إعادة التقرير الى لجنة الحقانية لاعادة بحثه ، فهل نوافقون حضراتكم على ذلك ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر إعادة المشروع الى اللجنة لاعادة بحثه .

### (ب) بجلسة الاثنين ٦ فبراير سنة ١٩٢٨

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ .  
بناءً على قرار المجلس الصادر في جلسة ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ أعادت اللجنة بحث المسألة الخاصة بدفع جميع الرسوم في دعاوى الاسترداد وبدأت أن تصمم على رأيها الأول القاضي بعدم الحاجة الى ورود نص خاص بذلك ضمن هذه المادة .  
وذلك لأن الموضوع المنظور في هذه المادة متعلق بإجراءات المرافعات الواجب توافرها في دعاوى الاسترداد .

أما الرسوم القضائية فليس محل تعديلها هنا بل محلها لأئحة الرسوم القضائية وقد عدلت فعلاً فيما يتعلق بهذا الموضوع برسوم خاص صدر بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٦ وسيعرض على المجلس لافزاره .

وقضوا بقبول عظيم احترامى

أول فبراير سنة ١٩٢٨

رئيس لجنة الحقانية

محمد بسيوني

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — عندما نظر المجلس مشروع هذا القانون في الجلسة السابقة ووصلنا في القراءة الثانية الى الفقرة الرابعة من المباداة الأولى لاحظ سعادة وكيل وزارة الحفانية أن نصا خاصا بوجوب دفع رسوم دعاوى الاسترداد بأكملها قبل اعلان الدعوى كان واردا في المرسوم بقانون الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ ولم يرد في مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب ود ما كانت هناك ضرورة لوجود هذا النص فبناء على هذه الملاحظة قرر المجلس اعادة المشروع الى لجنة الحفانية لاعادة النظر في هذه النقطة وقد رأت اللجنة أن مشروع القانون المعروض خاص بتعديل مادة في قانون المرافعات ومن المعلوم أن قانون المرافعات لا يتعرض لمسائل الرسوم القضائية لأنه خاص بإجراءات المرافعات فقط وأما الرسوم فلها لأئحة خاصة . لذلك وافقت اللجنة على ما رآه مجلس النواب من حذف النص الخاص بالرسوم من هذه المادة خصه ما وأن وزارة الحفانية لاحظت مسألة وجوب دفع رسوم دعاوى الاسترداد بأكملها قبل قيد الدعوى في التعديل الذي أدخلته على لأئحة الرسوم القضائية بالمرسوم الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٦ وأظن أن وزارة الحفانية توافق على رأى اللجنة .

سعادة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحفانية) — الوزارة موافقة على رأى اللجنة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

تليت المادة الأولى الى الفقرة الرابعة التى نصها : ”وعلى المسترد أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة فى المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة فى المواد الكتابية على الأقل والا حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن “ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — وقفنا فى المناقشة فى الجلسة الماضية عند هذه الفقرة .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — ولكننا فرغنا من المناقشة فيها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — كما تناقش فى الفقرة المذكورة ولم نخرج من المناقشة بعد ول فى كلام :

كان رأى حذف هذه الفقرة وتكليف المحضر بقيد الدعوى مادامت كل الرسوم تدفع مقدما ولكنكم لم تملوا الى الأخذ بهذا رأى .

والآن أريد أنت استفسر من سعادة المقرر هل مدة الأربع والعشرين ساعة أو الثمانى والأربعين ساعة هى نهائية فقط أم نهائية ليلية ؟

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — هى نهائية ليلية أعنى يوما كاملا أو يومين كاملين .

حضرة الشيخ حمن عبد القادر — اذا حضر شخص فى الساعة الثامنة صباحا لقيد دعوى محدد لنظرها جلسة اليوم التالى ، فهل يجب على كاتب المحكمة أن يقيد دعواه ؟

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — نعم . فاذا كانت الجلسة المحددة هي يوم الخميس مثلا وطلب رافعها قيدها في الساعة الثامنة من صباح يوم الأربعاء وكانت الدعوى جزئية أو الساعة الثامنة من صباح الثلاثاء وكانت الدعوى كلية وجب على كاتب المحكمة أن يقيدها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أطلب من حضراتكم أن تعدلوا جملة ” والا حكم باعتبار الدعوى كان لم تكن “ الواردة في آخر هذه الفقرة كالآتي :

” والا جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن “ وذلك لتطابقوا للقاضي الحرية في تقدير ظروف كل حالة واتخذ ابن طلي هذا على أسباب كثيرة . منها أن المسترد قد دفع قبل اعلان الدعوى جميع الرسوم لا كما يحصل في الدعاوى العادية أى دفع ريع الرم فقط والثلاثة الأرباع عند قيد الدعوى ، ولا يقلل أن يتمتع رافع الدعوى بعد دفعه الرم بأكمله ، عن قيد الدعوى إلا لأعدا رقوية جدا .

ان السبب الذى دعانى لسؤال سعادة المقرر عما اذا كانت الأربع والعشرون ساعة وانما والأربعون ساعة هي نهارية فقط أو نهارية ليلية هو أن ما جرى عليه العمل في المحاكم أن الكتاب يدعون أنها نهارية ومعولم فيما يدعون على منشورات يقولون بوجودها أعنى اذا كانت الجلسة المحددة هي يوم الخميس وجب قيد الدعوى يوم الثلاثاء .

افرضوا أن نحس أو عشر دعاوى قدمت كلها للكاتب في الساعة الثامنة صباحا وأخذ في قيدها على التراى وهذا طبعا يستغرق وقتا طويلا فالعمل في هذه الحالة ، هل يحتم على الشخص الذى حضر في الساعة الثامنة احضار من يشهد بأنه حضر في الموعد واضطر للانتظار نظرا لمشغولية الكاتب في قيد دعاوى أخرى ؟

ما المانع من أن يترك الأمر للقاضي حتى اذا توجه رافع الدعوى اليه وأثبت له حضوره لقيد الدعوى في الموعد وعدم إمكان ذلك بسبب مشغولية الكاتب يكون للقاضي في اليوم التالى أى في يوم الجلسة الحق في ألا يعتبر الدعوى كأن لم تكن .

تعلون حضراتكم أن الأصل في القضاء أن يكون مجانا ومع ذلك فقد حتم القانون دفع الرم كاملا ، وهل يقلل أن من دفع سبعة عشر جنيها مثلا رسما لدعواه يتمتع عن قيدها الالسبب قهرى كتأخير القطار الذى سافر فيه من بلد الى مركز المحكمة مثلا ، وتعلون حضراتكم أنه لا يمكن استرداد الرم المدفوع لأى سبب كان والرم في دعاوى الاسترداد يدفع بأكمله عند اعلان الدعوى لاربعه عند الاعلان وثلاثة أرباعه عند القيد كما هو الحال في الدعاوى العادية فكيف تبيحون أن يضع على رافع الدعوى الرم الذى دفعه دون أن تتركوا له فرصة يتقدم بها الى القاضي بعذره في عدم القيد .

حضرة محمد زكى عبد الرازق بك — لم لا يكون القيد قبل الجلسة بخمسة عشر يوما ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — انظروا مثلا اذا قام المحضر من مركز المحكمة ومعه عدة اعلانات لأشخاص يقيمون في جهات مختلفة ، انه في هذه الحالة يتبع خط سير معين فيقوم مثلا

من شين الى سباط الى الشدا فيحتمل مع هذا أن لا يفتى من خط سيره ويعود لمركز المحكمة  
الاقبل الجلسة بيوم واحد فكيف يتيسر لرافع الدعوى قيدها في الميعاد ، انكم اذا تركتم الأمر  
للقاضى كما أرجو أمكن لرافع الدعوى في هذه الحالة وأمثالها أن يبين أسباب التأخير للقاضى  
ويثبت له أنها أسباب خارجة عن ارادته لأنه لم يستلم الاعلان الا ظهور اليوم السابق للجلسة .  
كيف لا يترك الأمر في مسألة كهذه للقاضى وهو الذى نتق به ونحتم اليه في أموالنا وأعراضنا  
وأرواحنا ؟

لذلك أطلب تعديل الجملة الأخيرة من الفقرة التى نحن بصدها لتكون "والأجاز الحكم باعتبار  
الدعوى كأن لم تكن" .

لقد رأيتم حضراتكم أثناء المناقشة في الفقرة السابقة لهذه أن المرسوم كان ينص على أن صحيفة  
الدعوى يجب أن تستدل على بيان أدلة الملكية أو على صورة مستند اتليك ، والا كانت باطلة  
فعدلها مجلس النواب بأن نص على جواز الحكم بطلانها بدلا من وجوب اعتبارها باطلة لأنه قد  
يكون من الصعب في بعض الأحيان اثبات مستند التليك في صحيفة الدعوى ، لذلك رأى مجلس  
النواب أن يترك الأمر في هذا للقاضى وأرى من باب أولى أن يترك له الأمر في المسألة التى نحن  
بصدها وهي الخاصة بميعاد قيد الدعوى .

لهذه الأسباب أطلب تعديل الفقرة كما بينت .

سماعة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحقانية) — ان قيد الدعوى في الجدول قبل  
الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وثمان وأربعين في المواد الكلية معمول به من  
سنة ٩٨ منشور صادر من وزارة الحقانية ومن ذلك الحين للآن لم نسمع أية شكوى في هذا  
الموضوع ، وأرجو أن تلاحظوا حضراتكم أنه يجب أن تعطى لقلم الكتاب فرصة قبل الجلسة  
لاعداد الزول الخاص بها ولا يمكن بغير هذا أن يؤدى قلم الكتاب ما موريته .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هل هذا معمول به من سنة ٩٨ ؟

سماعة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحقانية) — نعم ، وذلك كما ذكرت بموجب  
منشور أصدرته وزارة الحقانية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — تعنى سماعتك أنه اذا قدمت صحيفة دعوى لقلم الكتاب  
بعد هذا الميعاد لا يقبلها ؟

سماعة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحقانية) — نعم لا يقبلها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — وبأذا قبلها ؟

سماعة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحقانية) — لا يكون ذلك الا بأمر من القاضي  
والعادة أن القاضي يتبع منشور الحقانية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ألم تقيد قضايا يوم الجلسة ؟

سعادة عبد الرحمن رضا باشا ( وكيل وزارة الحفائية ) — هذا مخالف للتشور .

حضرة محمد محمود خليل بك — المنشور ليس بقانون .

سعادة عبد الرحمن رضا باشا ( وكيل وزارة الحفائية ) — وهل في القانون نص على قيد الدعوى يوم الجلسة ؟

حضرة محمد محمود خليل بك — القانون أيضا لا ينص على منع القيد .

سعادة عبد الرحمن رضا باشا ( وكيل وزارة الحفائية ) — لم ينص في قانون سنة ١٩٢٥ على وجوب قيد الدعوى قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة ولكن كان به نص يلزم رافع دعوى الاسترداد بأن يدفع قبل إعلانها كفالة توازي مثل الرسوم ولكن مجلس النواب رأى أن في هذا النص شدة على المسترد فاستعاض الكفالة بوجوب قيد الدعوى قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة وليس في هذا إحراج لرافع دعوى الاسترداد . ويلاحظ من جهة أخرى أن قيد الدعوى قبل الجلسة يزن ملاحظ فيه مصلحة المدعى عليهم لأنه مفروض أن رافع الاسترداد سيقدم مستنداته فإذا لم يكن هناك منعه من الوقت يكفي للاطلاع عليها يضطر المدعى عليهم الى طلب التأجيل وهذا ما أراد القانون تلافيه .

لقد طمخ الناس من دعاوى الاسترداد وعمت الشكوى منها فرائد الحفائية ازاء ذلك القيام بعمل شرعي لازالة أسباب هذه الشكوى فإذا لم توافقوا عليه عاد الناس الى الشكوى ، فإذا تصنع الحفائية اذن ؟

سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — يفهم مما دار من المناقشة في الجلسة الماضية أن حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر يريد بفصاحته المعروفة ... ..  
حضرة محمد محمود خليل بك — بل بأدبته الموقولة .

سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — يريد حضرته أن يحول التشريع الذي وضع خصيصا لقضايا الاسترداد عن الغاية التي أرادت منه . يريد حضرته أن يجعل الاجراءات في هذه الدعاوى كالاجراءات التي تتبع في القضايا العادية . فإذا أخذ برأيه صاعت الفائدة المرجوة من تعديل المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات ورجعنا الى حالتنا القديمة التي كانت قائمة قبل التعديل وعاد الدائنون الى الشكاوى الكثيرة التي ضجروا بها من جراء دعاوى الاسترداد .

ان مرسوم سنة ١٩٢٥ كما قال سعادة وكيل الحفائية كان يقضى بالزام المسترد بدفع كفالة توازي مثل الرسوم فرؤى أن هذا المبلغ ربما كان فوق طاقة المسترد الحسن النية النابت الحق فكيف مثل هذا المسترد بدفع الكفالة قد يكون في الواقع حرمانا له من رفع دعواه ، فرفع هذا القيد ، ولكن حرصا على محاربة الدعاوى الكيدية استعصى عنه بقيود أخرى أخف منه اذ الواقع أن القيود ضرورية لمنع الدعاوى الكيدية والا فلا فائدة من وضع قانون خاص .

قيل ان المسترد الحسن الثبة قد لا يملك من المال ما يمكنه من دفع الرسوم والكفالة دفعة واحدة . هذا محتمل ولكن من غير المحتمل ألا يكون في مقدوره قيد الدعوى في الميعاد المحدد في القانون لأن الانسان يملك من وقته ما لا يملك من مال . فالمسألة مسألة زمن يملك منه الفقير بالفلس ما يملكه الغني ففي استطاعة كل منهم أن يقيد دعواه في الوقت المحدد . وليس في هذا ارجاس للسرد ذي الحق الذي يريد أن يسترد حقه بل في ذلك فائدة كبيرة له وكذلك للدائن الحاجن فان كان على حق أيضا .

تلك الفائدة هي أنت قيد الدعوى قبل الجلسة بوقت كاف يمكن المسترد من مرعة الفصل في دعواه كما يمكن الحاجن من مثل ذلك بتكثيه من الاطلاع على المستندات قبل يوم الجلسة فيحضرها مستندا للرافعة في الدعوى وبذلك تنهى الخصومة ويفصل في النزاع بسرعة .

فالفائدة اذن محققة لدى الحق سواء أكان مستردا أم حاجنا فلا يمكن أن يقال ان في وجوب قيد الدعوى قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة حرجا على المسترد أو تكليفا له فوق طاقته أو أن فيه مضية لحق مطلقا بل هو إجراء يراد به تسهيل صدور الحكم في الدعوى بالسرعة المطلوبة .

لا أدري بعد هذا كيف يقال ان في هذا تكليفا كبيرا لا يمكن أن يقوم به رافع الدعوى .

يقول حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر ان الفقرة التالية أجازت للقاضي أن يحكم بسقوط الدعوى ولم توجب عليه الحكم بسقوطها .

وهذا نص الفقرة المذكورة :

”ويجب وقت القيد أن يودع ما لديه من مستندات بقلم الكتاب والاجاز الحكم بسقوط دعواه“ .

هذا معقول بالنسبة للمستندات لأنه قد توجد حالة تخرج عن طوق المسترد فلا يستطيع أن يقدم لقم الكتاب مستنداته عند قيد الدعوى كأن تكون المستندات في غير متناول يده ونوجب في بطر عليه فلا يعقل في هذه الحالة أن تكلفه بتقديم مستنداته والاحكم بسقوط دعواه .

هذا فيه عنت هاية ، فيه أرهاق قد يكون ظالما .

لوفرنا أن مستندات المسترد مودعة في قضية أخرى مؤجلة للحكم فهو في هذه الحالة لا يمكنه معها وأيداعها في دعوى الاسترداد كما يعرف حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر ، فإذا رضنا عليه في هذا القانون أن يقدمها عند قيد دعوى الاسترداد والاحكم بسقوط دعواه ففي هذا ظلم وظلم شديد لأنه لا يمكنه أن يقدم مستندات لم تكن في متناول يده .

ولكن ذلك يختلف عن قيد الدعوى الذي هو دائما في مقدور المسترد . على أن المقصود من اشتراط التقيد قبل يوم الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية هو التمكن من الاطلاع على المستندات والاستعداد للدفاع في أقصر زمن يمكن من ذلك وليست الأربع والعشرون ساعة في الواقع بالوقت الكبير .

وقد جاء في الفقرة الخامسة أن دعوى الاسترداد ترفع مباشرة الى المحكمة دون أن تقدم الى محكمة الخطأ أولاً. قاضي التحضير ويحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة . فلا يتأخر جواز الحكم في الدعوى في يوم تقديمها بالجلسة الا اذا استعد الطرفان للرافعة فيها ولا يمكن لها أن يستعد الا اذا مكّاه من ذلك. ولا طريق الى تمكيه الا يقيد الدعوى قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

من ذلك ترون حضراتكم أن نصوص القانون معقولة ومتناسكة فلا يمكن تعديل نص الفقرة الرابعة . كما طلب حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر .

نحن نعرف أن هناك تساهلاً في مسألة الاجراءات في المحاكم ونعرف أن الحاقية تحرم على قلم الكتاب قبول قيد الدعوى الا اذا تقدمت قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة ولكن مع هذا فكيف يعلم كل يعلم حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر أنه اذا جاء صاحب الدعوى في يوم الجلسة وطلب من حضرة القاضي أن يأذن له بقيدها فلا يتأخر عن قبول هذا الطلب. وأغلب ما يكون مثل هذا الطلب من المحامين فانهم أقدر على الاتصال بالقضاة من غيرهم فيدخل أحدهم الى القاضي راجياً منه قيد الدعوى فيأذن القاضي وتضطرب من جراء ذلك أفلام الكتاب .

انظروا مثلاً الى وزارة المعارف وما اتبته في هذه السنة فقد أصدرت منشوراً يتعلق بمن يتقدم من الطلبة للامتحانات العامة حددت فيه يوم ٨ فبراير آخر موعد لتقديم الطلبات ودفع الرسوم مع أن الامتحان سيكون في شهر يونيو فيين ٨ فبراير وموعد الامتحان زمن طويل قضت الوزارة أن تتمكن فيه من وضع الترتيبات اللازمة الخاصة بالامتحان ، فاذا كان هذا هو الحال في وزارة المعارف فكيف نفس على المحاكم بميعاد أربع وعشرين أو ثمان وأربعين ساعة يقوم الكاتب في خلالها باعداد رول الجلسة وملفات القضايا ومحاضرها ، لا شك أن عدم اعطاء المحاكم هذه المواعيد مما يؤدي الى اختلال الأعمال فيها ولذلك أطلب بقاء المادة على ما هي عليه .

حضرة لويس ألوخيخ فانوس أفندي - أرجو من حضرات الزملاء أن يتذكروا أن المقصود من مشروع هذا القانون هو تحقيق العدالة التي يجب أن تشمل الدائن الخاجز والمسترد صاحب الحق .

لقد دهشت عند ما راجعت نصوص هذا المشروع لما في فقراته من الاندفاع والتهور والسرعة التي أشار اليها سعادة المقرر فقد تناوت السرعة كل الاجراءات من استمرار البيع الى الحكم في الجلسة قسماً الى ايداع المستندات عند القيد وقد جاء في الأمثال العامة " ان السرعة من الشيطان " .  
أصوات : " العجلة من الشيطان " .

نعم العجلة من الشيطان - السرعة والعجلة شيء واحد .

وأخشى أننا في تونس السرعة المتناهية في هذا المشروع قد تفتح باباً واسعاً لظلم كثير من الفقراء الذين لا يفهمون نصوص القوانين كما يفهمها المحامون والقضاة ، نحن انما نشرع للشعب ويجب على الأقل أن نحاط لحماية مصالح المسترد الذي له حق الاسترداد الحق . يكون له نصيب من مبالغ المحكمة بأن تمكن القاضي من حماية حقوق الأشخاص الذين يؤدي جبرهم بالقانون الى تهاونهم أو تقصيرهم في اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في مشروع هذا القانون .



فمن ان هؤلاء الأشخاص مفروض عليهم العلم بالقانون ولكلهم في الواقع مجهولة ، لهذا  
اقرحت التعديل الذي قدمته لحضرة الرئيس .

أما ما جاء على لسان سعادة المقرر بخصوص مسألة السرعة والقييد في ميعاد أربع وعشرين  
ساعة فأرد عليه بأن الفقرة الخامسة من هذه المادة تحمل المسترد عبثا تقيلا وهو تقديم مستنداته  
التي قد لا تكون حاضرة معه في كل لحظة وتكون مودعة في قضية أخرى يضطر الى سحبها منها مما  
يستغرق زمنا .

لهذا أطلب أيضا تعديل هذه الفقرة التي نصها : ” ويجب وقت القيد أن يودع ماله من  
مستندات بقلم الكتاب والاجاز الحكم بسقوط دعواه ” بحيث يصبح نصها :  
” ويجب وقت القيد أن يذكر ما لديه من مستندات بقلم الكتاب والاجاز الحكم بسقوط  
دعواه ” .

حضرة محمود أبو النصر بك — الواقع أنه اذا ألقى الانسان نظرة أولى على مشروع هذا  
القانون تبين فيه لأول وهلة أنه وضع من القيود والشروط ما قد يضع مع بعض الحقوق . ذلك  
ما يتخيله الانسان عند ما يوجه اليه النظرة الأولى ، أما اذا أمعن النظر فيه قليلا انصح له أنه  
يقوم على أساسين هامين : أولها ، حرمة الأحكام والحيلة الواجبة تلك الحرمة التي تكفل  
حصول الناس على حقوقهم .

للاحكام حرمة يجب رعايتها فاذا تماثلنا ذلك الذي يتقدم الى القضاء بطلب حقه يمر بحاجته  
ثم بالقضاء الابتدائي والاستئنافي حتى اذا حصل على حكم نهائي جاء وقت التنفيذ الذي هو ثمرة  
هذه الجهود فيجد أمامه من دعاوى الاسترداد عقبة تحول دون الانتفاع بهذا الحكم الذي عانى  
في الحصول عليه أكبر المشاق . أما الأساس الثاني فهو تحقيق معنى القضاء الذي هو إيصال الحقوق  
لأربابها من أقرب الطرق ولا شك أن تلك الدعاوى وما يعانيتها أصحاب الحق فيها هي عقبات كأداء  
تحول دون إيصال الحقوق لأربابها من أقرب الطرق .

اذا نظرنا الى هذين الأساسين وتبعنا الاحصاءات التي عملت عن دعاوى الاسترداد تبينا  
الحكمة البالغة من وضع مشروع هذا القانون الذي يجب أن نعتبط به .

يقول حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر ” تركوا الأمر للقاضي لأن هناك من القضاء  
ما تختلف ظروفها وتتغير أسبابها وقد يجوز أن يرى قبول الدعوى أو الحكم بسقوطها وهو  
أعرف بما يفتق مع معنى العدالة ” ويؤيد حضرته قوله هذا بما تقر في الفقرتين السابقتين  
واللاحقة لهذه الفقرة من جواز الحكم بطلان الدعوى وسقوطها اذا لم تتوفر الشروط الواردة  
في هاتين الفقرتين .

لقد بين سعادة المقرر فرق ما بين هاتين الفقرتين والفقرة التي ناقش فيها .  
ففي الفقرتين المذكورتين من المخرج اذا حتمنا الحكم بالبطلان ما لا يوجد في الفقرة التي نحن  
بصددها وفي الواقع ماذا يمنع صاحب هذه الدعوى الذي يأتي ليصادم حكما حائرا لقوة الشيء

المحكوم به من أن يتخذ عدته في الوقت المناسب ويقيد دعواه قبل الجلسة بثلاثة أيام مثلا بدلا من الانتظار الى الوقت الأخير الذي قد لا يمكنه من قيد دعواه بسبب مشغولية الموظف المكلف بقيد الدعاوى فيضطر الى الذهاب الى القاضي ليستشهد به على أنه جاء ليقيد دعواه في الميعاد القانوني .

ما الذي يضطره لكل هذا وقد كانت في وسعه أن يجيء قبل ذلك حرصا على مصلحته خصوصا وأنه يريد إيقاف تنفيذ ذلك الحكم النهائي .  
ليس هناك مطلقا من حرج ولا مخالفة للعدالة من إبقاء المادة كما هي .

وما دمتا نرى الى الغاية التي أشرت اليها في مستهل كلامي وهي اتخاذ كل ما يمكن من وسائل الحيلة لتنفيذ الأحكام التي لها قوة الشيء المحكوم به وتحقيق ائصال الحقوق لأربابها من أقرب الطرق ، فالفقرة التي نحن بصددھا تتماشى مع روح القانون ، لذلك أرى إبقاءها كما هي .

حضرة حافظ عابدين بك — لقد شرح سعادة المقرر وحضرة محمود أبو النصر بك الموضوع شرحا وافيا لا أظن أن هناك اعتراضا بعده ولكني أريد أن أقول كلمة وجيزة هي أن مشروع القانون الذي قدّمته الحكومة كان أكثر تضيقا على المستردين من المشروع الحالي المأجل له .  
كانت روح مشروع الحكومة ترى الى منع التلاعب بالأحكام النهائية لحتم على المسترد دفع كفالة تعادل مثل الرسوم ولكن مجلس النواب حذف شرط هذه الكفالة لأنه كان من رأيه (وإن كنت لا أوافق على ذلك) أن في دفعها تعجيزا للمسترد عن رفع دعواه وقد يكون محققا فيها .

ولما ورد المشروع الى مجلس الشيوخ وأحيل الى لجنة الحفائية تقدم اليها حضرة الشيخ حسن عبد القادر عدة اقتراحات ترى الى تعديله وقد نظرتها هذه اللجنة وتناقشت معه فيها ولما أعييد المشروع من اللجنة الى المجلس جاء حضرة في الجلسة الماضية وتكلم في موضوع تلك الاقتراحات والآن قد جئنا لاقرار هذا المشروع عاد حضرة الى المارضة فيه كما عارض فيه أيضا حضرة لويس أختنج فانوس أغندي .

فيعد هذا الشرح الطويل وبعد أن عرفنا أن روح المشروع ترى الى منع التلاعب بالأحكام ، أرى أن نقر اللجنة على رأيها وأن يبقى المشروع كما هو .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أظن أنه لا يؤخذ من كلامي أنني أريد أن أدخل على هذا القانون من التخفيف ما لا يتفق مع ما ذهب اليه مجلس النواب من وجوب التشديد فيه على وجه عام أو أنني أرى الى ازالة مزايها هذا القانون .

انظروا حضراتكم الى ما كانت تقضى به مواد الرسوم بقانون وما أدخله عليها مجلس النواب من التعديل .

لقد قضت الفقرة الثالثة من المادة ٤٧٨ من الرسوم بوجوب اشتغال صحيفة الدعوى على بيان دقيق لأدلة المالكية أو على صورة مستند التملك ان كان والا كانت باطلة فأرى مجلس

النواب تعديلها بوجوب اشتغال صحيفة الدعوى على بيان كاف لأدلة الملكية والا جاز بطلانها كما اشترط ايداع المستندات وقت القيد والا جاز أيضا الحكم بسقوط الدعوى فجلس النواب خفف من شدة المرسوم في موضعين : في كفاية بيان أدلة الملكية ، وفي جعل الحكم بالبطلان جائزا بعد أن كان واجبا ، فاذا رفضت دعوى استرداد وقيدت في الميعاد ولكن المدهى لم يودع بمستنداته واعتذر القاضي بأنها موجودة في البنك المقارى أو في محكمة أخرى مثلا وصح لدى القاضي هذا العذر فلا يثبتم على القاضي أن يحكم بعدم قبول الدعوى بل من واجبه أن يقبلها .

أفاذا طرأ على المدهى عذر شبهه بذلك منه من قيسد الدعوى في الميعاد كان تأخر القطار به عسردقائق أو نصف ساعة وصح هذا العذر عند القاضي ولم يكن هذا التأخير في القيد موجبا لتأجيل نظر الدعوى كان يكون المدهى غير مرتكن في إثبات دعواه على مستندات بل على شهادة شهود — أتحتمون على القاضي في هذه الحالة أن يحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن وأى فرق حقيق بين هذه الحالة وبين الحالة الأولى ؟

قد يكون تمسك الدائن بالميعاد مقبولا لو أن تأخير القيد لا يمكنه من الاطلاع على المستندات ، أما اذا كان المسترد لا يتمسك بمستند ويرتكن في إثبات دعواه على شهادة الشهود وحدها ، فلا وجه لالزام القاضي بعدم أن تبين عدم وجود ضرر بأن يقضى بعدم قبول مثل هذه الدعوى ، وهذا ما دعاني الى طلب التعديل ، أما اذا كان المدهى يتمسك بمستندات ويعلن الخصم بعدم قبول الدعوى لعدم قيدها في الميعاد فان القاضي يقول للدعى انه كان يجب عليه أن يودع مستنداته ليطلع الخصم عليها حتى لا يضطر لطلب تأجيل الدعوى ويقضى بعدم قبولها .

أرجو ألا تقصروا نظركم عند وضع التشريع على طرف واحد بل يجب أن تنظروا للطرف الآخر فلا تقولوا ان كل دعوى استرداد لا حقيقة لها فلئن كان أغلبها غير صحيح الا أن منها ما هو جدى .

لو أن ولدا سئ السلوك لا يقيم مع والده حكم عليه بدين وتقد الدائن الحكم بالجز على مائة فنطار مثلا من أقطان الأب وفي منزله الذى لا يقيم فيه ولده ، فهل من العدل أن تباع هذه الأقطان ظلها وعدوانا لدين لا دخل للوالد فيه ؟ وهل تكون دعوى الأب باسترداد الأقطان المهدوزة غير مقبولة لمجرد التأخير في قيدها ؟ هذا ما لا ترضونه فأرجو أن توافقوني حضراتكم على اقتراحى فتركوا للقاضي الحكم بقبول الدعوى أو عدم قبولها .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى — لى كلمة في الاقتراح الذى قدمته .....

الرئيس — لقد تكلمت مرتين .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى — المادة ٣٣ من اللائحة الداخلية تبين لصاحب الاقتراح ومقرر اللجنة أكثر من مرتين .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — يقول حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ حسن عبد القادر انه يجب على المشرع دائما أن ينظر للطرفين .....

أموات : كفى . يقلل باب المناقشة .

الرئيس — لم يطلب أحد افعال باب المناقشة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لقد طلبت الكلام في الموضوع .....

الرئيس — أرجو حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى ألا يقاطع وأن يقلع عن طريقته هذه غير المقبولة .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — يقول حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر انه يجب أن تراعى عند وضع التشريع مصلحة طرفي الخصوم لا مصلحة أحدهما . واني أؤكد لحضراتكم أن المشروع قد راعى مصلحة الطرفين فالقصد من التعديلات التي أدخلت على المرسوم بقانون هو ائصال الحقوق لأربابها بالسرعة اللازمة وعدم تحميل الدائنين أو المستدين ما لا يطيقونه من المضايقات وقد رفع النص الذي كان يقضى بإيداع كفالة قبل إعلان دعوى الاسترداد ووضعت نصوص خاصة بالقبض كما عدلت نصوص أخرى من بعضها وسياق البض الآخر .

اعتاد حضرة الأستاذ عند التذليل على رأيه أن يضرب مثلا ليستثير به رحمتكم ، على أن التشريع لا ينظر إلى خصوص حالة بذاتها وإنما ينظر إلى الأحوال عموما ، وقد ضحك الناس من كثرة قضايا الاسترداد ، وتلاعب المدينين تلاعبا أدى إلى عدم تنفيذ الأحكام ولهذا وضع التشريع ، ويعلم حضرة الأستاذ أنه لا يحصل الدائن على حكم بدنيه وينفذه بالحجز على منقولات مدنيه ترفع دعوى استرداد فيوقف البيع وبعد أن تستمر زمنا طويلا ويفصل فيما ترفع دعوى استرداد ثانية من أخ المدين فتأخذ من زوجته فرابعة من ابنة الخامسة من أحد أقاربه ، كل هذا يعرفه الأستاذ فهو محام ملم بما يجري في المحاكم ، فإذا كان هذا هو الواقع المعروف فكيف يدافع محام فاضل مثله عن أمثال هذا المدين ؟ لا شك أن الذي أبلهه إلى هذا الدفاع هو رفقه بالفقراء الذين قد يكون لهم حق ورأته بهم ، واني أعلم أن أمثال هؤلاء قليلون جدا في دعاوى الاسترداد ولذلك أطلب إلى حضراتكم الموافقة على المسألة كما أقرتها اللجنة .

الرئيس — قدمت خمسة اقترحات منها ثلاثة بطلب افعال باب المناقشة من حضرات :

حافظ حسين عابدين ، عبد الرحمن للموم ، يوسف وهبه ، بيومي مذكور ، الدكتور محمد هاشم ، محمد عبد العلي .

محمد السيد أبو علي ، إبراهيم يوسف عطا الله ، عبد الفتاح الوزى ، محمد منازى ، يوسف بشوتو ، عفيف حسين البربرى ، حسين خيرى ، إبراهيم الطاهرى ، سيد قرشى ، محمود مهناء ، محمود أبو النصر .

أحمد حجازى ، رشاد ، أنبا وكاس ، محمد حنفى الطرزي ، على اسماعيل ، فهمى حنا ، ريسا ، عبد الله أباطه ، حبيب خياط .

أصوات : نوافق على افعال باب المناقشة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أعارض في اقبال باب المناقشة وأطلب الى المجلس ألا يتأثر بفصاحة حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك فيما أبداه .

الرئيس — لنأخذ الآن الرأى على اقتراح حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى وهو :  
"أقترح أن تعدل الفقرة الخاصة بقيد الدعوى بأن تكون :

«وعلى المسترد أن يقيد دعواه في اليوم السابق للجلسة وللقاضى أن يصرح بقيد الدعوى في يوم الجلسة» " .

فن يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح فليتفضل بالوقوف ؟

وقف حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى .

الرئيس — المجلس يقرر رفض هذا الاقتراح .

ولنأخذ الآن الرأى على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر .  
أصوات : يتلى .

تلى الاقتراح وهذا نصه :

"أقترح تعديل الفقرة الرابعة في المادة الأولى بما يأتى :

«وعلى المسترد أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية على الأقل والا جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن» .

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح فليتفضل بالوقوف .

وقف بعض حضرات الأعضاء .

أصوات : أغلبية .

أصوات : أقلية .

الرئيس — يؤخذ الرأى بالعكس .

سعادة محمد صدق باشا — لاداعى لأخذ الرأى عكسا .

الرئيس — هذا واجب بعد الخلاف في النتيجة ، فن لا يوافق من حضراتكم على الاقتراح فليتفضل بالوقوف .

وقف بعض حضرات الأعضاء .

أصوات : أقلية .

أصوات : أغلبية .

الرئيس — يؤخذ الرأى بالنداء بالاسم .

أخذ الرأى بالنداء بالاسم ابتداء باسم حضرة ابراهيم الطاهرى بك فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التى أعطيت ... .. ٦٧

الأطلبية ... .. ٣٤

الموافقون ... .. ٣٧

غير الموافقين ... .. ٣٠

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على الاقتراح ولتتل المادة معدلة (تصفيق) .

تلئت الفقرة الرابعة من المادة معدلة وهذا نصها :

”وعلى المسترد أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة فى المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة فى المواد الكلية على الأقل والا جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن“ .

تل من المادة ما يأتى :

ويجب وقت القيد أن يودع ما لديه من مستندات بقلم الكتاب والا جاز الحكم بسقوط دعواه .

وهى ترفع مباشرة الى المحكمة دون أن تقدم الى محكمة الخطأ أو الى قاضى التحضير ويحكم فيها على وجه الاستعجال فى يوم تقديمها بالجلسة ويجوز للمحكمة أن تأمر بالبيع ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الضمانة أو بدون أخذها .

وتستمر اجراءات البيع اذا لم تقيد الدعوى فى الميعاد أو اذا حكم فيها بالنشطب أو بإبطال المرافعة .

واذا رفعت دعوى استرداد ثانية سواء كانت هذه الدعوى جديدة أو كان سبق رزنها ولم تقيد أو كان حكم فيها بالنشطب أو بإبطال المرافعة أو بعدم الاختصاص أو ببطلان عريضة الدعوى أو باعتبارها كأن لم تكن أو بسقوطها فانها لا توقف البيع الا اذا رأى قاضى المواد الجزئية وهو يحكم بصفة مستحجلة طبقا للادة ٢٨ إيقاف البيع لأسباب هامة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرى أن عبارة ”فى الميعاد“ الواردة فى هذه الفقرة لا معنى لها ويجب حذفها ، لتصبح العبارة كالآتى : ”وتستمر اجراءات البيع اذا لم تقيد الدعوى أو اذا حكم فيها بالنشطب أو بإبطال المرافعة“ ويكون معنى المادة مستقبلا لأن الطالب لم يقيد دعواه مطلقا فتستمر اجراءات البيع بطبيعة الحال . أما اذا قيدها ولكن فى غير الميعاد القانونى فيكون مصير دعواه معلقا على رأى القاضى الذى جازله بمقتضى التعديل أن يحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن ويجب انتظار حكمه ، فالعبارة بنصها الحالى توجد صعوبات اذا كان يوم البيع سابقا على يوم الجلسة التى سيفصل فيها القاضى فى أمر القيد بعد الميعاد القانونى . فثلا لو أن

طالب البيع تمسك أمام المحضر بأن المسترد لم يقيد دعواه في الميعاد القانوني وطلب منه استمرار البيع بناء على نص المادة ، فهل في وسع المحضر القائم بالتنفيذ أن يفصل فيما إذا كان القيد حصل في الميعاد أو بعده ؟

لا يستطيع المحضر القائم بالتنفيذ أن يفصل في مثل هذا الخلاف ما دام حكم القاضى لم يصدر وعليه أرى أن تحذف عبارة ” في الميعاد “ .

سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — عبارة ” في الميعاد “ موضوعة قصدا .  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — كيف ذلك ؟

سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — لأن الحالة التي يتكلم عنها حضرة العضو المحترم وهى حالة عدم القيد مطلقا واردة في الفقرة التالية حيث تنص على الآتى ” وإذا رفعت دعوى استرداد ثانية سواء كانت هذه الدعوى جديدة أو كان سبق رفعها ولم تقيد ألغ .  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هذا خاص بدعوى الاسترداد الثانية لا بالدعوى المرفوعة لأول مرة “ .

سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — العبارة ظاهر منها أن الدعوى الأولى لم تقيد — وكما ظهر في أنها لا توقف البيع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — رفعت دعوى استرداد تحدد لها جلسة في يوم بعد اليوم المحدد للبيع ولم أفيدها في الميعاد ، فإذا يكون الأمر أيوقف البيع أم يستمر بناء على أن القيد بعد الميعاد الذي لم يصدر بشأنه حكم من القاضى ؟

سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — يمكننا أن نتفاهم اذ هناك نصان وقد تلا حضرة العضو أولهما وهو ” وتستمر إجراءات البيع اذا لم تقيد الدعوى في الميعاد “ والثاني وهو ” اذا رفعت دعوى استرداد ثانية سواء كانت هذه الدعوى جديدة أو كان سبق رفعها ولم تقيد “ والحكمة ظاهرة في وجود عبارة ” في الميعاد “ في الحالة الأولى التي تفرقة عن عبارة ” ولم تقيد “ والا أصبح هناك تكرار لعبارة واحدة في المادة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — الواقع أنه يكون هناك تكرار .

سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — اذن عبارة ” في الميعاد “ ضرورية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لكن يستقيم المعنى يجب أن يقصر النص على استمرار البيع في حالة عدم قيد الدعوى وإذا حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة ولا داعى لذكر عبارة ” في الميعاد “ .

سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — وما قول حضرة العضو في النص الوارد في المادة والذي يوجب، على المسترد قيد الدعوى في ميعاد معين ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أنا أتكلم في مصلحة المشروع لأنه إذا لزم إنشاء عبارة "في الميعاد"، فإننا نجد صعوبة عملية كما سبق أن أوضحنا وذلك إذا كانت الجلسة المحددة للنظر الدعوى متأخرة عن يوم البيع، فالأول أن يبقى النص قاصراً على حالة عدم التقيد أو الشطب أو إبطال المرافعة وفي هذه الحالات الثلاث تستمر إجراءات البيع لعدم وجود دعوى قائمة وأذا رأى المجلس إرجاء أتمام المناقشة في هذا الموضوع إلى جلسة مقبلة يكون ذلك أوفق .

الرئيس — أريد هذه المناقشة من جديد ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا بل نقفها .

معادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — انني مسعد الآن للرد على كل ما يواجهه حضرة العضو من الاعتراضات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أطلب أن يكون النص كالآتي "وتستمر إجراءات البيع إذا لم تقيد الدعوى أو إذا حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة"، أما ذكر عبارة "في الميعاد" فلا معنى له وأظن أن حضرة الشيخ محمد عز العرب بك يوافقني على ذلك .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — لا أوافق حضرة العضو المحترم في رأيه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي — بعد أن أقر المجلس اقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر أصبح من اللازم الموافقة على حذف عبارة "في الميعاد" لأن المعنى لا يستقيم إلا بهذا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — المعروف قانوناً أن معنى عدم التقيد في الميعاد هو أن يكون الموعد المحدد للإسالة قد مضى دون أن تقيد الدعوى فكيف يحتاج الأمر في مثل هذه الحالة إلى حكم من القاضي ؟ يكفى أن يستحضر طالب البيع شهادة بأن الدعوى لم تقيد وعلى ذلك تستمر الإجراءات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ما الذي تبينه هذه الشهادات ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — هي شهادة من المحكمة تبين أن دعوى الاسترداد لم تقيد ويمكن بواسطتها استصدار أمر من القاضي باستمرار إجراءات البيع ولا أفهم معنى لما يريده الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر من حذف عبارة "في الميعاد" بسؤال حضرة عن الفصل في كون التقيد جرى في الميعاد أو بعده ؟ إن الفصل في ذلك يرجع لما ثبت في الشهادة من أن التقيد لم يحصل في الميعاد وتستمر إجراءات البيع بناء على الشهادة وأذن فلا أرى معنى لحذف عبارة "في الميعاد" وأطلب الموافقة على تقرير اللجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أبان حضرة الأستاذ للشيخ محمد عز العرب بك أن هذا النص يستقيم مع باقي نصوص المادة ...



الرئيس — ألاحظ أن العدد أصبح غير قانوني، فنبلى توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في هذا الموضوع جلسة غد ؟  
( موافقة ) .

### (ج) . بـجـلـسـة الـثـلاثـاء ٧ فـبـرـاـيـر سنة ١٩٢٨

سماعة محمد صفوت باشا (مقرر لجنة الخلقانية) — فرغنا أمس من الفقرة الاخلاصة برفع دعوى الاسترداد مباشرة دون أن تقدم إلى قاضي الحضور ووقفنا في المناقشة عند الفقرة التالية لما وهى الخاصة باستمرار اجراءات البيع اذا لم تقيد الدعوى في الميعاد او اذا حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة الشيخ حسن عبد القادر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ملاحظتي على هذه الفقرة تنحصر فيما يأتي :

قبل صدور هذا المرسوم كنا نألم من أن رافع دعوى الاسترداد يدفع عند رفعها ربع الرسم ثم لا يقبدها، وكان المحضر يضرع بنا على رفع هذه الدعوى أن يوقف اجراءات البيع ولو كان اليوم المحدد للبيع يقع بعد التاريخ الذي كان يجب أن تقيد فيه الدعوى، وكان الحاجز يضرع لتقاء ذلك اما أن يدفع باقي الرسم ويقيد الدعوى واما في حالة فوات يوم الجلسة يدفع دعوى أخرى على المسترد والمدين يطلب فيها رفض دعوى الاسترداد حتى تستمر اجراءات البيع . وبذلك كان المدينون يعطلون تنفيذ الأحكام ومنعاهم من ذلك صدر هذا القانون بكثير من القيود الشديدة ومن هذه القيود وجوب قيد الدعوى في موعد محدد .

وقد نصت الفقرة المطروحة على أن عدم القيد في ذلك الميعاد يوجب استمرار اجراءات البيع كما نصت على مثل ذلك اذا حكم في الدعوى بالشطب أو بإبطال المرافعة ولكنها سكنت عن حالة عدم القيد أصلاً .

قدمت أن المدينين كانوا قبل هذا القانون لا يقيدون الدعوى أصلاً .

ولو قصرنا من هذه الفقرة باستمرار اجراءات البيع على هذه الحالة مع الحالتين الأخرين لما كان هناك محل للاعتراض لأن الشخص الذي لم يقيد دعواه والذي يحكم في دعواه بالشطب أو بإبطال المرافعة قل هؤلاء لا يستحقون الرحمة حتى توقف اجراءات البيع . ولكن النص على استمرار البيع مع قيد الدعوى بمجرد حصول هذا القيد بعد الميعاد فهذا ما أعترض عليه وقد بينت وجوه اعتراضى عند ما تكلمت أمس عن الفقرة التي توجب في هذه الحالة الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن ووافقت المحاسن بأن أقر تصديلاً استبدل به جواز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن بذلك الرجوب الذي كانت تقضى به هذه الفقرة .

قررنا أمس أن عدم قيد الدعوى في الميعاد لا يحتم على القاضي أن يحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن بل يجوز له ذلك . افترض مثلاً أن دعوى استرداد رفعت وحدها جلسة يوم

١٥ فبراير وكان اليوم المحدد للبيع هو أول مارس ثم قيد رافع الدعوى دعواه في ١٤ فبراير رأى في اليوم السابق جلسة ولكن بعد الساعة الثامنة أى أنه لم يقيدھا قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة فاذا ما أحضر الحاجز شهادة بأن الدعوى لم تقيد في موعدها وجب على المحضر أن يستمر في إجراءات البيع . وافرض أن القاضى قبل من رافع الدعوى الأضرار التى أبدھا لتأخيرھ في قيدها ورفض الدفع الفرعى باعتبار الدعوى كأن لم تكن ونظر القضية وحكم فيها لصالح المسترد فكيف يتفق هذا الحكم مع استمرار المحضر في إجراءات البيع ؟

هذا أرى أن تحذف كلمتا "في الميعاد" من هذه الفقرة لتكون هكذا وتستمر إجراءات البيع اذا لم تقيد الدعوى أو اذا حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة" . ولذلك وللاعتبارات المتقدمة ولأننا اذا أبقينا النص على أصله نكون أهملنا حالة عدم قيد الدعوى أصلا مع أنها من الأمور التى لا يصح أن يتناولها التشريع تلبيحا بل يجب أن ينص عليها صراحة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان هناك حالات أغفلت عمدا في هذه الفقرة ترك الحكم فيها للقانون العام وهى أحوال الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بسقوطها أو بطلانها أو عدم الاختصاص فان الأحكام التى تصدر بذلك توقف إجراءات البيع الا اذا كانت نهائية .

نأرجو من حضراتكم أن تبينوا لى ما هو الحكم فيها اذا رفعت دعوى استرداد ولم تقيد أصلا أو حكم فيها باعتبارها كأن لم تكن لأنها قيدت بعد الميعاد أو حكم بسقوطها أو بطلانها ولم تكن الأحكام في جميع هذه الحالات نهائية فهل تستمر إجراءات البيع أم لا ، وأرجو من يرد على هذه النقطة أن يبين لى النص الذى يستند عليه في مشروع هذا القانون .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — الدعوى إما ألا تقيد أصلا وإما أن تقيد والتقيد إما أن يتحصل في الميعاد أو بعده ، فالدعوى التى لم تقيد أصلا لا يعتبر لها وجود مطلقا أما التقاضى .

حسرة رزق شعبان شعيره بك — يفهم من منطوق اللفظ أنه اذا لم تقيد الدعوى في الميعاد فكأنها لم تقيد أصلا أو قيدت بعد الميعاد .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — قلت ان الدعوى اما أن تكون قيدت فعلا أو لم تقيد واذا كانت قيدت فاما أن يكون القيد قد حصل قبل الميعاد أو بعده . هذه جميع صور المسألة فيما يتعلق بأحوال القيد وعدمها والفقرة التى نحن بصددھا وهى انحصار إجراءات البيع نصت على صورة من هذه الصور وهى عدم القيد في الميعاد وهى حالتين أخريين هما حالة الحكم بالشطب أو بإبطال المرافعة التى لم تذكر ثلاثة أحوال أخرى من الأحوال التى قد تعرض للدعوى وأشير إليها في الفقرة التالية للفقرة التى نحن بصددھا وهى عدم قيد الدعوى أصلا أو الحكم باعتبارها كأن لم تكن أو الحكم بسقوطها والسبب في عدم الإشارة الى هذه الأحوال واضح والمقارنة بين تلك الأحوال والأحوال التى نص عليها تفسر لنا رأى الشارح وغرضه .

ذلك ان عدم قيد الدعوى أملاً أو الحكم باعتبارها كأن لم تكن أو الحكم بسقوطها ، كل ذلك معناه كما يفهم من اللفظ ان الدعوى غير موجودة وصل ذلك يجب استمرار إجراءات البيع فلا حاجة إذن للنص على هذه الأحوال ؛ أما ما هو محتاج الى نص فهو المسألة التي تكون فيها الدعوى قد قيدت فلا ولكن بعد الميعاد ونظرت في الجلسة ولم يحكم فيها باعتبارها كأن لم تكن أخذنا بالتعديل الذي أقره المجلس بالأمس وهو ترك الأمر للقاضي في الحكم بذلك أو عدم الحكم به .

فاذا لم يحكم القاضي باعتبار الدعوى كأن لم تكن فمعناه أن هناك دعوى قائمة وهذا هو وجه الحاجة الى النص ، كما أن هناك حاجة للنص في حالة الدعوى التي كانت قائمة ونظرت في جلسة وحكم فيها بالنشطب أو بإبطال المرافعة .

فالنص في هذه الأحوال الأخيرة واجب لمعرفة ما اذا كانت إجراءات التنفيذ تستمر ام لا . تلك هي الأحوال التي نصت عليها الفقرة التي تناقش فيها وهما هي أتولها على حضراتكم .  
”وتستمر إجراءات البيع اذا لم تقيد الدعوى في الميعاد أو اذا حكم فيها بالنشطب أو بإبطال المرافعة“ .

من ذلك ترون حضراتكم أن المسألة واضحة تمام الوضوح وتكون عبارة ”في الميعاد“ ضرورية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ما هي الضرورة التي تحتم بقاء هذه العبارة ؟  
سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — اذا قيدت الدعوى بعد الميعاد ولم يحكم القاضي باعتبارها كأن لم تكن فالدعوى قائمة ولذلك وجب النص على استمرار البيع .  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — اني لا أرى وجه الضرورة .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — كيف ذلك ؟ أجاز التعديل الذي أقره المجلس بالأمس للقاضي أن يقبل الدعوى أو يحكم باعتبارها كأن لم تكن فاذا حكم باعتبارها كأن لم تكن كانت الدعوى غير موجودة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — اذا حكم بذلك فلا كلام .  
سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — ولكن اذا لم يحكم بهذا واستمرت الدعوى قائمة وجب النص على استمرار إجراءات البيع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — اذا قيدت الدعوى بعد الميعاد ولم يدفعها خصم أو دفعها يرفض القاضي فكيف تستمر إجراءات البيع قبل أن يصدر القاضي حكمه ؟

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — أجاز للقاضي أن يحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن وهذه حالة منفصلة عما نحن فيه ، أجاز له الحكم فأما أن يحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو يتجاوز عن ذلك وينظر الدعوى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أريد أن أعرف هل تعتبر هذه المسألة مما يتعلق بالنظام العام ؟

سعادة عبد الرحمن رضا باشا ( وكيل وزارة الحفائية ) — أصبحت قضايا الاسترداد بالتعديل الذى أقره المجلس بالأمس كقضايا القضاء الأخرى سواء قيدت فى الميعاد أو بعد الميعاد وهذا ما تفاداه مجلس النواب وإذا سمح لى سعادة الرئيس فأنى أذكر لحضراتكم ما دار فى مجلس النواب بجلسته ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ من المناقشات عند ما أثبتت مسألة الميعاد الذى يجب أن تقيد فيه الدعوى وكان المنفوره سعد زغلول باشا رئيسا للجلسة .

« المقرر ..... »

« كيف يعيب علينا حضرة الزميل المحترم أننا رتبنا على عدم القيد فى الميعاد المحدد جزاء مع »  
« أنه موجود فى القانون فى مواضع كثيرة : ففى قيد الاستئناف إذا لم يقيد المستأنف بدعواه »  
« قبل الجلسة ثمان وأربعين ساعة لا يقبل استئنافه وقد كان من نتيجة هذا الجزء أن استقامت »  
« المعاملات ، وكذلك الحال فى الطعن بالتروير والمناقصات فى التوزيع فالجئمة لم تقرر هذه »  
« الأحكام إلا لحكمة مسترشدة بنصوص القانون . »

« الرئيس — ان هذه المسائل فنية والجري على طريقة بحثها فى الجلسة العلنية على هذه »  
« الصورة يؤدى الى مناقشات كثيرة تنشعب فيها الآراء وتأخذ منا وقتا طويلا ، وقد تكون »  
« القرارات التى تصدر فيها عرضة للخطأ ، فهل من طريقة أخرى تسهل علينا العمل ؟ »

« المقرر — أرى أنه بعد أن تقدم كل بلنة تتربرها وقبل قيام المقرر بشرح وجهة نظرها »  
« فى القانون المروض يصبح أن كل عضو يبعث للجنة برأيه فتبحثه وتكون فيه رأيا ناجحا وتعرضه »  
« بعد ذلك على المجلس . »

من هذا البيان ترون حضراتكم أن القرار الذى أصدره المجلس بالأمس فى الفقرة الرابعة يجوز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن يجب أن يبحث بحثا دقيقا والاضاعت الفائدة المرجوة من هذا القانون واعتبر النص الخاص باستمرار اجراءات البيع اذا لم تقيد الدعوى فى الميعاد لغوا .

الرئيس — حينئذ تعديل الأمس جعل قضايا الاسترداد كقضايا القضاء الأخرى .

سعادة عبد الرحمن رضا باشا ( وكيل وزارة الحفائية ) — هذا التعديل لا يجعل للقانون فائدة .

حضرة ابراهيم بور الدين بك — لقد قضى تعديل الأمس على القانون .

حضرة محمود أبو النصر بك — المسألة أبسط من أن تحتاج لكل هذا الجدل . يقول حضرة زميلى الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر اننا اذا أبقينا المادة على ما هى عليه كانت هناك حالة ليس لها حكم فى القانون وهى حالة عدم قيد الدعوى أصلا . ويسمح لى حضرة الأستاذ أن أذكره بقاعدة

منطقية أظنها لم تنب عنه . يقولون ان القضية السالبة تعلق بتنى الموضوع فإذا طبقنا هذه القاعدة على نص المادة وهى قوله ” اذا لم تقيد الدعوى فى الميعاد “ كان هذا النص دالا بطريقه قاطعة على أنه فى حالة عدم قيد الدعوى أصلا يقال أنها لم تقيد فى الميعاد أعنى أن عبارة ” اذا لم تقيد الدعوى فى الميعاد “ من منطوقها عدم القيد أصلا أو قيدها بعد الميعاد وحينئذ نغير صحيح أن هذا الغرض الذى افترضه حضرة الشيخ حسن عبد القادر سكنت عنه المادة بل المادة دالة عليه دلالة منطقية فلا محل اذن لاعتراضه عليها .

يقول حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر أيضا ان الفقرة التى نحن بصدها سكنت عن حالة ما اذا حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، وإيسمح لى حضرة الأستاذ أن أذكره بأن حالة عدم قيد الدعوى أو حالة قيدها بعد الميعاد قد عرفنا حكمها بالأمس . عرفنا أنه يجوز للقاضى — بعد التعديل الذى أقره المجلس بالأمس — أن يحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن فهذه الحالة اذن موجودة التزاما . موجودة حتى ما دمتا قد نصصنا على الحكم فى حالة عدم القيد أو قيد الدعوى بعد الميعاد . والقانون لا يخل بمادة فيه بل يؤخذ بجميع مواد حكم القانون فى عدم قيد الدعوى أصلا أو قيدها بعد الميعاد هو الحكم بسقوطها .

يقول حضرة الأستاذ أيضا ان الحاجز قد يحصل من قلم الكتاب على شهادة بأن القضية قيدت بعد الميعاد وبذلك يمكنه الاستمرار فى اجراءات البيع ولكن ياصيدى الأستاذ هذا لا يمكن حصوله ما دتم بالأمس جعلتم الأمر موضع جواز أى للقاضى أن يحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو لا يحكم به فتكون المسألة بيده لا بيد المحضر وعلى ذلك يكون نص القانون صحيحا ومستوفيا فى كل معانيه ولا حاجة لحذف عبارة ” فى الميعاد “ التى اقترح حذفها حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

ولا خوف من أن يأخذ أحد الخصوم شهادة بقيد الدعوى بعد الميعاد لأن الأمر كما ذكرت بيد القاضى لا بيد المحضر ، هذا ما أردت بيانه لحضراتكم عن حالة اعتبار الدعوى كأن لم تكن .

أما عن الشطب أو ابطال المرافعة فانه اذا كان القانون قد نص على كلمة الشطب ، ذلك لأن شطب الدعوى — كما يعلم حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر — لا يضيع الحق فى ذاته وانما يضيع الاجراءات ؛ كذلك الحال فى الحكم بابطال المرافعة فانه لا يضيع حقا خلافا للحكم بسقوط الدعوى أو اعتبارها كأن لم تكن فانه يحو أثرها تماما .

وعلى ذلك لا أرى محلا لحذف شئ ولا اضافة شئ. لئلا لأنها تضمنت بدلتها الفورية والمنطقية وبفهمها ومدلولها كل ما أشار اليه حضرة الأستاذ .

الرئيس — هل يريد حضرة نور الدين بك أن يتكلم ؟

حضرة ابراهيم نور الدين بك — لم يبق لى شئ بعد الذى قاله حضرة الأستاذ أبو النصر بك .

الرئيس — وهل حضرة الشيخ محمد عز العرب بك يريد أن يتكلم ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — حذ أنى مكتف بما قيل .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هل سعادة المقرر يوافق على التفسير الذى ذكره حضرة محمود أبو النصر بك ؟

الرئيس — لقد تكلمت بما فيه الكفاية فهل تريد حضرتك أن ترد على حضرة أبو النصر بك ؟  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — يا حضرات الاخوان — يجب أن يكون التشریع بسيطا مفهوما سواء أكان منطقيا أو غير منطقي .

الرئيس — ولكن بشرط أن يكون متنا ، لا شرح فيه ولا حواشى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — قد تطرأ على قضية الاسترداد الأولى حالات أرجو من حضراتكم أن تضرعوا لها نصوصا قانونية أو أن تفسروها حتى تكون مرجعا عند التقاضى . فأول هذه الحالات حالة عدم قيد الدعوى...

الرئيس — اذا كان غرضك أنها لم تقيد أصلا فهذا مستفاد من عبارة أنها لم تقيد فى الميعاد لأن اللفظ العام فى أى مسألة من المسائل يتناول عموم جزئياتها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — اذن عبارة "عدم قيد الدعوى فى الميعاد" تصدق على عدم قيدها أصلا .

الرئيس — نعم . وقد ذكر ذلك حضرة رزق شعبان شعيره بك وأناض فيه حضرة محمود أبو النصر بك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — اذا كانت الدعوى لم تقيد أصلا فأنا أوافق فى هذه الحالة على استمرار اجراءات البيع .

ولكن كيف تطبقون حضراتكم هذا الحكم اذا قيدت الدعوى بعد الميعاد وكانت لا تزال تحت نظر القاضى ؟ نفى مثل هذه القضية ماذا تكون تصرفات المحضر المباشر للتفيذ اذا قدمت له شهادة تدل على أن القضية قيدت بعد الميعاد ؟

الرئيس — ينتظر قضاء القاضى .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — لا . لا ينتظر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — اذا كان على المحضر فى هذه الحالة أن ينتظر قضاء القاضى ، فهذا كل ما أطلبه ، ولكن سعادة المقرر لا يقول بذلك .

ان ما أرى اليه هو أن القضية اذا لم تقيد أصلا فلا توقف اجراءات البيع وأما اذا قيدت فى الميعاد أو بعده فيوقف السير فى تلك الاجراءات حتى يصدر حكم القاضى فيها ، هذا ما أردته ، ضعه حضراتكم فى أى نص كان مفصلا أو مجملا .

انى لأعرض على الاستمرار فى اجراءات البيع بالنسبة للقضايا التى لم تقيد أصلا أو التى حكم فيها بإبطال المرافعة أو الشطب ، أما القضايا التى تقيد بعد الميعاد فلا يمكن أن تستمر تلك الاجراءات

بالنسبة لها بعد التعديل الذى أقره المجلس بالأمس من أن مثل هذه الدعاوى غير محتم على القاضى أن يحكم فيها باعتبارها كأن لم تكن ، وهذا هو ما يفهم من ظاهر النص .

ان القضية متى قيدت ولو كان ذلك بعد الميعاد فالأمر موكول فيها للقاضى ، ان حكم برفض المدفع الفرعى واعتبار الدعوى موجودة انتهى الاشكال وان حكم باعتبارها كأن لم تكن يسرى عليها الحكم العام من حيث الاستمرار فى اجراءات البيع .

أما باقى المسائل التى سكت عنها الشارع وأشار اليها حضرة محمود أبو النصر بك فليس تفسيرها كما يقول حضرته ، ولا يتفق مع الغرض الذى يقصده الشارع .

لم ينص مشروع القانون على أن اجراءات البيع تستمر أو توقف فى حالة ما اذا حكم فى دعوى الاسترداد الأولى بالسقوط أو بإعلان أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بعدم الاختصاص تاركاً ذلك لحكم القانون العام الذى يقضى فى هذه الأحوال الأربعة بعدم إيقاف السير فى اجراءات التنفيذ اذا كان الحكم نهائياً . أما اذا كان الحكم قابلاً للاستئناف فيستمر الايقاف حتى يصدر حكم نهائى ، والذى أريده هو أن يذكر ذلك بصراحة فى هذا المشروع وأريد أيضاً النص على السير فى اجراءات البيع اذا لم تقيد الدعوى أصلاً لأن الذى كان متباً قبل صدور هذا القانون أن المسترد يرفع الدعوى ولا يقيد بها وكانت المحاكم تعتبر أن الدعوى قائمة فتوقف بناء على ذلك اجراءات البيع . وكان على الحاجز أن يقيدها أو يرفع دعوى يختم فيها المدين والمسترد ويطلب فيها الحكم برفض دعوى الاسترداد حتى يمكنه أن يسير فى الاجراءات

ونحن الآن بصدد وضع تشريع جديد فلا يصح أن نأخذ حكماً عن طريق المنطوق والمفهوم خوفاً من التباس الأمر على القاضى بل يجب أن يكون التشريع صريحاً . أما اذا قيدت الدعوى بعد الميعاد فلا يمكن أن تستمر اجراءات البيع بل يجب أن يوقف ذلك الى أن يصدر القاضى حكمه لأننا أجبنا له بمجلسة الأمس الحكم باعتبار الدعوى قائمة أو باعتبارها كأن لم تكن .

أما فى حالة صدور الحكم بإبطال المرافعة أو الشطب فتستمر من غير شك اجراءات البيع .

قال سعادة وكيل وزارة الحفانية أن التعديل الذى أقره المجلس بالأمس قضى على الغرض المقصود من مشروع هذا القانون ولكن لا أفهم معنى ذلك لأن جميع القيود التى نص عليها مشروع هذا القانون لا تزال باقية لمدفع الرسوم باكملها واشترط اعلان الخصوم جميعاً وبيان أدلة الملكية فى صحيفة الدعوى . وإيداع مستندات الملكية عند القيد .

كل هذه القيود باقية فلا معنى إذن لمثل هذا القول وغاية ما فى الأمر أن هناك مسألة واحدة هى حالة قيد الدعوى بعد الميعاد جعنا فيها الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن جوازياً بعد أن كان حتمياً . فالقول بأننا غيرنا معالم القانون قول لا يؤيده الواقع .

هذا وإنى ألفت النظر فى النهاية الى أننا اذا لم نحذف كلمة "فى الميعاد" من الفقرة السادسة من هذه المادة أصبح التعديل الذى أقره المجلس بالأمس كأنه لم يكن .

الرئيس — قدم لإقراح من كثيرين من حضرات الأعضاء بطلب إعادة المناقشة في التعديل الذي أدخل على الفقرة الرابعة من المادة الأولى وهو الذي أخذ الرأي منه بالأمن وهذا نص الاقتراح ،

حضرة صاحب للكرة رئيس المجلس

طبقاً لنص المادة (٣٦) من اللائحة الداخلية نطلب إعادة المناقشة في الموضوع الذي أخذ به الرأي أمس المتضمن وجوب الحكم باعتبار القضية كأنها لم تكن أو جواز ذلك إذا لم تقيد دعوى الاسترداد في المعاد محمد من العرب ، إبراهيم نور الدين ، حافظ حسين عابدين ، إبراهيم أبو الجدايل ، يوسف وهبه ، متولى عمر حجازي ، الدكتور محمد بهاشم ، محمد عبد اللطيف ، محمود أبو النصر ، محمد السيد أبو هل ، الدكتور هبة الحميد فهمي

حضرة الشيخ حسين عبد القادر — ولكن الموضوع الذي تناقش فيه لم يفصل فيه بعد .

الرئيس — ان الفقرتين مرتبطتان ببعضهما .

حضرة لويس أشنوخ فانوس أفندي — عملاً بالمادة (٣٦) من اللائحة الداخلية يجب ألا ننظر طلب العودة الى المناقشة الا في آخر الجلسة .

الرئيس — ان نص المادة (٣٦) من اللائحة الداخلية هو : ” العودة للمناقشة في موضوع أجدت الآراء عنه لا يكون الا بقرار من المجلس بناء على طلب كتابي يقدم للرئيس وينظر فيه بالجلسة التي تلي تقديمه فان قدم أثناء جلسة نقار في آخر أعمالها ” .

حضرة لويس أشنوخ فانوس أفندي — اذن المادة تؤيد ما أقول .

الرئيس — هذا يفرض أن المادة التي تناقش فيها أخذ الرأي طيباً ولكننا لم نأخذ الرأي إلا على فقرة منها .

معالي محمد شفيق باشا — أريد أن أتكلم في الموضوع الأصلي الذي تمنا تناقش فيه لا في الاقتراح .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لقد أبدينا الرأي في فقرة من فقرات المادة ولكن المادة ذاتها لم تقرر بعد .

الرئيس — وما الذي يقصده من ذلك ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أقول اننا لم نبد الرأي الا في فقرة وما دامت المادة لم تقرر بعد يصح أن نرجع الى المناقشة فيها مجدداً لأنها الآن النتيجة التي ظهرت بالأمن لها أثرها فيما تناقش فيه الآن وقد قضى الى قلب القانون رأساً على عقب وهذا ما يجب أن نلاحظه اذ أنه مضيق للحقوق .



من أجل ذلك أقول — والمناقشة لم تنته بعد في مجموع المادة — انه يصح الرجوع الى المادة حتى لم بالموضوع من جميع أطرافه وحتى لا يكون بعضها مناقضا للبعض الآخر فان القرار الذى صدر بالأمس قد يؤدى الى تعديل آخر وبذلك تصبح ثمرة المشروع كله . لذلك تصبح إعادة المناقشة فيما تقرر وما لم يقرر من المادة بدون تقيد بأثر الجلسة أو بأولها . أما اذا رأيت ألا تكون المناقشة في طلب العودة الى الموضوع الذى أقرناه أمس الا في أثر الجلسة فتتوكل المناقشة بإكلها الى أثر الجلسة لأن الموضوعين مرتبطان معا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — انى أؤيد حضرة ابراهيم نور الدين بك

معالي محمد شفيق باشا — لقد كانت الفقرة الرابعة من المادة الأولى التى تناقشنا فيها بالأمس تقضى بأنه ان لم تقيد الدعوى في مياد محدد وجب اعتبارها كأن لم تكن . هـ النص الوارد في المشروع الذى أقره مجلس النواب وقد نص في فقرة تالية من المادة نفسها على "أن تستمر إجراءات البيع اذا لم تقيد الدعوى في المياد" فالفقرتان مرتبطتان معا وقد أدت مناقشات الأسس الى تعديل الفقرة الأولى تعديلا يجعل الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن جائزا لا واجبا فن الحتم بعد ذلك أن تتبع الفقرة التالية للفقرة السابقة لأنها تتصلان معا على المياد المحدد للتقيد ولأن ما أجازته أغلبية المجلس بالأمس يجعل لعدم التقيد في المياد حائلين فانه يجوز للقاضي أن يقبل الدعوى أولا وقبلها وبذلك أصبحت الفقرة الثانية غير متمشية مع الأولى . من أجل هذا أوافق تمام الموافقة حضرات الذين اقترحوا ضم الموضوعين الى بعضها فان عدل المجلس عن قراره الذى أصدره بالأمس بقيت كلمة المياد في الفقرة التالية وأن صمم على رأيه بالأمس وجب حذفها .

حضرة محمود أبو النصر بك — لنا الحق كل الحق في أن نعود اليوم الى مناقشة تلك الفقرة التى استقر رأينا عليها بالأمس بعد ما تبينا وجهتها في المشروع الأصلي وتبيننا أنه لا يمكن تعديلها ... (مقاطعة) ...

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو عدم المقاطعة . لأن المادة التى تلاها حضرة الرئيس ليس ما نحن فيه من مصدقاتها وإنما يكون تطبيقها عند اختلاف الموضوع كما نال معالي محمد شفيق باشا وحضرة ابراهيم نور الدين بك .

الموضوع واحد ترتبط أجزاؤه ببعضها كل الانباط فلنا كل الحق في أن نعود الى المناقشة فيه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا الرأي ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى — لاشك أن التعديل الذى أدخلناه أمس على الفقرة السابقة بقرار أغلبية المجلس يحتم تعديل الفقرة التالية لها بنفس عبارة "في المياد" لأنه — كما قال معالي محمد شفيق باشا — اذا جاز التقيد بعد المياد المنصوص عنه في تلك الفقرة تصبح النتيجة عدم جواز استمرار البيع في حالة ما اذا أذن القاضي بقيد القضية بعد المياد ...

الرئيس — هل تقصد بذلك تأييد الاقتراح ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — انى أقول انه لانه لا يجوز الآن العودة الى المناقشة في الفقرتين معا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — ولماذا ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لأن المجلس أقر التعديل بأغلبية لا يستهان بها بعد مناقشات طويلة حادة والآن ننظر في فقرة متصلة بالأولى ومرتبطة بها فيصح بل المنتظر أن نفس الأغلبية التي أبدت التعديل في الفقرة السابقة تؤيد التعديل التبعي في الفقرة الثانية وإذا أقر المجلس التعديل الذي يقترحه الآن حضرة الشيخ حسن عبد القادر فلا وجه للعودة الى المناقشة في الفقرة السابقة .

الرئيس — قد يعدل المجلس عن رأيه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — يحسن أن يفصل المجلس في الفقرة التي نتناقش فيها الآن حتى تنفادى الاحتمالات الواسعة وتوفر وقت المجلس .

الرئيس — وما رأى حضرة العضو في موضوع الاقتراح ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لا يصح أن توقف أعمال الجلسة بسبب الاقتراح المطلوب فيه العودة للنقطة في الفقرة التي أقرناها كما أنه لا يصح أخذ الرأي على هذا الاقتراح الا في آخر الجلسة ولهذا أرى وجوب الاستمرار في نظر المشروع وقيل انتهاء الجلسة ننظر في موضوع الاقتراح .

الرئيس — سبق أن قلنا ان المجلس لم يعط رأيه في المادة كلها .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — ان المادة تستعمل على أحكام مختلفة .

الرئيس — لقد فهمت رأيك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — انى آسف أشد الأسف لأن تكون المناقشة في موضوع شريمى وفي مواد قانونية على هذا النحو الذى سمعته الليلة من بعض حضرات الزملاء . لقد أقر المجلس بالأسس اقترحتها وتنص المادة (٣٦) من اللائحة الداخلية على أن " العودة للنقطة في موضوع أخذت الآراء فيه لا تكون الا ... الخ " فسواء كان ما أخذت الآراء عليه مادة أو فقرة أو كلمة أو حرفا لحرف العطف باستبدال حرف بغيره فان هذا يعتبر موضوعا لا يجوز المناقشة فيه الا بالتطبيق للمادة المذكورة . هذا من جهة التطبيق . أما من جهة موضوع الاقتراح ، فما هو السبب للعودة للنقطة في أمر بت فيه ؟ أهولأن وزارة الحفانية غير راضية عنه أم لأن الفقرتين مرتبطتان ببعضهما كما يقولون ؟

أنى أرى أن تكون المناقشة في هذه وسكية . هل يوجد ارتباطا وشبه ارتباطا بين الفقرتين ؟ لقد قررنا بالأسس أن القضاء الى تقيد بعد الميعاد .....

حضرة الدكتور عبد الحليم فهمى افندى — هذا كلام في الموضوع .

الرئيس — المطلوب الآن أن يفصل المجلس في الاقتراح .  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — انى أتكم بخصوص هذا الاقتراح فاذا كان المجلس لا يريد سماع كلامى فله رأى .

الرئيس — نريد أن نسمع كلام حضرة الموضوع الايجاز .  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ولم ألتزم الايجاز مع أنه لا ضرر من الافاضة في البحث حيث ان هناك قانونا نافذا وممولا به .  
الرئيس — الأول عدم ضياع الوقت خصوصا وأن في قدرة حضرة الموضوع الايجاز مع الايجاز .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أطلب رفض الاقتراح لسببين : الاول هو أن هذا الاقتراح مخالف للأئحة الداخلية ، والثاني أنه لا تضارب مطلقا بين الفقرة التى تقرتعديلها أمس والفقرة التى تناقش فيها اليوم لأننا بالأمس عدلنا الفقرة الرابعة التى كانت تقضى بوجوب قيد الدعوى الجزئية قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة وقيد الدعوى الكلية قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة والالجب الحكم باعتبار الدعوى كان لم تكن . فأصبح النص بعد التعديل بصيغة الجواز بعد أن كان بصيغة الوجوب . وأما الفقرة التى تناقش فيها اليوم ... ..

الدكتور عبد الحميد فهمى افندى — كل هذا كلام في الموضوع .  
سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — حقيقة هذا كلام في الموضوع .  
حضرة حافظ عابدين بك — كلام حضرة الموضوع عن الفقرة الأخيرة هو خلاصة كلام الأمم ومرتبطة به تمام الارتباط .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — الفقرة الرابعة الخاصة بوجوب القيد في ميعاد محدد لم تكن موجودة في مرسوم سنة ١٩٢٥ وهى مما أضافه مجلس النواب .  
سعادة عبد الرحمن رضا باشا ( وكيل وزارة الحفانية ) — لقد وضع هذا بدلا عن الكفالة التى كان منصوبا عنها في القانون السابق .

سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — هل يريد حضرة الموضوع أن ينادى نص الكفالة ويحذف النص الجديد ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — حقيقة لم يكن هذا النص موجودا في القانون السابق وقد أضافه مجلس النواب وقضى النص الجديد بوجوب الحكم باعتبار الدعوى كان لم تكن اذا لم تقيد في الميعاد المحدد به ولكن بعد ماسمع المجلس ملاحظات وأهمها احتمال وجود عقبات منع المسترد من قيد دعواه في المواعيد المحددة رأى الموافقة على اقتراحى وعدل الفقرة بما يجعل الحكم باعتبار الدعوى كان لم يكن أمرا جوازا لا وجوبيا .

حضرة الدكتور عبد الحميد فهمي اقتدى به لا زال حضرة العضو المحترم يتكلم في الموضوع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — بموجب التعديل الذي وافق عليه المجلس أمس أبيع للقاضي أن يحكم في الدعوى التي تقيد بعد المواعيد باعتبارها كان لم تكن . أما الفقرة الأخرى التي تبحث فيها الآن فليست خاصة بقيد القضية بل هي خاصة بمسألة أخرى وهي استمرار إجراءات البيع في حالات معينة وتحالف كل المخالفة موضوع القيد في المواعيد المحددة — وهذا ظاهرة من مقارنة عبارة النصين ببعضهما — فهل تستمر إجراءات البيع أم لا ؟ وقد فصل القانون في هذه المسألة بوضوح حيث نص صراحة بأن تستمر إجراءات البيع إذا لم تقيد القضية في الميعاد ، وهذا يدل صراحة على أن القانون يقضى بلزوم الاستمرار في إجراءات البيع إذا لم تقيد الدعوى في الميعاد الذي نص عليه .

سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — أوبق نص الفقرة الرابعة على أصله لما وجد أي تضارب بينها وبين الفقرة التي تبحث فيها الآن أما وقد حصل التعديل فإن التضارب ظاهر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نحن مختلفون في الرأي . وأريد من حضرات الزملاء الذين يرون وجود تضارب بين الفقرة المعدلة والفقرة التي تتكلم عنها الآن أن يفسروا القانون بعد تعديل الأمس .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — هذا كلام في الموضوع .

الرئيس — وبفرض أن هناك تضارباً فما رأى حضرة الشيخ حسن عبد القادر في إعادة فتح باب المناقشة في التعديل الذي أقره المجلس بالأمس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا ضرورة لإعادة فتح باب المناقشة في قرار الأمس وكفى أن نفسر على عبارة " وتستمر إجراءات البيع إذا لم تقيد الدعوى في الميعاد " على فرض عدم إجراء تعديل فيها . أريد تفسير القانون على طبيعته وإذا أقرنا أقرار القانون فيجب محجبه برأجل استيفاء بحثي إلى أن يدل سعادة أحمد على باشا برأيه .  
( ضحكة ) .

— حضرة إبراهيم نور الدين بك — أظن أنه لا داعي لعود حضرة الشيخ حسن عبد القادر إلى الكلام في الموضوع بعد أن أغاض فيه كثيراً .

سعادة أحمد على باشا — رأى الشارع أن يحتاج في هذا القانون بعدة احتياطات لمنع الشكوى من قضايا الاسترداد ، فرأى أن يكلف رافع دعوى الاسترداد بإجراءات خاصة ، رأى أنه يأمر باستمرار إجراءات البيع في أحوال خاصة . ومن ضمن القيود التي وضعا القانون للضرب على أيدي من يرفعون دعاوى استرداد مسورة لا يقصدون بها سوى عرقلة تنفيذ الأحكام أن يكون قيد الدعوى في ميعاد محدد وكان النص قبل تعديل الأمس يقضى على رافع دعوى الاسترداد

أن يقيد دعواه الجزئية قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالكافة قبلها بمثل أربعين ساعة، وإلا وجب على القاضي أن يحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن أعني أن يقيدها لا يقيد صاحبها أى فائدة وفاتها لم ترزع مطلقا ..

كان واجبا على المشرع في نفس هذه المسألة التي وضع فيها قيودا مختلفة أن ينص عند كل قيد فيها على مصير إجراءات البيع بأن يقول ما قاله في الفقرة التي يعترض عليها حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهي : "تستمر إجراءات البيع إذا لم تقيد الدعوى في الميعاد" وما دام القانون قد نص في الفقرة السابقة على وجوب الحكم في الدعاوى التي لم تقيد في الميعاد باعتبارها كأن لم تكن فلا معنى لإيقاف إجراءات البيع مادام أن الدعوى قيدت بعد الميعاد فالتعديل الذي حصل بالأسس ... ..

الرئيس - أعني أن هناك ارتباطا بين الفقرتين .

سعادة أحمد علي باشا - الذي أريد بيانه أنه يوجد ارتباط متين بين الفقرة التي عدلت أسس وبين الفقرة المنظورة اليوم ، لأن القانون حينما نص على أن إجراءات البيع لا توقف بل تستمر إذا لم تقيد الدعوى في الميعاد كان يفرض أن حكم الدعوى التي تقيد في الميعاد حكم الدعوى التي لم ترزع مطلقا لأن القاضي مرتبط بوجوب الحكم فيها باعتبارها كأن لم تكن وهذا بالطبع قبل تعديل الأسس .

الرئيس - كان النص يقضى بالوجوب .

سعادة أحمد علي باشا - ولكن بعد التعديل الذي أقره المجلس بالأسس يصبح النظر إلى الفقرة المطروحة الآن من وجهتين . فإذا سلمنا من المتشددين وكان من رأينا أن يكون القانون صارما فيصبح أن تبقى النص على أصله لأن التعديل فتح باب الجواز أمام القاضي وبذلك يتسنى له نظر موضوع ملكية المسترد أو المحجوز عليه للنقولات المحبوزة . ولا يؤثر ذلك على إجراءات البيع التي يجب في هذه الحالة استمرارها .

وأما إذا أردنا أن نكون متساهلين تمشيا مع رغبة أغلبية جلسة الأسس وجب في هذه الحالة أن ينص على إيقاف إجراءات البيع حتى يفصل في الدعوى ، فمن جهة ترون أن الارتباط موجود بين الفقرتين ، ومن جهة أخرى يصبح أن يقول المجلس اني وإن عدلت بالأسس تلك الفقرة فأنا استثنى الشدة في الفقرة الحالية وأقضى بأن تستمر إجراءات البيع .

بني أن أذكر أن الدعوى التي لم تقيد أصلا لم تذكر اكتفاء بأن حالما أسوأ من الدعوى التي قيدت بعد الميعاد لأن هذه الأخيرة لا توقف البيع برغم أنها دعوى قاطعة .

أذن المسألة هي ما أرى فيها ارتباط فاذا أراد المجلس أن يعيد النظر في أقره أسس فلا مانع من ذلك . وإذا أراد استبقاء ما أقره أسس فيمكنه إذا اختار التشديد أن ينص على استمرار إجراءات البيع مع ما أجازاه للقاضي من أن يختار بين عدم قبول الدعوى أو قبولها . . .

الرئيس — مثلها مثل الدعوى الثانية التي ترفع حيث لا مانع من الاستمرار في إجراءات البيع .  
تقدم اقتراح من بعض حضرات الأعضاء بطلب اقفال باب المناقشة في الاقتراح المقدم بطلب  
فتح باب المناقشة فيما أقره المجلس بجلسته أمس من تعديل الفقرة الرابعة من المادة الأولى وهذا نصه :  
”نفتح اقفال باب المناقشة في موضوع الاقتراح المقدم باعادة فتح موضوع المناقشة في  
قرار أمس وأخذ الرأي فيه ما“

الدكتور عبد الحميد فهمي ، ابراهيم نور الدين ، محمود أبو النصر ،  
ابراهيم فرج أبو الجدايل ، أحمد شوقي ، محمد عبد اللطيف ،  
حافظ حسين هابدين“

حضرة محمود أبو النصر بك — أريد أن أقول أن الأساس الواجب للمناقشة هو الفصل فيما  
لو كنا نعود للمناقشة في الفقرة التي عدلت أمس .

الرئيس — هذا ما تريد أخذ الرأي عليه وما دام قد تقدم اقتراح بطلب اقفال باب المناقشة  
من بعض حضرات الأعضاء فلا بد من أخذ رأي المجلس فيه .

حضرة لويس أحنوخ أفندي — في أى موضوع يطلب اقفال باب المناقشة ؟

الرئيس — في موضوع إعادة المناقشة فيما أقره المجلس من التعديل أمس .

حضرة لويس أحنوخ فانوس أفندي — المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية صريحة وهي تنص  
على عدم الظاهر في مثل هذا الاقتراح الا في آخر الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — ليس الأمر كذلك .

( ضجة )

الرئيس — أن الفقرتين متعلقتان بموضوع واحد .

حضرة لويس أحنوخ فانوس أفندي — يجب تطبيق اللائحة الداخلية ويجب ألا ننظر  
في هذا الاقتراح الا بعد أن يعلن حضرة الرئيس انتهاء جدول أعمال جلسة اليوم .

الرئيس — هذا إذا لم ير المجلس خلاف ذلك .

حضرة لويس أحنوخ فانوس أفندي — أن في نص المادة (٣٦) من اللائحة الداخلية  
حكمة بالغة فأرجو الاستماع لها .

ان المادة المذكورة نصت على أنه اذا تقدم اقتراح العودة لمناقشة موضوع أخذت الآراء  
عنه لا ينظر الا في آخر أعمال الجلسة التي تقدم فيها حتى لا يتعطل سير أعمال المجلس بسبب تقديم  
طلب للمناقشة في قرار سابق ولذا نصت اللائحة على تأجيل نظر مثل هذه الالتباسات الى آخر  
الجلسة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على افعال باب المناقشة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على اعادة المناقشة في الفقرة الرابعة من المادة الأولى التي أقر المجلس تعديلها أمس ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي — ألفت نظر حضرة الرئيس الى اللائحة الداخلية .  
الرئيس — لك رأيك وقد ترى الرئاسة خلافه .

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على العود الى المناقشة في الموضوع الذي أخذ عليه الرأي أمس يتفضل بالوقوف .  
( ولقت أظلية ) .

أصوات : يؤخذ الرأي بالنداء بالاسم .

الرئيس — لقد وقفت أظلية وليس هناك شك في النتيجة حتى يؤخذ الرأي بطريقة النداء بالاسم .

المجلس يقرر العود الى المناقشة في الموضوع الذي أخذ عليه الرأي أمس ( تصفيق ) .  
لكي تنظم المناقشة يجب أن يبين من يريد الكلام ان كان يؤيد تعديل الفقرة أو بقاءها على أصلها . ويحسن أن يتكلم اثنان من كل فريق . وقد طلب الكلام لتأييد تعديل الفقرة حضراتنا الشيخ حسن عبد القادر ولويس أخنوخ فانوس أفندي وطلب الكلام لتأييد النص الأصلي للفقرة حضرات محمود أبو النصر بك و ابراهيم نور الدين بك ورزق شعبان شعيرة بك .  
معالي محمد شفيق باشا — لي كلمة لا لتأييد المادة ولا لتأييد التعديل وإنما هي خاصة بتنظيم المناقشة وأقول ان اعادة فتح باب المناقشة معناه أن تبدأ بحث الموضوع من أوله وكأننا لم نسمع شيئاً فيها .

الرئيس — هل تريد الكلام لتأييد النص الأصلي للفقرة أو تعديله ؟  
معالي محمد شفيق باشا — أريد أن أتكلم في الحالتين .

الرئيس — اذن لست مع فريق من الفريقين ولكنك فريق بمفردك .  
معالي محمد شفيق باشا — أريد بكلامي أن أقرب بين وجهتي النظر لأن الفقرات متصل بعضها ببعض فلا يمكن أن يتكلم أحدها عن لفرة دون التعرض لباقي الفقرات وأرى أن نتكلم عن الفقرات كلها .

سعادة محمد حب باشا — تجزئة المادة وعدم تجزئتها مسألة يمكن تقديرها . التعديل الذي واقفنا عليه في الجلسة السابقة كان في الفقرة الرابعة ولكن مادامنا قد وضعنا الآن باب المناقشة فيجب أن يتناول الكلام جميع فقرات المادة اذ لا داعي لتجزئتها .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر الجلسة) — أولاً أورد على ما قاله فعلى عهد شفيق باشا من وجوب بحث المادة كلها فأقول أن مشروع القانون هو لتعديل مادة واحدة وهي المادة (٤٧) من قانون المرافعات الأهل وقد تأليت عليكم في القراءة الأولى فوافقنا على التعديل من حيث المبدأ رجعتنا للنقشة فيما فقرأناها للمرة الثانية فقرة فقره والآن قيل أن الفقرة التي قرر المجلس تعديلها أمس لها ارتباط بالفقرات التي تتناقش فيها اليوم . وسواء أكان هذا القول صحيحاً أم غير صحيح فقد قرر المجلس العود للنقشة فيما فعل ذلك فنحن مقيدون بالتكلم في تلك الفقرة وهي الخاصة بوجوب أو جواز الحكم باعتبار الدعوى كان لم تكن إذا لم تقيد في الميعاد المحدد .

أذكر حضراتكم بأن هذا النص لم يكن وارداً في المرسوم الذي أصدرته الحكومة بل كان به نص يعتمد دفع كفالة عند رفع الدعوى ورأى مجلس النواب كما رأيت لجنة الحفائية بمجلس الشيوخ أن هذا القيد قد يكون فيه تعجيز للمسترد الفقير الحق في دعواه ، لهذا حذف النص الخاص بها واستعاض عنه بهذا النص وليس فيه تعجيز أو حرج على من يريد الوصول إلى حقه بل على العكس فإن النص على وجوب قيد الدعوى في مصلحة صاحب الحق سواء أكان هو رافع الدعوى أم الحاجز من مصلحة كل ذي حق أن يصل إلى حقه من أخصر الطرق وأمرها وبما أن هذا النص كفيل بذلك فلا محل للاعتراض عليه ، وبيان ذلك أن إلزام رافع الدعوى بقيدها قبل الجلسة زمن معين من شأنه أن يمكن الحاجز من الإطلاح على ما يقدمه المسترد من مستندات وأن يستعد للرافعة يوم الجلسة فيكون هذا كقيلاً بسرعة الفصل في الدعوى ولا شك أن مصلحة صاحب الحق تتطلب ذلك سواء أكان هو المسترد أم الحاجز .

ولا أظن أن حضرة المعارض يرى أن النص ليس في مصلحة المسترد ولكنه ينشأ اعتراضه على أن في النص تعجيزاً . فردا على ذلك أقول أنه ليس في إلزام رافع الدعوى بقيدها في موعد معين أي تعجيز لأن هذا لا يضطره لدفع نفود ولا لاحتضار مستندات قد تكون في غير متناول يده حتى يعجز عن اتباع نص القانون وإنما كل ما يطلب من رافع الدعوى هو قيدها وهو أمر سهل إذا لم يتم به كان ماطلاً يريد التسوية لأن عدم القيد في هذا الموعد يمنع الحاجز من الإطلاح على المستندات فيضطر لطالب التأجيل وفي هذا التسوية والمطل والإضرار بصاحب الحق . لذلك وضع النص صريحاً في أن الدعوى إذا لم تقيد في الميعاد تعتبر كأن لم تكن ولو لحظ أن يكون الموعد أقصر مما يمكن العمل بأربعة وعشرين ساعة في المواد الجزئية وثماناً وأربعين ساعة في المواد الكلية . من هذا تريد حضراتكم أن ليس في هذا النص أي إرهاق أو تعجيز بل هو في مصلحة صاحب الحق أي كان ولا شك في أنكم توافقون على نص هذا . مناه . وممره .

أصوات : موافقون .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أغدى — أطالب الكلية .

الرئيس — سيتكلم أولاً من يؤيد النص الأصلي للفقرة ، أم يريد حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر الكلام أولاً باعتباره صاحب الاقتراح ؟



حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرى نفسي متعبا الآن وأود أن أستمع أولا أنصار بقاء المشروع على أصله ..

الرئيس — حضرتك صاحب الاقتراح ويجب أن تبدى الأسباب التي تعتمد عليها فيه .  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أريد أن أستمعهم من سعادة وكيل الحفائية وسعادة المقرر عن المسائل الآتية لأنها لازمة عند الكلام في الموضوع :  
(أولاً) : الفقرة الثالثة وهي :

”ويجب أن تقام تلك الدعوى على الحاجز والمدين المحجوزا عليه والدائنين الحاجزين أخيراً والا كانت باطلة ولا يزول هذا البطلان بحضور الخصوم ويجب أن تشمل صحيفتها على بيان كاف لأدلة الملكية والا جاز الحكم ببطلانها“ .

فهل يحكم القاضي في هذه الحالة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم ؟  
سعادة محمد صفر باشا (مقرر اللجنة) — لقد حصلت المناقشة في هذا الموضوع وأخذ رأى المجلس عليه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لم يؤخذ رأى على هذا مطلقاً وأكرر سؤالى مرة أخرى .

هل الحالة التي وردت في الفقرة الثالثة التي تلونها الآن والحالة التي في الفقرة الرابعة وما بعدها أى الفقرات التي فيها أحكام بالسقوط أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن من النظام العام فيحكم فيها القاضي من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم ؟ فإذا رفعت الدعوى مثلاً ومهوت عن إعلان الحاجز أو المدين ثم حضر هذا الحاجز من تلقاء نفسه بالجلسة ولم يطلب أحد من حضرة القاضي الحكم ببطلان الدعوى ، فهل للقاضي الحق أن يحكم من تلقاء نفسه بالبطلان دون أن يطلب منه الخصوم ذلك ؟

الرئيس — هذه الفقرات قد تناقش المجلس فيها واتبى منها .  
حضرة لويس أختوخ فانوس أفندى — لا . لم ينته المجلس من بحث هذا الموضوع .  
سعادة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحفائية) — هذه النقطة تناقش فيها المجلس طولاً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أريد معرفة رأى المجلس فيما ذكرته . هل يعتبر المسائل التي أشرت إليها من النظام العام ويكون من حق القاضي أن يحكم فيها من تلقاء نفسه ولو لم يطلب منه ذلك ؟ نحن مشرعون ويجب أن نعرف آرائنا . لهذا أرجو من سعادة وكيل الحفائية أن يجيبنى على ما طلبت .

سعادة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحفائية) — في الأحوال التي ذكرت يحكم القاضي فيها من تلقاء نفسه ولو لم يطلب الخصوم منه ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — انظروا حضراتكم الى الشدة التي وضعها المشرع في المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٥ فقد كان يقضى بوجوب دفع جميع رسوم دعوى الاسترداد ثم يوجب دفع كفالة مساوية لمثل هذه الرسوم قبل اعلان الدعوى . كما أنه أوجب رفع الدعوى على الحاجز والمدين والمحجوز طيبه والدائنين الحاجزين أخيراً والا حكم ببطلان الدعوى . يحتم ذلك ولو حضر من لم يعلن من الخصوم كما كان يحتم قيد القضية في ميعاد .....

سعادة عبد الرحمن رضا باشا ( وكيل وزارة الحفائية ) — لا . لم ينص القانون الأصلي على ميعاد القيد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — كان القانون الأصلي يحتم ذكر المستندات في عريضة الدعوى .....

سعادة عبد الرحمن رضا باشا ( وكيل وزارة الحفائية ) — كان القانون الأصلي يوجب أن تشمل صحيفة الدعوى على بيان دقيق لأدلة الملكية أو على صورة مستند التملك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نعم كان يحتم القانون الأصلي نسخ صور المستندات في عريضة الدعوى والا كانت باطلة غير أن مجلس النواب خفف من هذه الشدة لما رآه فيها من التسف لأنه يجوز أن لا يكون في استطاعة المسترد أن يدفع الكفالة والرسوم دفعة واحدة فضلاً عن أن هذه الكفالة تعتبر كضريبة لا يصح أن توجد في التشريع فلم يوافق على بقاء شرط الكفالة في القانون ، كذلك رأى أنه اذا حصل صهو عن اعلان أحد الخصوم مثل المدين أو الحاجز فلا يصح أن يحكم بالبطلان طالما أن ذلك المدين أو الحاجز قد حضر بالجلسة ، فاطف مجلس النواب هذا النص .....

سعادة عبد الرحمن رضا باشا ( وكيل وزارة الحفائية ) — النص الذي أقره مجلس النواب يقضى بالبطلان في هذه الحالة أيضاً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — قلت ان القانون الأصلي أوجب أن تشمل صحيفة الدعوى على بيان دقيق لأدلة الملكية أو على صورة مستند التملك ان كان والا كانت باطلة تخفف مجلس النواب هذا النص ويجعل حكم البطلان جائزاً .

ولكن مجلس النواب مع هذا أضاف فقرة جديدة وهي ” وعلى المسترد أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية على الأقل والا حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن “ .

نحن قبلنا هذا النص ولكن اقترحت فقط أن يكون حكم القاضي باعتبار الدعوى كأن لم تكن جوازياً وبينت الأسباب التي قد تمنع رافع دعوى الاسترداد من أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية .

وإذا كان مجلس النواب قد لطف من شدة القانون الأصل في مسائل الكفالة وأدلة الملكية فيجب أيضا أن يُلطف القانون بالنسبة لِمعاد قيد الدعوى لأنه أدعى بالتلطيف .

ورفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة مساء .

أميدت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين مساء .

الرئيس — الكلمة لسعادة محمد صفوت باشا مقرر اللجنة .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — حيث أنه أثناء نظر مشروع هذا القانون مرضت نقطة خلاف بين ما هو مقرره وما رأيته اللجنة وبين ما يراه بعض حضرات الأعضاء وبخاصة حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر فأرجو إذا سمحتم حضراتكم أن يعاد المشروع ثانيا إلى اللجنة لتنظره هذا بحضور حضرة العضو المحترم .

سعادة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحفانية) — لماذا يكون نظره في الغد .

الرئيس — لأن لجنة الحفانية ستعقد غدا .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — وفوق ما ذكرته فإن حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر سيحضر جلسة اللجنة ويتناقش مع حضرات أعضائها في المشروع وقد قال أنه مستعد أن يوافق على رأي الأظبية في اللجنة .

الرئيس — إذن نؤجل هذه المسألة إلى جلسة الغد لاستمرار المناقشة فيها .

حضرة لويس أحنوخ فانوس أفندي — هذا الاجراء هادم لأعمال المجلس — الذي له الرأي الأول — فإذا انتهى مشروع من اللجنة وجب أن يمرض على المجلس لتحصيصه والمناقشة فيه علنا أذ لا يكفى مجرد التفاهم بين حضرة العضو وحضرات أعضاء اللجنة في هذا المشروع .

الرئيس — إذا حصل خلاف في مسائل قانونية فالتبع أن تعاد هذه المسائل إلى اللجان المختصة .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — ومع ذلك لحضرة العضو غير مرتبط برأي اللجنة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إعادة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية لبحثه وإعادةه إلى المجلس غدا ؟

حضرة محمد علوى الجزار بك — قد لا تنتهى اللجنة من بحثه غدا .

الرئيس — ينظر في جلسة المجلس غدا إذا انتهت اللجنة منه .

وافق المجلس على ذلك .

### (ح) جلسة يوم الأربعاء ٨ فبراير سنة ١٩٢٨.

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — قرر المجلس بالأمر إعادة المناقشة في الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ وهذا نصها :

”وعلى المسترد أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية على الأقل والاحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن“ وتذكرون حضراتكم أن المجلس كان قد قرر تعديل العبارة الأخيرة من هذه الفقرة بما نصه ”والأجاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن“. ثم قرر المجلس إعادة المناقشة في هذا التعديل . وقلنا بالأمس انه يجب إبقاء النص على أصله بدون تعديل وبيننا الأسباب الموجبة لذلك وقد أُلِمَّ حضرات الأعضاء بجميع هذه الأسباب وأُظْهِرَ أنه لا توجد معارضة الآن في إبقاء النص لأنى اعتقد أن من كانوا في جانب المعارضة قد اقتنعوا الآن وقد حضر اليوم حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر بجلسته لجنة الحفائية فأوضحت له وجهة نظرها فاقنع بها ووافق عليها وحضرناكم الآن الكلمة الأخيرة .

أصوات : موافقون على رأى اللجنة .

حضرة عبد الله سليمان أباطة بك — كنت من وافقوا حضرة الشيخ حسن عبد القادر على التعديل الذى اقترحه اعتقادا منى بأنه وان كان معظم المستردين مسخريين لقرعة تنفيذ الأحكام ومنع وصول الحقوق الى أصحابها ، وكانت وجهة نظرى أن أترك الحرية للقاضى فى الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن عند قيد الدعوى بعد الميعاد أقرب الى العدالة لأن من الأضرار ما هو وجيه ، فمثلا اذا قيد شخص دعوى استرداد وتأخر تقييدها عن الميعاد المحدد بسبب كونه ضريرا طال به الطريق أو كان المسترد سيدة تسكن فى حلوان مثلا بعيدة عن مقر المحكمة وكان لها ابن سيء السلوك استبدان لحجز على منقولاتها . ان احوالا كرهه هى التى كانت ماثلة أمام أعيننا وقت أن رأينا ترك التقدير للقاضى وذلك هو مادعانا الى قبول التعديل رغبة منا فى حماية الضعفاء ، ولكنى الآن أرى من اللجنة الأخرى منبهة أعم فى إبقاء الفقرة على أصلها ولا مانع عندى من الموافقة عليها .

الرئيس — اذن أنت موافق على إلغاء التعديل .

حضرة عبد الله سليمان أباطة بك — نعم .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — قلنا قبل الآن ان لكل قاعدة شواذ والتفتين للعموم لانه اذا فع احترامى لفكرة التعديل فى ذاتها ليس من مانع يحول دون قبول ما قرره اللجنة لأن الفائدة أعم .

— حضرة محمود أبو النصر بك — المسألة انتهت ويظهر أننا أصبحنا جميعا على رأى واحد ولكنى أريد أن أستوضح أمرا من سعادتى المقرر ووكيل الوزارة .

استفسر بالأمس أحد الزملاء عما إذا كان الحكم باعتبار الدعوى كأنها لم تكن يعتبر من متعلقات النظام العام أم أنه من حقوق الأفراد ، فأجاب سعادة وكيل الوزارة بأنه من متعلقات النظام العام ومعنى ذلك أنه إذا قيدت الدعوى بعد الميعاد يجب على القاضي حثاً أن يحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن حتى ولو طلب الخصوم المرافعة في الموضوع للوصول إلى حكم فيه . هذا هو معنى ما أجاب به سعادة وكيل الوزارة ، وعندي أن هذا ليس من متعلقات النظام العام مطلقاً لأن الواقع أن هذا القانون وضع لحماية حقوق الأفراد وذلك الذي ترفع عليه دعوى الاسترداد بيده حكم يجب احترامه وضع له من أنواع الحيلة ما تضمنه هذا القانون ، هذا هو صاحب الحق ويملك التنازل عن الحق يأكله فكيف إذا لم يدفع الدعوى حكم بالزعم من ذلك باعتبارها كأن لم تكن . أليس في الواقع أن في هذا التشريع الذي تناقش فيه اليوم ما يمكن من الشدة إذا أردنا الضرب على أيدي الذين يعطلون الأحكام ؟

من أجل هذا لا أشاطر سعادة وكيل وزارة الحفائية رأيه في أن هذا من متعلقات النظام العام ، أن النتائج التي ترتب على كلا الرأيين مختلفة ففي الحالة الأولى وهي حالة ما إذا قلنا أن الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن هو من متعلقات النظام العام يجب على القاضي أن يحكم به حتى ولو اتفق الخصوم على السبر في الدعوى ، أما في الحالة الثانية وهي أن هذا من حقوق الأفراد فإن القاضي لا يحكم إلا بناء على طلب أحد الخصوم ، لذلك أرجو أن يتفق معي سعادة وكيل الحفائية .

سعادة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحفائية) — أن القاضي لا يحكم بالبطالان إلا بناء على طلب أحد الخصوم .

حضرة محمود أبو النصر بك — أذن اتفقنا على كلمة أخرى أختم بها كلامي في هذا الموضوع .

سعادة محمد صادق باشا — الكل موافقون على بقاء المادة على حالها وصحفي أن تناقشنا فيها يومين .

حضرة محمود أبو النصر بك — أريد من سعادة وكيل الوزارة أو سعادة المقرر استفساراً آخر . أصبح الآن الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن واجباً في حالة تأخير قيدها ولكن قد يمرض في بعض الأحيان أن يأتي المحضر متأخراً بعد أن تسلم إليه صحيفة الدعوى لسبب إزري فلا يرد أصل الإعلان إلا في نفس اليوم فيبطئ الحال تسقط الدعوى وفي هذه الحالة ليس الذنب ذنب المدعي ، فهل تتحمل وزارة الحفائية أو الحكومة مسئولية هذا التأخير ؟

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — هذه هي القواعد العامة .

حضرة محمود أبو النصر بك — أذن الحكومة مسئولة .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — أن الحكومة مسئولة في حدود القواعد العامة .

الرئيس — إذن يوافق المجلس على الفقرة الرابعة .

أصوات : تنلى .

تلّت الفقرة المذكورة وهذا نصها :

”وعلى المسترد أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وبثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية على الأقل والا حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن .“

الرئيس — من لا يوافق من حضراتكم على هذه الفقرة فليتنفصل بالوقوف . (وقف خمسة) .

الرئيس — إذن المجلس يوافق على هذه الفقرة .

تلى من المادة ما يأتى :

”ويجب وقت القيد أن يودع ماله من مستندات بقلم الكتاب والا جاز الحكم بسقوط دعواه .

وهي ترفع مباشرة الى المحكمة دون أن تقدم الى محكمة الخط أو الى قاضى التحضير ويحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة ويجوز للحكمة أن تأمر بالبيع ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها .

وتسمر اجراءات البيع اذا لم تقيد الدعوى في المباد أو اذا حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة .“

أصوات : موافقون .

تلّت الفقرة الثالثة وهذا نصها :

”واذا رفعت دعوى استرداد ثانية سواء كانت هذه الدعوى جديدة أو كان سبق رفعها ولم تقيد أو كان حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة أو بعدم الاختصاص أو بإعلان عريضة الدعوى أو باعتبارها كأن لم تكن أو بسقوطها فانها لا توقف البيع الا اذا رأى قاضى المواد الجزئية وهو يحكم بصفة مستعجلة طبقا للسادة ٢٨ إيقاف البيع لأسباب هامة .“

أصوات : موافقون .

تلّت الفقرة التى تليها وهذا نصها :

”والأحكام الصادرة في دعاوى الاسترداد والتي تصدر من قاضى المواد الجزئية بالاستمرار في اجراءات البيع لا تجوز لها المعارضة من رافع دعوى الاسترداد ولا من المدين المحجوز عليه ويكون ميعاد استئناف هذه الأحكام خمسة عشر يوما كاملة من يوم النطق بها .“

أصوات : موافقون .

الرئيس — اذن المجلس يقرر الموافقة على المادة بأكملها .

مادة ٢ — يجرى العمل بهذا القانون يلغى المرسوم بقانون الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ فيما عدا القضايا المتعلقة وقت العمل بهذا القانون فانها تبقى خاضعة لأحكام ذلك المرسوم الى أن يتم الفصل فيها ويستثنى من ذلك مصادرة الكفالة على سبيل الغرامة .

وضمت لجنة الحقائقية بمجلس النواب المادة ٢ بالصورة الآتية وهي :

”يجرى العمل بهذا القانون يلغى المرسوم بقانون الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ فيما عدا القضايا المتعلقة وقت العمل بهذا القانون فانها تبقى خاضعة لأحكام ذلك المرسوم الى أن يتم الفصل فيها“ .

## ١ — مناقشات مجلس النواب

بجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧

المقرر — تلام المادة ٢ وهذا نصها :

”بمجرد العمل بهذا القانون يلغى المرسوم بقانون الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥“

وقد رأينا إضافة العبارة الآتية على هذه المادة : ”فيما عدا العضايا المطلقة وقت العمل بهذا القانون فانها تبقى خاضعة لأحكام ذلك المرسوم الى أن يتم الفصل فيها“.

الرئيس — يقضى هذا التعديل بأن القضايا المنظورة الآن تسرى عليها أحكام القانون القديم . وقد تقدم اقتراح بخالف لذلك من حضرة راغب اسكندر افندي وهذا نصه : ”مادة ٢ — بمجرد العمل بهذا القانون يلغى المرسوم بقانون الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥ ، وتسرى أحكام هذا القانون ايضا على جميع الدعاوى المنظورة أمام المحاكم في أية حالة كانت عليها“.

فهذا الاقتراح يقضى بأن القانون الجديد ينقل على القضايا القديمة .

راغب اسكندر افندي — انى قدمت اقتراحى لأنه يتفق مع المبدأ المقرر .

الرئيس — يقضى الدستور بأن لا تسرى القوانين على الماضى . ولا أسمع بصفتى رئيسا للجلسة بمخالفة الدستور .

راغب اسكندر افندي — يقضى الدستور بأن لا تسرى القوانين على الماضى الا اذا نص على ذلك بنص خاص والمادة ٢٧ منه تقول ”لا تجرى أحكام القوانين الاعلى ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص“ .

الرئيس — وهل تريد وضع هذا النص انحصار . ولماذا ؟

راغب اسكندر افندي — نعم أريد ذلك لسبب خاص وهو أن المبدأ المقرر قانونا هو أن أحكام قانون المرافعات تسرى على الماضى الا اذا كان فيها مساس بحق مكتسب وأضاف الشراح الى ذلك أن الاجراءات فى ذاتها سواء كانت بالنسبة لاعلان أو قيد فى ميعاد محدد للاستئناف مثلا مراعى فيها المصلحة العامة كما قرروا أنه فى أغلب الأحيان ينطبق هذا المبدأ — مبدأ سريان القانون على الماضى — على الاجراءات التى ينص عليها قانون المرافعات أو القوانين المعدلة له .

الرئيس — ان عريضة الدعوى تقطع المدة الطويلة واشترط فيها القانون الحالى شروطا خاصة ومن لا يتوافرن فى عريضته هذه الشروط ترينص دعواه . فهل يسرى المبدأ الذى ذكرتم على هذه الحالة مع أنه يترتب عليه سقوط الحق .



راغب اسكندر افندي — هذه الحالة تتعلق بالمواعيد فقط .

ان المسألة التي هي محل الاعتراض في هذا الصدد هي حالة الحكم بمصادرة الكفالة على سبيل الفرامة وتصلون حضراتكم أننا قد قررنا حذف الكفالة . اذن فن الجائر أن يوجد أمام المحكمة قضيتان : واحدة تسرى عليها أحكام القانون القديم ، والأخرى تسرى عليها أحكام القانون الجديد . فيصدر فيهما حكمان مختلفان : أحدهما بمصادرة الكفالة ، والأخر يظهر من ذلك لأن القانون الجديد ألغى الكفالة . ثم يلاحظ فضلا عن ذلك أن الحكم للمصادر بمصادرة الكفالة هو تطبيق القانون باطل أصلا في موضوعه لأنه صادر من سلطة لا تملك التشريع وفي هذه الضفة في المعاملة من الظلم والاضرار بحقوق الناس مالا يسوغ له .

فاذا رأيتم أن تضيفوا الى نهاية هذه المادة نصا يستثنى حالة الكفالة فاني أكتفي بذلك .

الرئيس — هذه ملاحظة وجيهة ، ولكن لا يرى حضرة العضو أن بمصادرة الكفالة على سبيل الفرامة هي نوع من العقوبة وأن الجهدا العباد في تعديل العقوبات أن يلاحظ دائما بالعقوبة الإخفاء ؟

سلامه ميخائيل بك — ان هذا التفسير لا يحل النص الذي أماننا لأنه يقتضي صراحة بعدم تطبيق القانون الجديد على القضايا المنظورة أمام المحاكم ، وبناء على ذلك لا مفر للقاضي من تطبيق النص الخالص بمصادرة الكفالة .

المرئسي — القاعدة أن القوانين لا تسري على الماضي بل تسري على المستقبل ولكن علماء الفقه قد قروا أنه فيا يتعلق بالجرائم التي تسري التبدل على الماضي اذا كان يقتضي بتجفيف العقوبة .

سلامه ميخائيل بك — هذا في المسائل الجنائية ، ولكننا أمام مسألة مدنية .

راغب اسكندر افندي — منعا لئلا أقرر أن يضاف في نهاية التعديل الذي أدلى به الآن حضرة مقرر اللجنة عبارة "الا فانيا يختص بمصادرة الكفالة" أهى أنه لا يجوز للقاضي بموجب هذا النص أن يحكم بمصادرة الكفالة .

المقرر — من الوجهة القانونية البحتة لا أوافق حضرة العضو المحترم الأستاذ راغب اسكندر افندي لما ذهب اليه .

صحح بان الأصل في قوانين الاجراءات مرياتها على الماضي ولكن الشارع المصري قد اتبع المبدأ الذي اتبعته عندنا في صدر التشريع الخاص بتعديل الاختصاص . فكانت المحاكم تصدر أحكاما متناقضة في قضايا مماثلة ولكنني أشعر بان رأى الأستاذ راغب اسكندر افندي يتعلق بمسألة الكفالة وجيهة من حيث العدالة ، ولذلك أنضم اليه .

مبعضني النحاس باشا — بناء على ذلك يصح أن يضاف بعد عبارة "في هذا القضاء" المعلقة وقت العمل بهذا القانون ما فيها من طائفة الأحكام ذلك المرسوم الى أن يتم الفصل فيها ؟  
العبارة الآتية : "ويستثنى من ذلك مصادرة الكفالة على سبيل الفرامة" .

محمد كامل حسن الأسبولى أفتى — أحب أن ألفت النظر الى أن هذا الاستثناء قد يفتح الباب للمستردين الذين دفعوا كفالة بالفعل لكي يستردوا ما دفعوه .

أحمد رمزى بك — توجد قضايا رفعت قبل العمل بمرسوم سنة ١٩٢٥ ولم يقيدها أصحابها الى اليوم . وإذا أراد الحاجزون تقييدها وجب أن يدفعوها من جديد ويدفعوها عنها رسوما كاملة لأن المسترد لايهمه من القضية الا أثرها في تعطيل التنفيذ وهذا التعطيل يحصل بمجرد إعلان الدعوى . فما هو القانون الذى يتبعه الحاجز للوصول الى التنفيذ ؟ أ قانون سنة ١٩٢٧ أم مرسوم سنة ١٩٢٥ ؟

المقرر — الذى أراه فيما يخص بالقضايا التى أشار اليها حضرة العضو المحترم أنها ليست دعوى توقف البيع حتى يحسب نص القانون القديم ، اذ المقروض أن هذا القانون قد علق إيقاف التنفيذ على رفع الدعوى . والدعوى هى التى تصل الى القاضى . أما قبل ذلك فلا وجود لها قانونا في نظرى فضلا عن ذلك فان هذه القضايا التى رفعت قبل سنة ١٩٢٥ يسرى عليها القانون القديم لأن الاستثناء الوارد في القانون الجديد إنما يرد على القضايا المعلقة التى رفعت طبقا للأصول حسب مرسوم سنة ١٩٢٥

أحمد رمزى بك — هل أفهم من هذا أن المجلس يقر تفسير حضرة المقرر ؟  
الرئيس — نحن لايستأنا أن نقر حضرة المقرر على أن الدعوى لا تعتبر مرفوعة ان لم تقيده ، لأن التقيده إنما هو لأجل الموافقة . أما الحقوق والآثار فتترتب على الدعوى بمجرد اعلانها ،

أحمد رمزى بك — اذن ماذا يصنع الحاجز في الحالة التى أشرت اليها لأجل الوصول الى التنفيذ ؟  
.. إبراهيم الحلباوى بك — الواقع أنه قد لا يوجد باقيا من أمثال هذه القضايا ما يتجاوز الواحد في الألف . وإذا كان الدائن الحاجز قد صبر سنتين فليس يضيره أن يصبر مدة أخرى أو أن يدفع الرسم . وعلى كل حال لا أرى أن هذه المسألة تستحق أن يوضع لها نص خاص في التشريع .

على نجيب أفتى — اعترض حضرة الزميل المحترم رمزى بك مردود بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٧٨ ، فانها تقول : " إذا ادعى أحد بالمحكمة ملكية الأنتمبة المحجوزة وطلب استردادها: يوقف بيع الأشياء المطلوب ردها الا اذا رأت محكمة المواد الجزئية وهى تحكم بصفته مستعجلة طبقا للقادة ٢٨ من هذا القانون استمرار التنفيذ بشرط ايداع الثمن المستحصل . بن البيع " .

ان هذا النص يرسم للحاجز الطريق الذى يتبعه في مثل هذه القضايا وهو أن يرفع مسأله للقاضى الأبواب المستعجلة و يطلب منه استمرار التنفيذ الذى أوقفه المسترد ولم يقيده دعواه .

أحمد رمزى بك — أنا أكتفى بهذا

الرئيس — أعلن أن المسألة قد تنورت . فلنأخذ الرأي على المادة الثانية مع الإضافات التي أدخلت عليها وهذا نصها :

المادة ٢ — بمجرد العمل بهذا القانون يلغى المرسوم بقانون الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥ فيما حدا القضايا الملقة وبت العمل بهذا القانون فانها تبقى خاضعة لأحكام ذلك المرسوم الى أن يتم الفصل فيها . ويستثنى من ذلك مصادرة الكفالة على سبيل الغرامة “ .  
فانخالف لهذا النص يقف .  
( لم يقف أحد ) .

## ٢ - مناقشات مجلس الشيوخ

بجلسة الأربعاء ٨ فبراير سنة ١٩٢٨

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) - ان سبب الاستثناء المذكور في هذه المادة هو أن المرسوم بقانون الذي وضعته الحكومة في سنة ١٩٢٥ نص على وجوب دفع كفالة يحكم القاضي بمصادرتها على سبيل الغرامة اذا وجد أن المسترد غير محق في دعواه وقد رأى أنه عند العمل بالقانون الجديد الذي أقرتموه ستكون هناك قضايا معلقة وهذه القضايا مودع فيها كفالة فترى أن تبقى خاضعة لأحكام المرسوم بقانون الا ما يتعلق به بمصادرة الكفالة وذلك قصدًا الى التسوية بين الأحكام ونحاشيا من صدور حكيم مختلفين في موضوعين متشابهين وبذلك تحقق المساواة في العدالة .

حضرة محمود أبو النصر بك - ألا يرى سعادة المقرر أن في هذا الاستثناء مباحا بحق مكنتب ؟

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) - بالعكس .

حضرة محمود أبو النصر بك - هذا الاستثناء منسوب على القضايا المرفوعة الآن على قاعدة المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٥ وتعرفون حضراتكم أن القضايا هي عقود قضائية فتمت الدعوى بين خصمين أصبحت الخصومة بينهما عقدا بين الطرفين له أصول وشروط بينها القوانين التي رفعت تلك الدعوى على مقتضاها وعلى هذا يكون حق مصادرة الكفالة لمصلحة الخصم ، أليس كذلك ؟

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) - لا تصادر الكفالة لمصلحة الخصم وإنما هي عقوبة والقاعدة القانونية اذا صدر قانونان ويجب الأخذ بالأصلح .

حضرة محمود أبو النصر بك - لقد اقتنعت .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم معارضة في المادة الثانية ؟

قرر المجلس المرافقة على المادة الثانية

”مادة ٣ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ولا ينسرى الا على القضايا التي ترفع ابتداء من تاريخ العمل به .

ناشر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وان ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .“

مدريد راي طابدين في ٢٣ شوال ١٣٤٦ (١٤ أبريل سنة ١٩٢٨)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الحقانية

أحمد محمد خشبة





المكتبة العامة  
بمبنى  
الجامعة  
بمبنى  
الجامعة  
بمبنى  
الجامعة

Bibliotheca Alexandrina



0281351